

سلسلة الأفكار



احسان بركيس

التأويل التاريخي ودور الفرد



معرض

سلسلة الأفكار

التأويل التاريخي ودور الفكر

تأليف

الحسين بكريسي



يستأثر الفرد البارز باهتمام الناظر في التاريخ والمعتبر به ، ويفتقد عندما تستدعيه حاجة راهنة ، فتتلامح الصور الألقى التي وعثها الذاكرة عن أمثاله الماضين ، فاذا وصل الى مراكز السلطة والنفوذ فقلما ينتفي التملل منه أو الضيق به ، حتى يكاد أن يجري عليه ما أوردته حكمة صينية قديمة : « الرجل العظيم مصيبة عامة » .

وتطل هامات كثيرة من خلال العصور ، لا تزال الى اليوم موضع التقييم ومشار الجدل واختلاف الرأي ، وذلك لأن من شأن التاريخ هذه المزية أو هذه المشكلة ، ألا وهي امكان كتابته من منظور آني جديد . وكأن كل عصر ميسر لأن يكتب التاريخ من وجهة نظره فيرى الماضي من خلال اهتماماته والأفكار السائدة فيه . وكأن التاريخ ، بمعنى ما ، حوار بين الحاضر والماضي ، أو هو ، على الحقيقة ، اعادة كتابة واعادة تفسير مستمرتين . ولئن كان التاريخ حواراً بين الماضي والحاضر ، فهو ايضاً حوار بين المؤرخ والقاريء ، وبذلك تصبح الحوادث ذات قيمة عندما يستنطقها المؤرخ على قدر مسئوليتها ومدى تأثيرها في وضع الانسان وتوجيه مصيره .

إن دور الفرد البارز أو العظيم في التاريخ ليس مجرد معضلة عملية ، وانما يشكل مشكلة من اعظم المشاكل النظرية في التحليل أو التأويل التاريخي . وموضع الخلاف أو تباين الآراء حول هذه المشكلة يكمن في الفلسفة أو النظرة العلمية التي يعتنقها من يكتب

التاريخ ، وإن ظل ، غالباً ، اهتمام كل فلسفة تاريخية باقامة توازن شبه معقول بين الدور الذي لعبه البشر والمسرح المكيف الذي قدم مواد ، «مآسي» ، التاريخ الانساني والذي قدم أحياناً قواعدها ونواميسها ولكنه لم يقدم اطلاقاً تصاميم وحبكات تلك «المآسي» ، وما ذاك إلا لأننا لا نستطيع أن نتصور الكائن البشري إلا في محيط وفي وضع وحالة .

لقد ازداد الاهتمام في زماننا بأقوال الرجال البارزين واعمالهم الى درجة لم يرق اليها قبلاً . ولعل مبعث هذا الاهتمام هو عدم الاستغناء عن الرعامة حتى اليوم في كل حياة اجتماعية وفي كل شكل من اشكال التنظيم الاجتماعي أو السياسي ، ولا سيما في ظل الدول المعاصرة ، ذات الشكل المركزي البالغ التعقيد ، والتي تضع الامكانات الهائلة في التقدير والتقرير في ايدي قلة من الناس .

ولا عجب ان تجري في أيامنا هذه معاودة هذا الموضوع بحثاً وتحليلاً ، ولعل الحادي عليها ظاهرة تاريخية تميز بها النصف الاول من هذا القرن ، وهي كثرة الرجال البارزين فيه ، ولأن هؤلاء الرجال لعبوا أدواراً كان لها انعكاسها وآثارها الكبيرة داخل بلادهم وخارجها . وكان لا بد ، في مجال تقييم اعمالهم ، من تأمل ما اصابوا فيه أو اخطئوا ، ما قاربوا فيه القصد أو جانبوه ، وما توافقوا فيه مع ما كانت تستدعيه الظروف أو الفترة الزمنية من مواقف واعمال أو ما استقلوا فيه بنوازع فردية وتصرفات شخصية .

ويضاف الى ذلك ما يثار على الصعيد النظري ، بين حين وآخر ، من مناقشات في دنيا الفكر السياسي ، والتقدمي منه بخاصة ، حول دور الجماهير ومبادئها وحول العفوية والتنظيم ،

التنظيم المنبثق تلقائياً من خلال العمل والممارسة أو التنظيم الذي يفرضه حزب ، هو المثقف الجماعي الذي يمثل وعي الطبقة أو وعي الشعب . كما يتفرع على البحث تأمل دور النخبة أو القلة في تمثيل هذا الوعي واستيعابه والقيادة أو الريادة بمقتضاه ، أو انبثاق القيادة في اللحظات الحاسمة التي يبلغ فيها الوعي الطبقي ذروته ، فتختار الطبقة قادتها من خلال الفعل والممارسة . هذا وذاك من الأسباب والبواعث يدعوون لمواجهة دور الأفراد البارزين من خلال الحدود التي يفرضها عليهم الوسط الاجتماعي الذي يحيون فيه والمباديات التي قاموا بها أو أثرت عنهم .

ونحن في هذه المعالجة ، سنمضي في تماس مع مختلف الآراء الموافقة أو المقاربة لما نأخذ به ، وسنستعرض الآراء المباشرة ، لأن المشكلة ، في احتوائها الموضوعي والذاتي من خلال جدل التاريخ ، تقضي بالآ ينصرف الرأي في صراع مع هذه النظرية أو تلك قدر الاهتمام بالتفكير معها من خلال المنطلقات الفكرية والطبقية التي قامت عليها . لهذا فسبيلنا الأمام بالعديد من النظريات والمبادئ كما لو كانت جميعها صحيحة أو مجدية ، وردها الى شيء من الوحدة أو التركيب أو التكامل ، كما لو كان ذلك ممكناً وتقبها بعد اعطائها حيزها المعقول ، مادام كل فهم أو تفهم لآراء الآخرين يتضمن ، في أساسه ، انعطافاً منهجياً لا يستبعد القناعة وموجباتها ولا يحل محلها ، ولأن تعدد الآراء والمناهج لا بد أن يكشف للمرء أن تعدد الطرق التي تستهدف الحقيقة ليس بالضرورة خطلاً أو بلبلة وإنما هو انعكاس للظاهرة الواحدة في موشور الجماعات والأفراد ، لا سيما وأن عصرنا يشهد تفجر الكليات ، المعاني الشاملة ، وما كان منها مسلمات لا يمارى فيها .

وإذا كانت الوحدة أو الشمولية هي من منازع العقل ، فادراك المعنى الشمولي لا يتم إلا باعتبار حقيقتين : الأولى هي أن

الانسان يروم ان يكون شاهداً للحاضر وللماضي ، وهو لا يجهل ان الماضي بعد من أبعاد الحاضر ، وما من نظام أو منهج أو سياق ينشأ مبنوت الصلة بما سبقه ، أذ يحمل في صلبه سلسلة من الأهداف الانسانية المستمرة ، لهذا فسبيله أن يستند الى نظام أو منهج أو سياق قبله ، ولكنه ، في استناده هذا ، لا يرجع الى مجموع احداثه أو افكاره وانما الى جانب منها يستبقيه ويزيد فيه . والحقيقة الثانية هي أن الوحدة أو الشمولية لا تقع إلا على مراحل وباجزاء تتكامل ، والحقيقة في جدليتها فاعلة ومنفصلة بهذه الوفرة والتعدد . لهذا يفدو مفيداً ، لا بل ضرورياً ، مشاققة الآراء من جانب والاعتراف بأن لدى الآخرين بعض الحقائق أو انهم وصلوا في مجال حقيقتهم التي يؤمنون بها الى حد قد يكون بالغ الدقة والوضوح والسمو .

إن دور الفرد البارز يطرح تلقائياً السؤال الطبيعي : ما هي القوة التي تحرك التاريخ ؟ ولقد اختلف الجواب باختلاف الأزمنة والاعصر ، فكان ينصرف قديماً الى الدور المتمثل في القدر والكفاءة اللذين كان يمتلكهما الابطال وأحكام العظام . ولكن هذا المفهوم طراً عليه مع الزمن تبديل وتعديل ، فلم يعد يؤخذ به على علته وعلى وجه التفرد والاطلاق ، وكذلك لم يعد يؤخذ بالفكرة التي ترى الحياة المسرح الكبير المشرع ابدأ يدعو الممثلين لأدوار ملزمة محددة ، لان الفلو في الاولى اسقاط للأسباب والشروط الموضوعية والفلو في الثانية اسقاط للوعي الذاتي وحرية الاختيار والمجهود الاداري ، والحياة لا تحتل هذه الفرقة والجدل التاريخي يبرهن على عدم صحتها . ورغم ذلك فجميع المدارس التي تناولت هذا الموضوع تدور حول هذين القطبين من الآراء أو بينهما : اعطاء الفرد الأولوية المطلقة والاثر الحاسم أو الجبرية المطلقة .

تاويل التاريخ او الفكر التاريخي :

يتفق الباحثون على أن الانسان كائن تاريخي ، لانه انما يعمل في الزمان ، ولا تاريخ إلا بالزمان ، ومن هنا ارتبطت كل نظرية في التاريخ بنظرية في الزمان ، والانسان هو الوحيد بين الكائنات الحية الذي يعي الزمن ، لهذا فهو الوحيد ذو التاريخ . وقد ذهب بعضهم الى اعتبار هذه المدة الزمنية وفقاً لأحداث ومقاصد معينة ، وهم فريق اصحاب النظريات الدينية في الزمان وفي التاريخ ، الذين ربطوا الزمان بالخلق الأول وبمصير الانسان في الدنيا وبنهاية يرتبط بها حساب وعقاب وثواب ، وفريق ربط تلك المدة بأحداث فلكية كونية بمعزل عن كل المعاني ، ومنهم من اعتبر التاريخ مساراً واحداً ومنهم من اعتبره دوائر ، ومن قالوا بالأول تصوره معرضاً « للروح المطلقة » وهي تفيض مضمونها على مر الزمان اللامتناهي . ومن قالوا بالثانية تصوره دوائر ، إما مقفلة ، هي الحضارات المختلفة . أو دوائر يفيض بعضها الى بعض ولها عودات .

ومن خلال العديد من المدارس أثرت مشاكل فلسفة التاريخ ، وأولها نسبية التاريخ وثانيها مشكلة العلية وثالثها مشكلة التقدم والتخلف في مجرى التاريخ ، وهل هناك خط للتقدم مستمر قدماً أو ثم تقدم وتخلف دون قاعدة أو قانون ، ورابعها امكان التنبوء بما سيكون عليه التاريخ ، ومنهم من ذهب الى التفاؤل ومنهم من ذهب الى التشاؤم ، وبعضهم الثالث زعم أنه بمعزل عن كليهما .

ويتعاطف في أيامنا شأن الدراسات التاريخية ، فالشكوك حول المستقبل وتسارع الأحداث المعاصرة وتحولات القيم والأخلاق تقود كلها الناس نحو الحقائق المؤكدة : حقائق الزمن الماضي . وهكذا أصبح التاريخ هو المعبد الذي يمارس فيه هذا الحنين الى الماضي واعدة اكتشاف حقيقتنا من خلال ما نصنعه .

لقد وسّع المؤرخون الحديثون ميدان نفوذهم ، إذ كان تاريخ الأمم تاريخ الملوك والأمراء والحكومات والاقوياء والقادة والوزراء وكبار رجال الدين ، كما كان تاريخ المعارك والتمردات والمعاهدات اما اليوم فقد أصبح هذا التاريخ الاخباري الذي يتحدد على صعيد الافراد ، في سياق من الزمن ، من ظاهرات الماضي ، مقابل التيار الجديد الذي أخذ يعارضه بنظرة اجمالية اوسع : « تاريخ الفرد شبه الساكن في علاقاته مع المحيط ، وتاريخ الجماعات أو التجمعات الموقّع ببطء » اي أصبح ، مقابل « الزمن الفردي » للتاريخ التقليدي ، « الزمن الجغرافي » و « الزمن الاجتماعي » للتاريخ الجديد .

إن التاريخ « الساكن » هو تاريخ الظاهرات التي تمتد حقبة طويلا ، انه تاريخ الحياة اليومية ، تاريخ شروط الحياة المادية والعقلية للناس العاديين ، اي تاريخ الشعب وليس تاريخ النخبة . وهذا التاريخ « تاريخ الحقبة الطويلة » بطله « الانسان الوسيط » أي « الانسان التاريخي » الانسان بكامله ، بجسده وغذائه ولغاته وامثالاته وادواته التقنية والعقلية التي تتبدل بوتائر متباينة السرعة نسبياً ، مشكلة المادة التي اغفلت سابقاً والتي أصبحت اليوم خبز المؤرخين . كما أن تسارع التاريخ المعاصر أخذ يستجر معه معدلاً هو استكشاف اكثر تنبها لثوابت التاريخ الجماعي وعطالاته . وهكذا أخذت هذه الدراسات تفضي ختم الليل عن صمت الاف السنين الطويل ، وتكشف المعنى المطوي لتاريخ آخر منسي ، تاريخ الحياة اليومية

للشعوب ، التي إن اخطأت صنع التاريخ في الماضي فلم يخطئها
تحمله ومعاناته .

وهكذا دخل على التاريخ من معطيات العلوم والبحوث
الجديدة ما جعله يطرق مجالات لم يكن له شأن بها ، ويمكننا أن
نرصد هذه الاتجاهات ابتداء من مؤرخي الثورة الفرنسية . ودخل
في الاتجاه والشمول ما جعله يأخذ طريقه في العمق فصار يهتم
بالشعوب لا الافراد ، ثم اصبح في القرنين الماضيين برجوازي المنطلق ،
وقد تحول الآن فصار ، بالضرورة ، شعبياً ، كما انصرف اهتمامه
الى العوامل والتيارات التحتية والخفية ، ولم يعد الحادث التاريخي
هو الحادث السكوني الثابت بل اصبح في ديناميكية تحولية متصلة
الحلقات .

لقد امحى ، مع الشعور الحديث بالتاريخ ، التمييز بين
زمنين كانت تفترضهما الاسطورة ، وتبدل تصور زمن أصيل رافقه
تبدد تاريخ مقدس كان امتداداً له . وخالما اعيد الزمن الى تجانسه ،
على هذا الشكل ، اصبح فرضياً ، فالاحداث التي تبرز فيه ليست
حلقات بقدر ما هي بؤرات تتقارب فيها العليات والدلالات العديدة
وتنطلق منها . واصبحت الاقصوصة التاريخية تتميز من الاقصوصة
الاسطورية بالحاحها على عدم تماسك الأوضاع ، واصبح على المؤرخ
أن يبرز اهمية الاحداث ويبين تفردا وجدها اياً كانت الترتيبات
التي يقترحها .

إن مهمة كتابة التاريخ تستلزم مناقشة مستمرة حول اصطفاء
الوقائع ذات الدلالة ، ويتغير المكان التاريخي وفق مقاصد الذوات
المؤرخين الباحثين عن المعنى ، وهذا صحيح كل الصحة بالنسبة
الى أي موضوع اجتماعي ، وبالتالي ليست ثمة موضوعية كاملة
في كتابة التاريخ ، إن الفكرة القائلة بإمكان الوصول الى معانيه

وتفحص جميع الوقائع بعقل بارد ، هي اسطورة التاريخ الوضعي . ويمكن الاعتقاد بأن كل تاريخ ، أي كل كتابة جيدة للتاريخ انما تحمل ذاتية المؤرخ، انها عمل شخص يختار الموضوعات التي يود معالجتها فيأخذها في حسبانها تبعاً لانتماؤه الايديولوجي . وبذلك يسهم في واقعية التاريخ من خلال تلك الذاتية .

واصبح على المؤرخ ، حين يدرس الوقائع التاريخية ، ألا يقصر اهتمامه على المادي منها فحسب ، بل عليه أن يهتم بغير المادي ايضاً ، الذي يمكن أن يلعب دوره الكبير في صنع الواقع أو الوقائع . أو هو بالأحرى ، من جملة مكوناته ، كالامتنالات العقلية التي تمكن تسميتها اصطلاحاً الايديولوجيات . ويتيح ذلك للمؤرخ أو الباحث أن يضع ، ضمن حيز محدود ، مسألة المداخلات التي تعود الى التخيلي والمشخص في تطور المجتمعات . كما ينبغي أن تطرح الموضوعات لا على اساس السببية دائماً وانما على اساس التناظر ايضاً . اذ لا توجد في كل فترة زمنية عناصر مادية تشرط حتماً العناصر العقلية ، والعكس صحيح ايضاً ، اذ الغالب أن يقوم تناظر بين هذه العوامل . وقد يكون لتدخل العناصر ، ذات النمط العقلي ، أو لتدخل الأفكار في بعض الفترات ما يوازي في الاهمية ماتكنه تلك المجتمعات من تبدلات مادية أو اسباب مادية .

وتتجه بعض الآراء الى نسيان أن الفكر التاريخي ليس مقولة ثابتة وطبيعية للروح الانسانية . والحق أن مظاهر الاهتمام الجيني هي بالغة القدم ، فقبل الألف الثانية بكثير شكل البابليون ، لاغراض ادارية ودينية ، لوائح وقائع هامة عن الملوك والسلالات . وعقب ذلك بقليل بدأ الحثيون بتصنيف سجلات سنوية ذكرت فيها الأحداث الكبرى لحياتهم السياسية والعسكرية ، ويشهد الادب الديني بشكل مفاير على اهتمام بماضي بعض الفئات البشرية .

ولكن هذه السجلات وتلك الكتابات الدينية ، برغم تكاثرها النسبي ، لا تزال بعيدة عما يمكن أن يسمى الفكر التاريخي ، فهذا الفكر هو معرفة الوقائع الانسانية على نحو ما حصلت في الماضي ، أي انه تفسير لتشابكها . إلا ان هذه السجلات كانت ، أساساً ، تعداداً للأحداث ، فالحدث المنزل ، وان ارخ ، يبقى بلا جدوى ان لم تظهر علاقاته بشيء آخر . وهكذا فان حضارات غابرة باهرة أو شكت أن تجهل تماماً الفكر التاريخي ، وبعضها مثل حضارتي الهند والصين تقدمان الدليل على الخنق التام أو الجزئي للفكر التاريخي تحت وطأة ايديولوجية أو تنظيم اجتماعي ، والأمر لا يتعلق بحالة استثنائية بل يتعلق ، في الواقع ، بمظاهر بادية وبالفة التصميم حتى القرن التاسع عشر ، فحتى ذلك العصر الحديث نسبياً ، كان الفكر التاريخي ، وهو جهد عقلانية الماضي الانساني ، ظاهرة استثنائية بالغة .

إن الفكر التاريخي ، لكي يتطور ويتماسك ، يتطلب ، بالضرورة ، مجموعاً معقداً من المناسبات المؤاتية والشروط الثقافية والسياسية والاجتماعية التي ندر أن تحقق حتى القرن التاسع عشر ، إلا ان المهمات النفسية التي تسهم في تشكيل الفكر التاريخي ليست أكثر عدداً أو تعقيداً من المهمات التي هي في اساس الفكر الفلسفي أو الفني .

بيد أن الفيلسوف يستطيع الى حد ما أن يتجرد من شروط عصره الاجتماعية والسياسية ، أما الفكر التاريخي ، انطلاقاً من مفاهيم واحداث فمستحيل بالنسبة الى المؤرخ . إن التاريخ ، بفرض دراسته بالذات ومعرفة الوقائع البشرية على النحو الذي جرت فيه ، ينطوي على شكل عقلائي للفكر ومادي الى حد ما ، بتعارضه التام مع التفكير الديني .

ويفترض تطور الفكر التاريخي أن يتحمل الانسان ماضيه الخاص ، ويتضمن جهداً لمعرفة مأساة الوجود التاريخي ، ولقد كانت هذه الشروط ، قبل القرن الثامن عشر ، محققة بشكل مؤقت ، على الأقل ، في حالتين :

– في اليونان القديمة ، من جهة ، وفي العالم اليوناني اللاتيني بالتالي .

– وفي الحضارة العربية القروسطية من جهة أخرى .

وكان الفكر التاريخي ، في الحالتين ، ممثلاً بعدد كبير من المؤلفات وقد احتل مركزاً هاماً في تطور الثقافة .

والحق أن الفكر التاريخي قد حقق نجاحات كبرى مع هيرودوتس (٤٨٠ – ٤٢٥ قبل الميلاد) فقد تخلص ، شيئاً فشيئاً ، من القصص الاسطوري والتفسيرات الميثولوجية . ولكن ، بما أن هدفه « صيانة القصص المدهش من النسيان » فلم يكن لديه سوى فكرة جد وجيزة عن الزمنية والسببية .

وتسجل مؤلفات توسيديد (٤٦٠ – ٣٩٥ قبل الميلاد) ، بالمقابل ، مرحلة حاسمة في الفكر الانساني . فلأول مرة ظهر البحث الواعي لمعقولية الافعال البشرية . ولقد طور توسيديد قصص الأحداث الجامد ، بعدما عرض الأسباب المباشرة ثم البعيدة لحرب البيلوبونيز . وهذا مايسجل زوال المدهش والاستطرادات العجيبة أو الطريفة ، ومن أجل البحث المعتدل والصابر عن الحقيقة . لقد وعى الانسان دوره في الحاضرة ، ومن هنا ، وعى دوره التاريخي . ومنذئذ لم يبق هناك مكان للشيء الخارق ولتدخل الآلهة التي يفترض انها تقطع العمل ، فهناك قوانين تحكم مجمل الأشياء .

ومنذ أن كفت الأحداث عن أن تكون تعاقب مصادفات أو أفعالا عادية ، طرحت ضرورة فهمها. ولكي يستطيع التفكير أن يربط بعض الوقائع ببعضها الآخر ، صار ينبغي التحقق من صحتها ، وأصبحت الحقيقة المعيار الأول لقيمة المؤرخ . ولنؤكد ، منذ الآن ، أن الاهتمام بالحقيقة ، وهو شرط ضروري للفكر التاريخي ، ليس الشرط الوحيد الكافي .

لقد كان توسديد أول مؤرخ حقيقي وصاحب قيمة جعلته ، بلا مرأ ، يفوق جمهرة من اقتفوا أثره . ولم يتجاوز توسديد ، قبل القرن التاسع عشر ، إلا ابن خلدون ، فالأول هو مخترع التاريخ والثاني يسجل ظهور التاريخ بوصفه علماً .

يقول ابن خلدون في مجال كتابته التاريخ :

« وسلكت في ترتيبه وتبويبه مسلكاً غريباً ، واخترعته من بين المناحي مذهباً عجيباً وطريقة مبتدعة واسلوباً . »

ويكشف هذا القول إلى أي حد كان ابن خلدون واعياً طرافة وأهمية مؤلفه ، وتشكل المقدمة القسم الأكثر طرافة في مؤلفه . والمقدمة ليست معدة لأطراء المستمعين وخلق اسماعهم ، إنها كتاب تفكير وجهد من بحث وفهم .

إن المفهوم الجديد للتاريخ ، عند ابن خلدون ، إنما هو مثبت بمحاولة نقده التاريخي المنهجي ، وأن معنى الانتقادات التي يوجهها لمفهوم التاريخ الذي يميز مؤلفات سابقيه الأكثر أهمية :

« أنهم لم يكلفوا أنفسهم مشقة تعلم حقيقة هدف التاريخ . »

والمؤرخ ، بالنسبة الى ابن خلدون :

« يجب أن يعرف بعمق اسباب كل حادث ومصادر كل افادة . »

وعليه الا يقتصر على الشكل الخارجي للتاريخ بل يجب ان يبلغ « خصائصه الداخلية و « حقيقته العميقة » لانه يوجد

« في باطنه نظر وتحقيق وتعليل للكائنات ومبادئها دقيق وعلم بكيفيات الوقائع واسبابها عميق ، فهو لذلك اصل في الحكمة عريق . »

وهذا الاهتمام المذهل ، في فهم الاسباب العميقة ، وبالبالغ اقصى حدود يستطيع فكر عبقري بلوغها في القرن الرابع عشر ، هو الذي افضى بابن خلدون الى فهم شمولي وكلي للتاريخ .

« حقيقة التاريخ انه خبر عن الاجتماع الانساني الذي هو عمران العالم . »

ولم يقم عند مفهوم العمران السكوني ، وانما هو مفهوم جدلي تطوري ، اذ يقول في مقدمته :

« اذا تبدلت الاحوال جملة ، فكأنما تبدل الخلق من اصله وتحول العالم بأسره ، وكأنه خلق جديد ونشأة مستأنفة وعالم محدث . »

ويقول في موضع آخر ، بما ينم على فيمه العلاقة الجدلية التي تربط الانسان بتاريخه :

« حقيقة التاريخ انه خبر عن الاجتماع الانساني الذي هو عمران العالم ، وما يعرض بطبيعة ذلك العمران من الاحوال مثل التوحش والتأنس والعصبية واصناف التقلبات للبشر بعضهم على بعض وما ينشأ من ذلك من الملك والدول ومراقبيها ، وما ينتحله البشر بأعمالهم ومسايعهم من الكسب والمعاش والعلوم والصنائع وسائر ما يحدث في ذلك العمران بطبيعة الاحوال . »

كما اهتدى ابن خلدون الى أن التاريخ لا يعيد نفسه ووضح ذلك ايضاحاً لا لبس فيه فكتب يقول :

« من الغلط الخفي في التاريخ الدهول عن تبدل الأحوال في الامم والأجيال بتبدل الاعصار ومرور الايام ، وهو داء دوي شديد الخفاء اذ لا يقع إلا بعد احقاب متطاولة فلا يكاد يفتن له الآحاد من اهل الخليفة ، وذلك أن احوال العالم والامم وعوائدهم ونحلهم لا تدوم على وتيرة واحدة ومنهاج مستقر ، وانما هو اختلاف على الأيام والازمنة وانتقال من حال الى حال ، وكما يكون ذلك في الأشخاص والازمان والاعصار فكذاك يقع في الآفاق والاقطار . »

ويعتمد ابن خلدون ، في استنتاجاته ، على الحضارات العديدة البائدة او القائمة في زمانه ليدلل على أن التاريخ ليس تكراراً او عوداً متواصلاً على بدء وانما هو تطور ، وهذا الخلق لايزال يرتقي في سلم « التدرج في المخالفة حتى ينتهي الى المباشرة بالجملة » كما انه فطن الى حقيقة الوعي الذي لا يحظى به إلا الآحاد لأن الانسانية كانت قديماً تساق الى مصيرها في غيبوبة ، بين اليقظة والوعي ، ويزداد وعيها وضوحاً أكثر فأكثر ، فالتاريخ اذن ، هو وعي التطور والاضطلاع به . والانسان هو الكائن الذي بفضلته ينقلب التطور الشامل لكل الطبيعة تاريخاً بالمعنى الاصطلاحي .

لقد شرح ابن خلدون الوقائع الخاصة بالحياة السياسية والعسكرية وتطور الدول بواسطة « أسباب عامة » ، وهذه كامنة في العمران ، أي مجمل النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، فيقول :

« إن إختلاف الأجيال في أحوالهم إنما هو باختلاف نحلتهن في المعاش » .

ولقد استطاع ابن خلدون ، باستناده على معيار تنظيم النشاط الانتاجي الذي يحقق قوام الجنس البشري أن يقارن بنباهة ، بين مجتمعات جد مختلفة والعصور التي وجدت فيها ، وبفضل هذا المنهج المقارن ، استطاع ابن خلدون ، الى حد كبير ، تحقيق تعميم عدد كبير من الوقائع والوصول الى مخططة في تطور الدول . وذلك أن ابن خلدون يعتبر أنه توجد علاقات وثيقة بين تنظيم الانتاج والبنى الاجتماعية والايدولوجيات . وهكذا يعتبر ابن خلدون العالم ، لا بمثابة تكديس عرضي لاشياء معزول بعضها عن بعضها الآخر ، بل بوصفه مجموعة متماسكة تتحدد فيها الظواهر بالتبادل .

إن مفهوم ابن خلدون عن العالم ليس مفهوماً تركيبياً وإنما هو مفهوم تطوري .

« إن أحوال العالم والأمم وعوائدهم ونحلتهن لا تدوم على وتيرة واحدة ومنهاج مستقر ، إنما هو إختلاف على الأيام والأزمنة وانتقال من حال الى حال . »

ويبقى المفهوم الدوري لدى ابن خلدون ، وقد ساد الفكر التاريخي زمناً طويلاً ، ومفهوم الزمن الدائر ، حيث كل دورة هي

عودة ، يخلط المستقبل والحاضر والماضي ويقلص دور الانسان التاريخي بشكل هائل فلا يكون سوى ممثل يكرر دوراً قرر سلفاً . فهل المركز الذي تمثله الظاهرات الدورية في نظريات ابن خلدون وهوية هذه المصائر النسبية تسمح برفض مركز خاص لابن خلدون في عداد المؤرخين الذين عاشوا قبل القرن التاسع عشر ؟ إن تحليل ابن خلدون لتطور الدول الدوري لا يتعلق بنظرة ميتافيزيقية مهيأة سلفاً وملقاة على بعض العوامل المختارة في الواقع لايجاد تأكيدها . لقد وصف ابن خلدون ودرس مرحلة تاريخية تميزت ، بشكل موضوعي ، بتكرار محاولات تمرکز الملكية وانهيارها عقب فترة سكون وجيزة . وهذا التقمص (الولادة الثانية) الذي يرافقه غياب تطور تاريخي طويل المدى قد وجد بشكل موضوعي ، خلال عدة قرون ، وهو بالذات مايدرسه ابن خلدون . فهو يعبر عن اخفاقات التناقضات الداخلية المتعاقبة التي لم تستطع ان تتطور لتبلغ مستوى اعلى .

إن ابن خلدون لم يبحث عن تبرير فلسفة دورية أعدتها في التجريد وفي المطلق حجج تاريخية : لقد بحث عن تفسير تعاقب احداث غامضة ، كما بحث في اسبابها وتوصل الى مخطط تطور دوري يتفق مع تعميم موضوعي وعقلاني للوقائع التي تكررت فعلا في عدة مناسبات . فالمسألة ، بالنسبة لابن خلدون ، لا تتعلق بمجمل حضارة الشمال الافريقي ، بل تتعلق بالمجموعة القبلية صانعة الامبراطورية .

* * * *

التأويل المادي للتاريخ :

إن تأويل التاريخ ظاهرة رافقت الفكر التاريخي ، لكنها لم تأخذ انطلاقها إلا في القرن التاسع عشر ، ولعل الثورة الفرنسية كانت عاملاً حاسماً في هذا الاتجاه بفعل الفكر الذي مهد لها والفكر الذي نشأ من أحشائها ، ومنذ ذلك الحين تصطرع النظريات في التفسير ، من مثالية أو مادية ، جدلية أو ميكانيكية .

ويلاحظ أن المفسرين الرامين الى تفسير التاريخ تفسيراً مثالياً ينتهي مطافهم الى انكار كل قانون علمي - أو ما يشبهه الانكار - للتاريخ وتطوره ، وذلك بانكار العلم نفسه حتى يصل أحدهم الى القول :

« الإنسان هو حرية ، ولا تمكن دراسته كموضوع ، فليس إذن ، من حقيقة موضوعية في التاريخ الذي يعود ترتيبه الى ضميرنا وحده . »

إن التضحية بالصفة الموضوعية أو الجدلية للقوانين ، في سبيل انقاذ الحرية كما يزعمون ، لا يبقى من الحرية سوى شبح لا حياة له ، لأن قوام الحرية هو فهم القوانين الموضوعية وتطبيقها أو الانسجام معها بوعي تام ، وبالتالي السيطرة عليها . فالضرورة - أي القوانين الوضعية أو الموضوعية - تشق طريقها عبر مجموعة من المصادفات ، ومناطق الأمر أو المسألة الرئيسية هو في تهيئة الشروط التي تسمح للضرورة بأن تتطور بحرية أو الى حرية ، وفي ايجاد الحلقة التي يتم من خلالها تجنيد وعي الفرد لتحقيق الشرط الواجب لانطلاق الضرورة . لهذا يغدو انكار الضرورة ، وبالتالي القوانين التي تحكم سير التاريخ ، من شأنه أن يجعل ما هو تاريخي يبدو وكأنه ظواهر منعزلة أو معزولة عن الحياة المعيشة في حينها أو كأنها خارج العالم أو فوقه .

إن التاريخ لا يستخدم الناس لغاياته الخاصة ، إذ لا يعبدو التاريخ أن يكون الإنسان الذي يتابع أهدافه وغاياته ، أي الافراد والجماعات في علاقاتهم ، وأن محرك التاريخ هو الانقلاب العملي التطبيقي في العلاقات الاجتماعية . والإنسان من خلال ممارسته فاعليته ، يضع ، بصفته انساناً تاريخه ، أي أن الإنسان وتاريخه لا يخضعان ، بصورة جبرية ، الى قوانين مجردة او عامة موجودة فوق الصراعات الموضوعية بين الافراد والجماعات ، تلك الصراعات التي تحدد في النهاية وجهة التبدل الاجتماعي . وإن أمام الإنسان ، بجانب مايرثه وما يحيط به من ظروف ، امكانات وبدائل للتطور . إن الإنسان كائن « يجيب » ، كما يقول لوكش ، يبدي رد فعل ازاء الاحتمالات التي يوجدها التطور ، وهو القادر على تحويل اتجاهات التطور ، العفوية - المتناقضة ، الى « اسئلة » يحاول جاهداً أن يوجد الأجوبة عنها ، وبالتالي لا توجد حرية صورية نافذة او مطلقة لا قوام اجتماعياً لها ، لأن على الإنسان أن يختار في كل لحظة . انه يسير في طريق يمكنه في كل لحظة أن يتنكبه أو يلوي به ، ولكنه في طريقه هذا ليس حراً تماماً ، اذ ثمة دائماً اسباب وكل سبب يحفر ثلثة تستدق فيها الحرية باستمرار .

ولئن كان التاريخ ، قديماً ، يبدو في نظر المؤرخين متاهة من المبادرات الفردية ، فقد تم تجاوز هذه المرحلة ، بقدر أو بآخر ، ولا توجد اليوم نظرية تغفل النوااميس الاجتماعية وتربط الاحداث ، بيد ان الناحية منها منحى التفسير أو التأويل العلمي وجدت تمامها في التفسير العلمي للتاريخ ، أو المادية التاريخية ، التي عبرت عنها الماركسية . فلنستعرض ، باقتضاب ، وجهة نظرها في هذا المجال ، تمهيداً لما نحن بسبيله .

تبدو الماركسية نفياً لجميع الفلسفات السابقة ، ولكن هذا النفي ، كما يلاحظ انجلز ، لايعني قول كلمة « لا » بل يفرض تتابع

جميع الأفكار الطليعية لجميع الانتصارات التقدمية التي تحققها الإنسانية في مجرى تاريخها ، كما يعني هضمها والبحث الناقد لها . وتوحيدها جميعاً في تركيب أعلى . وهي ترى في جميع معارك التاريخ واحداثه اساساً عميقاً في التناقض بين القوى المنتجة وشكل علاقات الانتاج ، أي ان التغييرات في شكل الانتاج الاقتصادي والتصادم بين الفئات ، الناجم عن تلك التغييرات ، انما هو عامل تقريرى حاسم في تاريخ الانسان . ويرى انجلز أن العامل المحدد في التاريخ هو ، في التحليل الأخير ، وفي منظور التطور المادي عن التاريخ ، انتاج الحياة الواقعية واعادة انتاجها ويقول : « ولم تؤكد ، لا ماركس ولا انا اكثر من هذا . واذا ما شوه أحدهم هذا الموقف وحرفه ، بمعنى أن العامل الاقتصادي ، هو وحده ، العامل المحدد ، فانه يكون بذلك قد حوله الى جملة فارغة مجردة لاغية . » إن الوضع الاقتصادي هو الأساس ، ولكن مختلف عناصر البنية الفوقية : الاشكال السياسية للصراع الطبقي ونتائجه والاشكال الحقوقية ، بل حتى انعكاسات جميع هذه الصراعات الواقعية في دماغ المساهمين فيها ، من نظريات سياسية وحقوقية وفلسفية وتصورات دينية وتطورها اللاحق الى انظمة دوغمائية ، تمارس ايضاً تأثيرها على مجرى الصراعات التاريخية وتحدد ، في الكثير من الحالات وبصورة قاطعة ، شكلها .

ودعوى التاريخ في الجدل الماركسي هي دعوى تستقر فيها موضوعياً جميع الفترات التي اوجدتها ، دعوى سابقة ، ولكنها تحتوي بذاتها على بداية التطور المقبل . ومناطق هذا الجدل اعتبار الوحدة في التناقض (وبخاصة التناقض الموضوعي - الذاتي او الشروط الموضوعية والممارسة الثورية) ويتجلى ذلك في كل مظهر من مظاهر الحياة وبالتالي في العلاقات التي تقوم بين شتى المظاهر والسمات .

وعندما كان ماركس يفكر في التطور وديناميكية التاريخ لم ينطلق من شكل معين من الانتاج ، ولكن ، من الناس انفسهم : « لقد بدأ البشر يتميزون من العجماوات منذ أن شرعوا في انتاج وسائل الحياة ، انتاج حياتهم المادية بطريقة غير مباشرة . » أي لا بد للبشر أن يكونوا في مركز يمكنهم من العيش كيما يكون في مقدورهم أن « يصنعوا » التاريخ . وهكذا فإن العمل التاريخي الأول هو انتاج الوسائل القيمة بسد حاجاتهم ، وان تلبية الحاجات الأولى تدفع الى حاجات جديدة ، وهذا الانتاج لحاجات جديدة هو العمل التاريخي الأول ، وان الرابطة التي تتحدد بحاجات الناس ونمط انتاجهم تتخذ على الدوام اشكالا جديدة وبذلك تمثل « تاريخاً » .

وبهذه المثابة ، فان الانسان الفرد تاريخي في جوهره لأنه يعيش في الزمان ويتجدد باحوال وظروف معينة ، ووجوده عملية زمنية تتجدد بالميلاد والموت ، وتتألف من سلسلة متصلة الحلقات ، من ماض وحاضر ومستقبل . وتجري هذه العملية في اطار علاقته مع الآخرون وعلاقاته مع الطبيعة . واذا كان ثمة ثبات نسبي في السنن الطبيعية وتطور للظواهر الحية في وقت معاً ، فجديلية الاصرار هذه تدل على أن في التكوين اسباباً لا بد بالغة غاياتها ، وان الكائنات الحية ، وبخاصة الانسان ، في تطور متماذ لا يقف ، وان ذلك الثبات النسبي وهذا التطور مترابطان معاً ، متراوجان في نسق ومسيرة جدلية . وهكذا تسود حركة جدلية بين الانسان والتاريخ ، فالتاريخ يصنع الانسان ويكيفه ، والانسان هو الذي يصوغ التاريخ ويصوره .

وتجري هذه العملية في اطار علاقته مع الآخرين وعلاقته مع الطبيعة ، وبالتالي فان العلاقات بين الافراد هي ايضاً علاقات تاريخية ، وحياة الانسان حياة تاريخية وعالم الانسان هو عالم التاريخ والضرورة . واذا كانت حياة الانسان ، منذ كان ، عبارة

عن سلسلة متصلة الحلقات لا انفصام فيها ، فان الانسان ، اذن ، يصبح ابناً للماضي بأسره وثمره هذا الماضي برمته ، وهو يصنع التاريخ والتاريخ يصنعه في جدلية حياتية لا تنتهي . والانسان في تفاعله مع التاريخ .موجّه وموجّه ، لأن سير التاريخ تحركه فكرة النشوء والارتقاء ، وهي الفكرة التي تحرك كل الخليقة نحو انسانية اكمل ، تخلق لنفسها في كل مرحلة من مراحل مسيرتها الى الامام ، الاطار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الملثم لوضعها ونضجها في حركة تطويرية جدلية يستمر بها الخلق ، فتاريخ الانسان هو الانسان ، وبالتالي فان جذور الانسان هي الانسان نفسه .

إن فكرة الكلية تبقى تصوراً حدياً ، فنحن لا نستطيع ان نرى الكل يبدانا نعيش فيه ونجن لانستطيع التصرف فيه كما نهوى ، ولكننا نرتب فيه حياتنا . والتاريخ ، في مجموعه ، لا يتكرر ، انه تاريخي حقاً وليس طبعياً ، وتبقى الفكرة القائلة بوجود كل منظم فيه لكل ظاهرة مكانتها الخاصة بها ، وليس في هذا مجموع من المصادفات بل كل الخصائص الأرضية تدرج في الوجود الاساسية .

وليس ثمة وحدة في التاريخ العام وانما ينشد الانسان الوحدة دون ان يدركها ، ومزج الانسانية كلها في وحدة هو جد التاريخ ؛ بمعنى ان هذه الوحدة لو تحققت لانتهى التاريخ .

ويرى ماركس في كتابه « رأس المال » ان نقطة الانطلاق هي العمل الذي يعود بكيئته الى الانسان ، ويرى ان ما يميز اسوا مهندس من ابرع نحلة هو ان المهندس يبني الخلية في رأسه قبل ان يبني الخلية في الواقع ، والنتيجة التي ينتهي اليها الصانع توجد مسبقاً في مخيلته ، وهو يحقق هدفه الخاص الذي وعاه والذي يحدد ، كقانون ، طريقة عمله المشفوعة بارادته ، ومن ذلك ان الكائن انما يتميز بكونه غير محدد كلياً بالشروط الموضوعية وأن جدله

النوعي لا يرد الى دورية اعادة الانتاج ، ولكنه يدخل بين الحاجة والشروط الموضوعية وساطة مشروع .

صفحتان امام الانسان في مواجهة التاريخ : الشروط الموضوعية التي صنعت الانسان في فترة معينة من التاريخ ، وصفحة الانسان الصانع المطور لهذه الشروط ، طبعة مطبوعة وطبيعة ثانية تترك طابعها وميسمها . والمذهب المادي الميكانيكي القائل بان البشر نتاج الظروف والتربية ، وبالتالي ان البشر المتغيرين انما هم نتاج ظروف اخرى وتربية متغيرة ، ينسى أن البشر هم الذين يغيرون الظروف وانه من الأمور الأساسية « تربية الربى نفسه » .

ولكن ، كيف يمكن ، انطلاقاً من نوعية العمل الانساني أن تتطور ، من خلال الفاعلية الاجتماعية - الاقتصادية التي يمارسها الناس لتأمين شروط وجودهم ، علاقات معينة في كل فترة ، تشرط بدورها تبدل الشروط الموضوعية الى شروط أخرى، يصنعها الانسان ويتوافق معها ، من خلال جدل العمل وجدل التاريخ .

« إن الناس يصنعون تاريخهم الخاص ضمن شروط يجدونها سابقة لهم ومعطاة وموروثة من الماضي . »

يصنع البشر تاريخهم ، ولكنهم لا يصنعونه على نحو تحكيمي في ظروف يختارونها هم ، بل في ظروف وشروط امليت عليهم مباشرة، ورثوها من الماضي ، لأن إرث جميع الأجيال السالفة تبهظ باثقالها ادمغة الأحياء .

ومقتضى ذلك أن الصيرورة تصبح ممكنة وظهور الجديد هو ، في الوقت نفسه ، تقدم ، تقدم يصبح المظهر الأول ، من خلاله ، مظهراً رئيسياً عن طريق قفزة نوعية تتناسب مع الممارسة التي تقوم بها ، في كل فترة تاريخية ، الطبقة الموعودة بالمستقبل حتى

الوصول الى مجتمع لا طبقات فيه ، وعندها يتم الانتقال من عصر
الضرورة الى عصر الحرية ونهاية ما قبل التاريخ . وبذلك تدخل
القوى التي تحكم التاريخ حتى اليوم في نطاق رقابة الناس ، واعتباراً
من ذلك الحين يصنع الناس ، بملء وعيهم ، تاريخهم والاسباب
الاجتماعية التي يضعونها قيد الفعل ، يمكن ان تبلغ ، بنسب
متزايدة ، الاهداف المرجوة .

ولا يوجد ، اذن ، سوى واقع تاريخي ، هو جماع الممارسة
الاجتماعية التي تتلبس وجهي الطبقة والجماهير . ولكن ما هي
الطبقة ؟ ليست الطبقة شيئاً مصنوعاً سلفاً . . . انها ليست حقيقة
سكونية « ستاتيكية » معطاة ، وكذلك الأمر بالنسبة الى الوعي
الطبقي . كما أن شعور الفرد ازاء طبقته يتراوح بين أن تحدد له
طباقته وضعه الاجتماعي وما يعقبه من تطور شخصي ، وبين أن
يخرج على ذلك ، اذ ليس ثمة ما يمنع الفرد من تأييد طباقته أو
مناهضتها . وتصر الماركسية على دور الطبقة وعملها وعما يترتب
على صراعها من نتائج ، ولكنها لاتتذرع بهذا المنهج لتنفي مفهوم
الأفراد ، وانما ترى في الطبقات نتاج مجموع الأنشطة الفردية .
وليس ثمة ما هو اكثر تعقيداً من علاقة الفرد بالطبقة ، فقد يحتل
الفرد المكان الأول بانانيته محاولاً تذويب طباقته
في شخصه أو احلال مصالحه الشخصية مكان مصالح الطبقة كلها ،
أو يضيع أحياناً في تيار العادات والسلوك العادي السائد (التقاليد)،
وتارة يستعلي الفرد على العوائد الوسيطة العائلية مظهراً تجرداً
فردياً عظيماً ، ناذراً نفسه لمصالح سامية ، مصالح طباقته أو
جماعته ، ولا تتنافى التضحية الفردية ومصالحة الطبقة أو الجماعة،
وانما هي ، على العكس ، تفترضها وتضعها نصب اعينها .

وثمة سؤال : كيف يمكن التوفيق بين وجهي الطبقة والجماهير؟
إن ما هو حقيقي وصحيح ينصرف الى أن اوضاع الطبقة تشكل

القاعدة الموضوعية لحركة الجماهير ، وهي الحركة التي تستقر في الشروط الموضوعية لحاجات الطبقة وتطلعاتها . وليست الجماهير افراداً منعزلين وانما جماعة أو جماعات لها مشروع واحد ، ولا يمكن لهذا المشروع أن يقوم إلا على أساس من الأوضاع والشروط المشتركة . ويتم ذلك عن طريق انتقال الطبقة ، بذاتها ولذاتها ، من خلال الممارسة ، الى واقع آخر . ولا يعني ذلك مجرد الانتقال الاقتصادي السياسي ، وانما تتكون الذات على أساس من الشروط القائمة ، ويسري ذلك الى المجالات كافة ، بما في ذلك المجال الايديولوجي . وتكون الذات هذا هو تدرج معقد تتخلله الصراعات والنكسات ، ويرتكز على الشرائط الطبقية ، ولكنه يعمل بشكل من الاستقلال والانقطاع عنها ، واستقلال الذات هذا ، بالنسبة الى تلك الشرائط ، يستحيل الى شكل من القوة المادية التي « تصنع التاريخ » .

وان هذا التصور للتاريخ يعني تصور المجتمع المدني والدولة في مراحلهما المتنوعة على اعتبارهما أساس التاريخ برمته ، أي المجتمع المدني في أدواره المختلفة وفي انعكاسه العملي - المثالي المتمثل في الدولة ، وكذلك جميع المنتجات المختلفة واشكال الوعي من دين وفلسفة واخلاق ... الخ ، ورسم اصوله ونموه انطلاقاً من هذه المنتجات . وبهذه الطريقة يمكن ، بكل تأكيد ، وصف الأمر بأسره ، في كليته ، ولا حاجة عندئذ الى التصور المثالي للتاريخ والى البحث عن مقولة في كل مرحلة ، بل هو يبقى باستمرار على أرض التاريخ الواقعية ، وهو لا يمثل الممارسة انطلاقاً من الفكرة بل يفسر تكون الأفكار وسائر اشكال الوعي انطلاقاً من الواقع ، ويمكن تحليل منتجاته لا بالنقد الذهني وانما بواسطة القلب العملي . للعلاقات الاجتماعية المشخصة التي ولدت فيها التصورات المثالية . ووجهة النظر هذه تبين أن نهاية التاريخ ليست بالانحلال في « الوعي الذاتي » على أنه روح الروح ، بل أن ثمة نتيجة مادية تصادف فيه

لدى كل مرحلة ، حصيللة القوى الانتاجية وهي تمثل علاقة مكونة تاريخياً مع الطبيعة وبين الأفراد ، وهي تسلم لكل جيل من الجيل السابق . صحيح انها تعدل من قبل الجيل الجديد ، ولكنها ، من جهة أخرى ، تملي عليه شروطه الحياتية الخاصة وتمنحه تطوراً محدداً وطابعاً نوعياً ، وبنتيجة ذلك فان الظروف تصنع البشر ، بالضبط ، بقدر ما يصنع البشر الظروف .

واذا صح ان ليس في العالم حوادث منعزلة ، واذا صح ان كل الحوادث مرتبطة فيما بينها وكيف بعضها بعضها الآخر بصورة متبادلة ، فمن الواضح ان كل نظام اجتماعي او كل حركة اجتماعية في التاريخ ، لا ينبغي الحكم عليها من ناحية « العدالة الابدية » او من ناحية أية فكرة مقررة سلفاً ، كما يفعل المؤرخون ، على الغالب ، بل ينبغي لنا ان نبني حكمنا على اساس الظروف التي ولدت هذا النظام وهذه الحركة الاجتماعية المرتبطة بها .

ومن الواضح ان وجود علم تاريخي وتطور هذا العلم امران مستحيلان بدون هذا الفهم التاريخي للحوادث الاجتماعية ، فمثل هذا الفهم فقط يمنع علم التاريخ من ان يصبح فوضى احتمالات وكوم اخطاء سخيفة .

وبما ان تطور المجتمع هو قبل كل شيء تاريخ تطور الانتاج ، تاريخ اساليب الانتاج التي تتعاقب خلال العصور ، تاريخ تطور القوى المنتجة وعلاقات الانتاج بين الناس ، فان تاريخ التطور الاجتماعي هو ، في الوقت نفسه ، تاريخ منتجي الحوائج المادية ، تاريخ الجماهير الكادحة ، التي هي القوى الأساسية في عملية الانتاج ، اي التي تنتج الحوائج الضرورية لعيشة المجتمع . واذا اراد العلم التاريخي ان يكون علماً حقيقياً كان عليه الا يقصر تاريخ التطور الاجتماعي والانساني على اعمال الملوك وقادة الجيوش واعمال

« الفاتحين » و « مستعبيدي الشعوب » بل أن يهتم قبل كل شيء بتاريخ منتجي الحوائج المادية ، تاريخ الجماهير الكادحة ، تاريخ الشعوب ، لأنه وجدت دائماً ، أمام الشعوب وأمام الأفراد الذي يمثلون أو يجسدون تطلعاتها ، مهام تاريخية ، ولهذا لا تطرح الإنسانية أمامها أبداً إلا المسائل التي تستطيع حلها ، اذ يتضح ، لدى الامعان في الأمور ، أن المسألة نفسها لا تبرز إلا عندما تكون الشروط المادية لحلها موجودة ، أو في القليل آخذة في التكوين .

دور الفرد البارز من خلال التأويل التاريخي :

لم يعد المرء ، في أيامنا ، بحاجة لأن يقف طويلاً أمام ما جاء به « كارليل » في تعظيمه من شأن الرجل البارز ولا أمام مشايعته ومتابعه « فريدريك آدمز » ، وهو من أكثر دعاة التأويل البطولي للتاريخ غلواً بعده ، إذ أن جميع الذين يرون أنه ما من تبدل اجتماعي طرأ لم يكن من صنع رجال عظام ، وأن « تلقائيات » اليوم ، التي تجعل ذلك ممكناً ، هي نتيجة الأفعال والأمثال التي فعلها وسنها الأفراد البارزون ، لا يصمدون أمام الحجة القاطعة ، وهي أنه مهما تكن أسماء الأفراد التي تقترون بتلك الحركات أو الأعمال العظيمة ، فليست هناك بيئة على أنه لم يكن في الإمكان الاستغناء عن أولئك الأفراد ، بمعنى أن تلك الحركات والأعمال ما كانت لتحدث بدونهم .

ولم يؤد رد الفعل حيال « المذهب البطولي » ، في القرن التاسع عشر إلى انكار ضرورة وجود البطل والفعل البطولي ، ولكن ما قال به رد الفعل ذلك هو أن الأحداث التي أدى إليها مثل ذلك الفعل البطولي قد تقرررت بواسطة النواميس التاريخية في الفترة التي ظهر فيها البطل أو بواسطة احتياجات تلك الفترة . وقد اختلف المفكرون والفلاسفة في وصفهم هذه الاحتياجات الملحة الضاغطة ، فقليل أنها احتياجات « ميتافيزيقية » أو « مثالية » أو « سياسية » أو « اقتصادية » ، ويمكن استعمال تعبير « احتياجات اجتماعية » ليشمل جميع تلك الأصناف .

ولعل الانموذج الكامل للتفسير المثالي يرجع إلى « هيجل » فالرجل العظيم ، في نظره ، كما هو في نظر « اشبنجلر » الذي يحذو حذوه في هذا الشأن ، ليس نتاج الأحوال المادية أو

الاجتماعية او البيولوجية بل انه ، في المقام الأول ، تعبیر عن « روح » العالم في زمنه ، او انه « روح » حضارته ، والرجال العظام لا يصنعون التاريخ ويكيفونه ، اذ تستدعيهم « الأزمنة العظيمة » . اما الأزمنة العظيمة فهي تلك الفترات الانتقالية التي ينهض فيها الجنس البشري من مستوى ما من مستويات الحرية والتنظيم الى مستوى غيره . ولم يكن انتصار يوليوس قيصر انصاراً شخصياً بل كان حافزاً لا واعياً ، هو الذي هباً ماكان قد نضج الزمن من أجله . وهذه هي حال جميع الرجال التاريخيين العظام الذين تنطوي اهدافهم الخاصة على تلك القضايا الكبرى التي هي ارادة روح العالم .

إن نشاط البطل يجب أن يفهم ليس كفعل صادر عن فرد ضد بيئة ، وانما كعملية متفاعلة حتمياً ، عملية صادرة من جانب من جوانب الحضارة ومتعلقة بالجوانب الأخرى ، أي أن الانسان لا يستطيع أن يفعل إلا ما تسمح به حضارته . ولكن الحضارة ، وهذا حكم قاطع ، لا تسمح إلا باتجاه واحد للتطور ، وليس هنالك من احتمالات أخرى أصيلة لذلك . ويرى هيجل : « ان امجاد الإرادة انما هي اوراق يابسة » ، ولم تكن يوماً بالاوراق الخضراء . »

إن النظرية الميتافيزيقية القائلة بوحداية الكون ، وبأنه جوهر واحد تكشف ، في عواقبها بالنسبة الى التاريخ ، عن ضعف واضح ، وذلك لأنها تنطوي على القول بعدم وجود امكانات واحتمالات موضوعية في التاريخ ، كما انها تشير الى أن المستقبل هو كائن فعلي ، ولكنه لم يولد بعد ، وان أمر الجهد الانساني ، سواء بذل ام لم يبذل ، هو أمر محتوم مقدر سلفاً ، وأن الفعل الانساني لا يستطيع أن يغير شيئاً مما هو قيد التكوين ، فالأمر كما قال هيجل : « مثل بومة مينرفا ، لا تبدأ طيرانها إلا بعد أن تكون ظلال الفسق قد خيمت على الكون . »

اما « هيرت سبنسر » ، الذي كان متأثراً بنظرية « النشوء والارتقاء » ، ؟ فهو ينطلق في تقدير دور الرجل البارز من التطور الاجتماعي الذي يفترض ان جميع المجتمعات قد نمت بشكل موحد وتاريخي وتقدمي حيث . ويرى سبنسر ان المرء اذا شاء ان يدرك ويفهم فوارق التطور الاجتماعي ، فانه لن يصل الى ذلك عن طريق الانكباب على قراءة سير جميع الحكام العظام في التاريخ . وعلى المجتمع ان يكون الرجل العظيم قبل ان يستطيع هذا الرجل اعادة تكوين المجتمع .

وفي مصطرع الآراء والنظريات كانت الماركسية ، في تأويلها المادي للتاريخ ، مطالبة ، بحكم العلمية التي تملكها ، ان تواجه هذه المعضلة ، وان تقدم لها الحل الذي يفترض ان يكون اصح الحلول واكثرها اقناعاً ، لأنها تعتمد سبر التاريخ من خلال استقراء الماضي وتصور الحاضر والمستقبل ، من خلال الصيرورة والكلية والجدل ، ورغم ان هذه المسألة واجهت المفكرين الماركسيين ، منذ البداية ، فان تكامل حلها لا يزال قيد التفاعل الذي تفتني فيه النظرية بمزيد من العمق والاحاطة والشمول .

لم تنكر الماركسية وجود الرجال العظام في التاريخ ولم تنكر دورهم ، ولا هي انكرت اهميتهم التاريخية . ولا نكران ان كل فرد يمكن ان يكون موضوعاً لدراسة حافلة بالفائدة ، وان حياته يمكن ان تدرس بصورة دياكتيكية وتفسر . ولكن مثل هذا البحث يرد بالبدهاة ، الى البسيكولوجيا الفردية لا الى علم الاجتماع ، وهذا المسلك ملائم مادام يتعلق بافراد لهم دور هامشي في التدرج التاريخي .

ولا يعني ذلك ان العوامل الاجتماعية ينبغي استبعادها لدى تفسير حياة الافراد ، بيد ان اثرها يظهر في اطار آخر وعلى مستوى

مختلف ، تبعاً لتعلقها بمهنة فرد ، أو تبعاً لرجوعها الى القوى التي
تحدد مصائر الأمة أو الانسانية جمعاء .

إن اسهام ماركس الكبير ، في ادراك التاريخ ، كان ، بالدقة ،
اشارته الى أننا لا نستطيع تفسير تدرج تاريخي ، عن طريق تداخل
بسيط لنفسيات فردية أو تشابك « القصص الخاصة » ، ولقد
استدعى أدراك هذه الحقيقة ادخال مفهوم الطبقة الاجتماعية ،
وليس تاريخ العالم هو تاريخ الافراد المتعارضين المتصاولين (رغماً
عن أن هؤلاء الافراد وصراعاتهم حقيقية وهامة في بعض الأحيان)
وانما هو تاريخ صراع الطبقات وتطلعات الافراد وحاجاتهم ونضالاتهم
وافكارهم ، وما ينبغي فهمه لفهم التاريخ هو تشكل الطبقات
الاجتماعية لدى امتزاجها ، بعضها ببعض . إن الصراعات التي
تصوغ تاريخ العالم المتحضر ليست سوى صراعات الطبقات
الاجتماعية أو الصراعات داخل الطبقات الاجتماعية .

إن الافراد الذين يلعبون دوراً حاسماً في التاريخ لا يستطيعونه
إلا لانهم يتوصلون الى التعبير ، بطريقة بارزة وفي لحظة حاسمة ،
عن حاجات وتطلعات الفئات الاجتماعية ، وبعد أن تدفعهم الى مسرح
التاريخ ، فان العلاقة الوحيدة والخاصة للقوى الاجتماعية تتبدل
جذرياً ، وينتهي بذلك الدور التاريخي لهؤلاء الرجال .

وقد يكون من المفيد أن يكمل تحليل تاريخي بتحليل نفسية
كل فرد ، ولكن التاريخ لا يمكن تفسيره أو تبريره عن طريق علم
النفس الفردي . ولا يمكن صوغ التاريخ اذا تداخل الخلط والتضويح
بين العقلانية الذاتية للأفراد والجماعات وبين تقدير دورهم
الموضوعي في سياق التاريخ . ويعلمنا التاريخ أن الحكم على الناس
أنما يكون بما يفعلونه لا بما يقولونه عن انفسهم .

وقد اسهم انجلز في هذا الموضوع واكد على وجهة النظر الماركسية في صنع التاريخ ، بمعنى أن النتيجة النهائية دائماً تصدر عن الصراعات بين الارادات الفردية التي تحدتت قسما ت كل منها بجملة من الشروط الخاصة ، وهكذا توجد قوى لا حصر لها تتداخل فيما بينها ، وسلسلة لا نهاية لها من القوى التي يكون الحدث التاريخي محصلتها .

ويمكننا عندئذ اعتبار الحدث نفسه كنتاج لقوة تعمل ككل غير واع ودون ارادة خاصة ، لأن ما يرومه الفرد تعارضه الارادات الأخرى ، وما يسفر عنه ، في النهاية ، ليس مبتغى أي منهم على وجه التحديد . وقد خط التاريخ سيره حتى الآن ، على شكل تدرج طبيعي ، وهو خاضع ، في جوهره ، للقوانين نفسها التي تحكم الحركة . ولكن ، إذا كانت الارادات الفردية لا تبلغ اهدافها ، وإذا كانت هذه الارادات مذوبة في جماع المحصلة المشتركة ، فلا يحملنا ذلك على استنتاج بأنها معادلة للصفر ، وإنما الأمر على النقيض من ذلك ، فكل منها يسهم في تكوين المحصلة ويصبح جزءاً متمماً .

وينطلق انجلز من موقف الماركسية من التاريخ ومحركاته ، ليحدد دور الافراد البارزين ، فيرى أن ظهور هذا الشخص أو ذاك في فترة محدودة وفي بلاد معينة ، هو من فعل المصادفة المحضة ، ولكن ، إذا استبعد هذا الفرد فتبدو الحاجة الى بديل له ، وقد يكون هذا البديل سيئاً أو صالحاً ، ولكن لا بد ، في النهاية ، من ايجاد شخص ما .

ويرى لينين أن تفحصنا لمجموع الميول المتعارضة وردها الى شروط الحياة والانتاج لمختلف الطبقات في المجتمع — تلك الشروط التي يمكن تعريفها بدقة عن طريق استبعاد الذاتي والكيفي في اختيار فكرة « سائدة » خاصة أو تفسيرها — يكشف عن أن جميع الأفكار

والمبول دون استثناء انما تصدر عن شروط الانتاج المادية ، وقد اظهرت الماركسية طريقة الدراسة الشاملة للتدرج الذي يحكم النظم الاجتماعية - الاقتصادية لدى ميلادها وتطورها وانحطاطها . كما يرى ان فكرة « التقييدية » او الضرورة التي تقيم الاعمال الانسانية ، ونبد القصة اللامعقولة عن الخيار الحر ، لاتلغي البتة عقل الانسان ، او وعيه ولا الحكم على اعماله ، وانما الأمر على العكس ، فوجهة النظر التقييدية وحدها هي التي تسمح باصدار حكم صحيح تماماً ، بدلا من أن تلقي كل شيء على كاهل حرية الاختيار ، وكذلك فان فكرة الضرورة التاريخية لا يمكن أن تنال من الشخصية في التاريخ ، فالتاريخ بأكمله مكون من فعال الشخصيات التي هي ، بلا ريب ، قوى فاعلة . والسؤال الذي يفرض نفسه فعلا عندما يحكم على الفاعلية العامة لفرد ما هو : اية شروط يمكنها أن تؤمن نجاح هذه الفاعلية ، واين هي الضمانة بأن هذه الفاعلية لن تظل عملا منعزلا غارقاً في خضم من الاعمال المتنافية المتلاغية ؟

وقد تناول بليخانوف هذا الموضوع تناولا شاملا في معالجة ذكية اربية . لقد بحث بليخانوف مشكلة البطل في التاريخ في كثير من مؤلفاته وبخاصة في كتابه القيم « دور الفرد في التاريخ » . وقد كانت مشكلة دور الفرد في زمنه ، مشكلة حادة وراهنة ، بشكل فريد بالنسبة الى الماركسيين الروس الذين كان بليخانوف زعيم مفكرهم النظريين المعترف به . ولم تكن حادة كمشكلة نظرية وانما كانت مشكلة عملية وسياسية أيضاً ، وقد كان البرنامج السياسي او الفلسفة السياسية لحزب « الشعبين الاشتراكيين » الروسي مؤسساً على الرأي القائل بإمكان « التأثير في التاريخ بأسلوب عام ، بواسطة ابطال الفكر وحتى ابطال الفعل . وقد رفض هذا الفريق ، كما فعل خلفه « الحزب الاشتراكي الثوري » الآراء الماركسية حول الضرورة والتطور الاجتماعي ، وعلق اهمية اعظم على القرارات الشخصية والخلقية ، دونما انكار لنفوذ العوامل المادية والاجتماعية

والاقتصادية ، كما رفض فكرة التخلي عن الارهاب الفردي كسياسة تهدف الى محاربة الاضطهاد . وبذلك اعتبر هذا الفريق أصحاب المراكز العليا ، وليس النظام الذي ولدهم مسئولين عن الشرور الاجتماعية والافراط في العناد السياسي .

ويبدو ان المسألة هذه كانت موضع اهتمام عام بدليل ان بعض الادباء والمفكرين « الشعبيين » كانوا يشعرون بخطر اراء حزبهم مثل « سكالدين » الذي اذان الاتجاه الرامي الى « البحث عن ارتباط الاحداث وسيرورتها من خلال بعض الافراد » والذي كان يؤكد ان الاحداث « انما تتقدم لا بنفوذ بعض العقول او الارادات المنعزلة وانما بالفعل المتبادل لعدد من القوى المتداخلة ، القوى المعنوية والاجتماعية والطبيعية التي تجد اساساً لها في كتلة العضوية الشعبية » وقد اشار سكالدين ، دون أن ينكر دور « المصلحين » من كل نوع ، الى أن هذه القوى « لا تعمل باستيحاء أو نزوة عارضة » وانما تعمل بدفع « العديد من الظروف السابقة » وبضغط من « المسائل التي نضجت حتى أصبح بالممكن أن تتحقق بفعل المطالب التي غدت تلبيتها ضرورة قصوى . » وهو في مشاهدته بعض الظواهرات غير المألوفة المتمثلة في بعض « الاصلاحيين » الذين يتبنون مواقف تتعارض مع مصالحهم لا يقف طويلاً وانما يردها الى روح العصر فيقول :

« إن الفضل الاكبر لا يعود الى الافراد وانما يعود لروحية العصر التقدمية التي ترغب ، غالباً ، بعض الافراد على أن يلتزموا مواقف تتنافى وافكارهم الحميمة . »

وهكذا وجدت ضرورتان ، نظرية وعملية سياسية ، تستدعيان التصدي لهذا الموضوع ، وقد قام بليخانوف بهذه المهمة ، يشاقق هذا الفريق على الصعيدين النظري والعملية ، ويلتفت في الوقت

نفسه الى الذين فهموا المادية فهماً ميكانيكياً ، ليعيد الى المادية التاريخية معناها الحقيقي بازالة مالحق بها من تشويه او تحريف .

ويبدأ بليخانوف بالرد على النظريات التي تفصل ، بصورة كيفية ، مختلف اشكال الحياة ، بعضها عن بعض لتقننها على شكل قوى خاصة تشد ، من وجهات مختلفة وبدرجات متفاوتة من النجاح ، الانسان الاجتماعي في طريق التقدم . ورفض آراء المدافعين عن التأويل البطولي للتاريخ ، وكذلك آراء الجبريين الذين انتهوا ، لدى معارضتهم اصحاب التأويل البطولي للتاريخ الى اعتبار الفرد « كمية مهملة » في التاريخ . ورأى في آراء الفريقين ما يضرب صفحاً عن مشكلة على جانب من الأهمية لا بالنسبة الى الماركسية فحسبه بل بالنسبة الى أي فهم علمي للتاريخ .

واصر بليخانوف على الرأي القائل بأن مفهوماً مادياً عن الإرادة ينسجم مع اكثر الفاعليات العملية نشاطاً وان جميع التعاليم التي اقتضت في الماضي ، المزيد من الإرادة البشرية ، افترضت مبدئياً عدم اهلية هذه الإرادة ، ولئن كان استبعاد ماتواضع الناس على تسميته بحرية الاختيار ، بالمعنى المطلق ، يؤول ، بالضرورة الى الجبرية ، فان هذه الجبرية نفسها لاتشل الإرادة ولا تقعدها ، اذ تصبح في بعض الأحيان الاساس النفسي الضروري الحادي على العمل . ومن الخطأ الاعتقاد بأن الاقتناع بحتمية وقوع حادث ما يشل فينا كل مكنة نفسية للمساهمة فيه او معارضته .

واساس الحل لديه هو ان الحرية هي ضرورة في شكلها الواعي ، ولا يستطيع الفرد ان يفهم عرى هذا التوافق بين الحرية والضرورة ، وهو لا يشعر بوطأة الضرورة والزامها ، لأن غياب الحرية هذا ليس ، في الوقت ذاته ، سوى التعبير التام عنها والمتضمن لها . ولا يتم الوصول الى هذا المفهوم إلا بتجاوز الثنائية وادراك

الحقيقة الهامة القائلة بأن لا وجود بين الذات والموضوع لتلك الهوية السحيقة التي يفترضها الثنائيون . إن الفرد ، بانصياعه للضرورة التاريخية ، انما يستمد هذه الصفة لا من مجرد وعيه لها فحسب ، وانما بسبب صفاته الأخلاقية والعقلية المنبعثة عن هذا الوضع . وبما أن وضع الفرد الاجتماعي يحبوه هذه الخليقة دون سواها فسيبيله أن يقرن شوقه بها . وهذا مظهر من مظاهر الحرية المتولدة عن الضرورة ، أو ، بعبارة أدق ، الحرية المتماثلة مع الضرورة والضرورة التي استحالت حرية . يقول هيغل :

« تستحيل الضرورة الى حرية لا بتواريها بل للسبب الأوحد وهو أن « تماهيهما » الداخلي الكامن قد تجلى أخيراً . »

إن وعي الضرورة الملازمة لحادث ما ليس من شأنه إلا أن يزيد في طاقة الشخص ، الذي يواجه هذا الحادث ، فيتجاوب معه . ويعتبره إحدى القوى التي تحدد وجوده . فاذا تربص هذا الشخص ، بعد أن وعى الضرورة التي تحدد هذا الحادث ، وشبك ذراعيه ووقف يتأمله ، فانه يبرهن بذلك على جهل فاضح بالرياضيات . ولكن ، كيف يؤثر الشعور بضرورة وقوع حادث ما على رجل قوي الشكيمة ينظر اليه شذراً ويناصبه العداء ؟ إن الأمور تتحول هنا قليلا عن سياقها ، إذ يمكن كثيراً أن يضائل هذا الشعور من القدرة على المقاومة متى اقتنع هذا الرجل وامثاله من المعارضين أن الحادث ضرورة لا محيص عنها ، ويتم ذلك عندما تصبح الملابس المظاهرة له وفيرة نافذة الأثر . إن الشعور بحتمية وقوع حادث وانعدام المقاومة لدى معارضيهِ ليسا سوى تعبير عن قوة الأسباب المؤيدة له والتي تطوي في عدادها الشعور بالعجز الذي يحسه هؤلاء المعارضون . غير أن القدرة على المقاومة لاتتضاءل عند جميع معارضي الحادث بل تزيد لدى بعضهم ، بتأثير من شعورهم بحتمية وقوعه ، في قدرتهم على المقاومة ، وتكون هذه المقاومة عندئذ عبارة عن مقاومة اليأس .

ويلج بليخانوف ، في تأكيده ، على أن الشروط التاريخية أقوى من الافراد الأقوياء ، وتغدو سمة العصر ، بالنسبة الى الفرد البارز « ضرورة معطاة تجريبياً » ، وبالتالي فكل عمل يتحقق بشكل حادثاً تاريخياً . فبم اذن تمتاز هذه الاحداث من الاحداث التي تتسم تلقائياً ؟ الحقيقة هي أن كل حادث تاريخي يؤمن ، على وجه التأكيد ، لبعض الناس إجتناء الثمار الياقة من التطور السابق ، كما أن هذا الحادث ، في الوقت نفسه ، حلقة في سلسلة الحوادث التي تهء ثمار المستقبل .

ويشير بليخانوف الى أن الافراد ، بفضل الخصائص والميزات التي يتمتعون بها ، يمكنهم أن يؤثروا في مصير المجتمع ويمكن أن يكون أثرهم ملحوظاً . إلا أن امكان حدوث هذا التأثير واتساعه أو مداه محدودان بالتنظيم الاجتماعي وبالعلاقات القوى الاجتماعية — الاقتصادية . إن سجايا الفرد ليست « عاملاً » من عوامل التطور الاجتماعي إلا بمقدار ما تسمح بذلك العلاقات الاجتماعية ، ويبقى هذا العامل ما سمحت به هذه العلاقات وبالشكل الذي اباحته . ولا يستطيع الفرد ابراز مواهبه إلا عندما يحتل في المجتمع مكاناً يسر له ذلك ، والتنظيم الاجتماعي هو الذي يحدد في كل حين الدور ، وبالتالي الأهمية الاجتماعية التي يمكن أن توسد الى بعض الشخصيات الموهوبة أو عديمة الأهلية .

ولكن ، الا يتعارض القول بأثر الفرد في سياق الأحداث مع المقولة التي تعتبر التاريخ أو التطور الاجتماعي خاضعاً لقوانين محددة ملزمة ؟ والجواب عن ذلك هو أن هذا الدور لا يتعارض والمفهوم المشار اليه وانما هو وجه من أوجه التعبير البارزة عنه . وهنا لا بد من الإشارة الى أن امكان الفرد من التأثير في المجتمع ، هذا الامكان الذي يرسم حدوده التنظيم الاجتماعي ، يفتح الباب واسعاً أمام تأثير ما يسمى « المصادفات » على المصائر التاريخية

الشعوب . وتقف في مستوى هذه المصادفات الأسباب العارضة أو الطارئة ، بما في ذلك ظهور الافراد أحيانا أو موتهم ، لذلك فان مصائر بعض الأمم قد تتوقف أحيانا على حوادث عارضة تمكن تسميتها بحوادث من الدرجة الثانية . وقد كان هيجل يقول : « كل ما هو تام لا بد أن ينطوي على عنصر من عناصر المصادفة . »

ولكن ، الا ينفي ذلك امكان المعرفة العلمية لسياق الأحداث ؟ ويجيب بليخانوف بالنفي ، لأن المصادفة أو الحادث العرضي ليس بالحادث غير المسبب ، وتبعاً للصفة النسبية التي يرد إليها الحادث العرضي أو المصادفة ، فهو لا يظهر إلا في نقطة التقاطع أو التصالب لظواهر التطور الضرورية أو للممكنات التاريخية . وتظل المصادفة ، تبعاً لذلك ، محصلة قوتين أو تقابل حالين أو تفاعل موقفين . ولذلك لا يمكن التنبؤ بنقطة التقاطع هذه من خلال النواميس التي تقرر وتحتّم اية من سلاسل الاحداث أو تلك السلاسل مجتمعة . كما أن الظواهر الناجمة عن المصادفات اللصيقة بالخصائص الفردية التي يتسم بها الرجال البارزون هي اظهر وأبين من الاسباب العامة التي يقتضي كشفها الفوص في الاعماق .

وفي ضوء ذلك نجد أن خصائص الفرد الشخصية تجعل صاحبها أقدر على تلبية الحاجات الاجتماعية الناشئة عن العلاقات الاقتصادية القائمة أو معارضتها . ويمكن للأفراد ذوي النفوذ ، بفضل خصائصهم الفكرية وبفضل صفاتهم الذاتية ، أن يبدلوا في الملامح التي تتلبسها الأحداث ، وبوسعهم أيضاً تغيير نتائجها الخاصة ، ولكنهم لا يستطيعون تغيير الاتجاه العام المحدد بقوى أخرى . وحتى يتمكن الفرد من الاستئثار بدوره التاريخي ، من خلال السلطة التي صارت إليه ، فسبيل الهيئة الاجتماعية أن تمنع هذا الامكان عن سواه ، وبذلك تتراعى لنا الشخصيات التاريخية ، أحيانا ، محاطة بهالة من القدرة والنفوذ الذاتيين المبالغ فيهما ، على

خلاف ما يحدث في مجال التطور الثقافي ، اذ ينذر ان يطمس نجاح فرد المهيمنة فرد آخر . وفي كلا الحالتين ، فان الطلب الاجتماعي هو الذي يستثير المستعدين للتصدي له ، فاذا اخفق احدهم او قعده به العزم عن ذلك ، تصدى له آخر تلو آخر .

وثمة شرطان لا بد من توافرها حتى يتمكن شخص موهوب ، يتمتع بخلال معينة ، من ان يحدث بواسطتها تأثيراً عميقاً في سياق الاحداث ، اذ ينبغي ان يستجيب ، بفضل مواهبه واختصاصه ، اكثر من سواء لحاجات الفترة الاجتماعية ومتطلباتها ، وينبغي لهذا النظام الاجتماعي القائم الا يقف عائقاً امام هذا الفرد ذي الاهلية المطابقة لما تستدعيه الفترة الزمنية . وهكذا يظهر الرجال الموهوبون حينما تكون الشروط الاجتماعية ملائمة لظهورهم . وهذا يعود بنا الى القول بأن كل موهبة تظهر ، اي تصبح قوة اجتماعية ، هي ثمرة العلاقات الاجتماعية ، وهذا ما يجعلنا ندرك لماذا لا يتمكن الرجال الموهوبون البارزون إلا من تعديل السمات الخاصة للأحداث لاسياقها العام وما ذاك إلا لأن هؤلاء الرجال انفسهم لا يوجدون إلا بفعل هذا السياق العام نفسه ، ولولاه لما كان بمستطاعهم ان يتخطوا العتبة التي تفصل الممكن عن الواقع .

إن موت او زوال شخصية بارزة ممكن أن يؤثر في النتائج ، ولكن هذا التأثير يكون بالفاً عندما يعجز السياق الاجتماعي عن استشارة كفاءات مماثلة . ويعد الرجل عظيماً لأنه يتحلى بصفات تجعله اقدر من الآخرين على الاستجابة للضرورات الاجتماعية العظيمة او تلك الحاجات التي تنجم عن الأسباب العامة والخاصة .

وينوه بليخانوف في خلاصة كتابه بأن ميدان العمل لا ينفصح امام الرجال العظام فحسب ، وانما ينفصح امام جميع الناس .

ونخلص مما ذكرناه الى أن الانسان صانع التاريخ ، لا ريب في ذلك ، ونحن نراه يضعه على طريقتين: فهناك الرجال العظام الذين يقبلون الاطر القائمة ويبدون وكأنما يخضعون لارادتهم الجماعات والدول والمجتمعات ، وفي الجانب الآخر ، هناك الجماعات ، الكتل الجماهيرية التي تضغط دائماً بشقل عواطفها وتطلعاتها على الاحداث .

والدور التاريخي للماركسية هو انها اظهرت الحدود التي يفرضها على عمل الرجال العظام الوسط الاجتماعي الذي يحيون فيه . ولم تكن الماركسية مسئولة عن غلو بعض المبسطين في الانتقاص من دور بعض الخصائص الذاتية للأفراد والشعوب ، ولكنها تحملت وطأة الهجوم على غلوهم من خلال الهجوم عليها . ومع ذلك ، من اليسير أن نرى أن مبادئ علم الاجتماع الماركسي لم تكن تقسر على هذه التبسيطات الميكانيكية غير الجدلية ، وأن اسانذة الماركسية - في كتبهم التاريخية ، الوصفية والتحليلية - كانوا يظهرون كثيراً من الحرص على إبراز الدقائق والفوارق . وقد كان سارتر يقدم البرهان على ضرورة تعايش التفسير النفسي للفرد والتفسير الاجتماعي على صعيد التاريخ، ومع ذلك فإن هذه الضرورة لم تكن موضع شك ، في أي حين ، لدى الماركسيين الاذكياء . ونحن لا نستطيع أن نفهم انساناً ما اذا صرفنا النظر عن مزاجه الخاص وعن استعداداته «الفيزيولوجية» والنفسية الشخصية وعن تاريخه الفردي ، الذي يعني ضمناً روابطه بأسرته وبالوسط الصغير الذي نشأ فيه . وطبيعي أن استخدام المناهج الأكثر حداثة للقيام بهذا التحليل (إن كانت سليمة علمياً) ليس مقبولا فحسب بل هو ضرورة . ولكننا لا نستطيع أن نتجاهل أن هذا الانسان ، مهما بلغ من عظمته ، يعمل في اطر معينة ، موجودة قبله ، وأن افكاره ليست إلا صياغة شخصية - ذات فوارق بالغة الأهمية أحيانا - لا أفكار وسطه وعصره ، وأن المشكلات التي يسعى الى حلها هي تلك التي تطرحها عليه ظروف زمانه . وهو بعد ، لا يستطيع أن

يعمل وأن يؤثر إلا إذا عشر على فئات لآباس بحجمها ، تتقبل افكاره وترتضي قيادته ، أي تعترف لهذه الافكار وهذه القيادة بأثر ايجابي ذي قيمة في اتجاه مايعنيها من شواغل . ويجب أن يكون الدور الذي اعده له تاريخه الشخصي ممكن القبول ومقبولا لدى الفئات التي يطرحها عليها . فالتاريخ سباق دائم بين شخصيات تبحث عن دور، ولكنه أيضاً انتقاء مستمر تمارسه الفئات الاجتماعية والاحداث بين الادوار التي تعرض عليها . فعلى جسر « اركول » كانت حياة بونابرت معلقة على كفاءة بضعة جنود نمساويين مغمورين ، في اصابة الهدف ، بينما مات « هوش » وهو من أبرز جنرالات الثورة الفرنسية ومن اكثر وجوها نقاء وبعداً عن الفردية ، في شرح شبابه ، على فراشه ، وكانت سمعته المحترمة بين الناس اهلا - لو طال به العمر - لتغير اقدار كثيرة ، وهذا عن الاحداث ، ولكن بونابرت كان أيضاً يقدم للناس افكاراً واهدافاً وبرنامج عمل ضمنياً أو صريحاً ، وكان هذا الذي يقدمه يجعله مقبولا لدى الناس ويجعل المجتمع الفرنسي يرحب به . بل لقد كان هو نفسه مدركاً هذه الحقيقة كل الادراك ففكر من نفسه لتتلاءم معها . ولو انه ظل مخلصاً للآراء التي جعلت « روبسبير » يعجب به لكان اقصى ماناله مجداً حزيناً كمجد «بابوف » وأثر بعد وفاته كآثره . واذا كان نابليون بونابرت هو الذي نجا من الموت وفاز باكليل النصر لا « هوش » مثلاً ، فليس هناك ريب في أن هذا قد غير كثيراً من الأمور ، وليس بالأمر المؤكد أن البرجوازية الفرنسية كانت تستطيع العثور على « بونابرت » آخر . وبالمقابل فان بعض البنى الأساسية لا يستطيع أن يغيرها رجل مهما بلغ من عظمته ، لأن البنى القائمة بثقلها على الاشخاص والوقائع ، بألف حدث وحدث من الاحداث اليومية الصغيرة ، وهذه الضغوط ، تسمح ببعض الافعال وتحول دون أخرى . وزمام الرجل العظيم اطول كثيراً من زمام الآخرين ، ولكنه يختنق به اذا جره اكثر مما يجب .

ولعل الشخصية الانموذجية التي يمكن أن تقدم مثالا على رجل الفكر والفعل أو العمل البارز ، أي الرجل صانع الاحداث ، هي شخصية لينين . فلئن كان بونابرت رجل البرجوازية فلم تكن هناك امكانات حقيقية للعودة الى نظام آخر ، وبالتالي لم يكن له ، مهما عظم دوره ، أن يبدل من اغراض الثورة الفرنسية وانتصار برجوازيتهما ، وبالتالي كان يمكن أن يحل بديل مكانه ، في حين كان لينين يواجه اشكالية تاريخية ، لأن انتصار الثورة الاشتراكية لم يكن الممكن الوحيد وانما كان ممكنا من جملة ممكنات . كان يمكن أن تتطور القيصرية الى شكل من الملكية الليبرالية وتعتمد على البرجوازية النامية وعلى قسم من المثقفين بجانب اعتمادها على قسم من الطبقة الارستقراطية وحتى على قسم من الفلاحين ، وكان يمكن أن تقلب البرجوازية القيصرية وتقيم جمهوريتها ، وكان الاحتمال أو الممكن الثالث يبدو وكأنه اضعف الاحتمالات وهو الثورة الاشتراكية واقامة مجتمع اشتراكي ، وحتى أن الكثيرين من الاشتراكيين انفسهم كانوا في شك من احتمال نجاحها . ومن خلال هذا الترحج بين الممكنات كان لا بد للرجل البارز ، الذي يستطيع توجيه دفعة الاحداث في اتجاه دون آخر ، أن يكون مستجماً للصفات والمؤهلات التي يتطلبها هذا الانعطاف التاريخي الحاسم . وكان هذا الرجل هو لينين .

كان لينين ، رغم ثقافته الواسعة ، ينتمي الى الشعب الروسي اكثر مما ينتمي الى الانتلجنسيا : له بساطة هذا الشعب ووحدته وصلابته ونفوره من كل مافيه تزويق وتهويل ، وله ذكاؤه العملي . وكان مجبولاً من طينة واحدة وكأنه قد من صخرة واحدة ، وكان دوره برهانا رائعا على دور الشخصية المختارة في الاحداث التاريخية . كان ثورياً ورجل دولة ، كان يوفق بين وجهة نظر متطرفة في تصور كابل وثورى للعالم وبين المرونة في وسائل المعركة ، وبين سياسة عملية ، ومثل هذا الطراز من الناس هو وحده الوجه للنصر .

كان يجمع الى ذلك الميل الى النظام قدرأ من الحلم، وقد كيّف
تصوره بأكمله للعالم مع تكنيك «المعركة الثورية» ، وكان مطلبه هو
تنظيم واع وواضح قادر أن يقف في وجه جميع التيارات .

كان ذا طبيعة متجردة من المنافع كرست تكريساً تاماً للأفكار
وللغاية التي وضعت في ردفها تلك الأفكار .

كان لينين ، وكأنه رجل القدر ، وكان هذا ممكن قوته . كان
ثورياً من قمة رأسه الى أخمص قدميه لأنه ظل طيلة حياته يدافع
عن تصور شامل دون أن يسمح بحدوث أية ثغرة في هذا التصور .

وصف غوركي مداخلات لينين في مؤتمر الحزب الخامس
المنعقد في لندن ، في ربيع عام ١٩٠٧ ، عندما كانت الثورة « في ادنى
منسوب لها » على حد تعبير لينين نفسه ، وصف غوركي تلك
المداخلات بقوله :

« كل ذلك كان امراً بالغ الغرابة ، ولقد قاله لينين » لم يكن
يبدو عليه أن مايقوله صادر عنه وإنما كان يبدو وكأنه ، حقاً ، ارادة
التاريخ » .

وهكذا لم يكن لينين ظاهرة اطلعتها المصادفة لأن جذوره ،
جذور شخصيته ونهجه ، كانت تضرب بعيداً في اعماق التاريخ
الروسي والشعب الروسي وفي اعماق التقاليد الثورية لهذا الشعب ،
في رؤاه الشمولية ، وكانت رائحة الأرض الروسية تتضوع في حبه
لها ، وكانت ثقافة اوروبا طوع يديه ليصوغ صورة روسيا
المستقبل .

كان يصنع الحزب ، كل يوم ، من جديد ، يضعه من خلال
الحوار والصراع ، حتى مع اقرانه ورفاقه ، ولم تكن المسألة

بالنسبة اليه تسويد فكرة مكان فكرة او نفوذ شخصي مكان نفوذ شخصي وانما كانت معركته الداخلية تدور بين مفهوم قديم للعمل السياسي والحزبي ومفهوم جديد خميرته المد الثوري الذي تجاوز الديمقراطية الثورية ، احتواء ، الى الاشتراكية الثورية .

ولا أحد يستطيع الزعم بأنه لولا لينين كانت الأمور ستأخذ السياق الذي أخذه وإن كثيراً من المصائر لم تكن ستتبدل في بلده وفي العالم كما أن أحداً لا يستطيع الزعم أن موته المبكر لم يترك أثراً وأثراً بالفا في تطور الثورة في بلده ... وفي اعالم .

وهكذا يتبين أن عنصر المصادفة ليس هو الذي يوجد أو يبرز الرجل العظيم وانما يمكن لعنصر المصادفة أن ينهي حياته قبل الاوان، فيعز أن يقوم فرد آخر مكانه مستجمع لصفاته وكفاءاته وتصوراته ورؤاه ، وبذلك تخسر الحركة التي يمثلها سندا ثميناً وموجهاً عبقرياً .

* * * *

يبدو لنا ، من جميع المدارس التي عالجت موضوع «الأوضاع الاجتماعية ، تصميم عام هو أن الرجل البارز أو العظيم لا يستطيع التأثير في التاريخ ما لم يكن مؤاتياً له وما لم تكن الأوقات « يانعة » تمكنه من ذلك .

ولا بد لحالة المجتمع ، أي مجتمع ، في برهة معينة ، أن يكون ماكان عليه ، قبل أن يكون لأي مخلوق معين ماكان له من تأثير في البرهة التي تلت تلك البرهة المعينة . ولكن ، لا يترتب على ذلك ، بحال من الأحوال ، أنه كان لا بد لأي شخص معين أن يؤثر في المجتمع بسبب قيام ذلك في عالم الوجود وبسبب حالته .

وما دمنا نؤمن بمبدأ الضرورة وبأن الإنسان يستهدف النشوء والارتقاء ، وبأن تطور المجتمعات له سنن حتمية لا يخرج عليها - وهو ما يستخلص من ماضي الإنسان الحضاري والدلالات التي استمدت منه - وما دمنا نعتبر أن البنية الأساسية تقوم على درجة تطور قوى الانتاج وعلاقات الانتاج - وكلاهما يحدد الوجود الاجتماعي للإنسان - فلا بد لنا من تصور حدود لهذه الضرورة في زمان ومكان حتى لا تفهم على أنها كليات انسانية شاملة . وإذا كان بالوسع النظر الى الانسانية ككل ، على سبيل التعميم والتجريد ، فهي تنطوي على مجتمعات وامن وشعوب تتعارف وتتناكر ، ولا يخضع منطق تطورها لدواعيها الذاتية فحسب ، وإنما هي فاعلة في العوامل الخارجية متفاعلة معها أو منفصلة بها ، وثمة نقاط تقاطع تنشأ عن هذا الواقع من شأنها في حالات كثيرة ، في الماضي البعيد والقريب ، أن قضت على شعوب فاخفت من مسرح التاريخ أو منعتها أن تستأنف شوطها بمنطق تطورها الخاص ، ولا تزال لها الى اليوم وطأتها وآثارها . كل ذلك يتقاضانا أن نحدد ابعاد هذه الضرورة في منظور عيني نسبي لاتجريدي مطلق .

اذن ، يتوقف الحجم النسبي للأشياء على بعد هذه الأشياء عن مركز الرؤية ، وهنا يفرض علينا هذا السؤال : ما هو البعد الصحيح الذي يجب أن ننظر منه الى التاريخ ؟ يمكننا مثلاً كتابة سيرة واضحة لحضارة كاملة وباختصار شديد دون الاستشهاد بالنفوذ العلي (نسبة الى علة) للشخصيات البارزة أو دونما اشارة الى الحالات الأخرى التي يمكن أن تطرأ ، ولكن ، لا يترتب على تاريخ أية فترة محدودة من حضارة ما ، ما يمكن أن يستغني عن ذكر نفوذ تلك الشخصيات الفعال وآثار تلك الحوادث الطارئة .

ويستشهد بعض الباحثين بقصة مستشاري الامبراطور الصيني الذين قالوا لامبراطورهم العجوز الذي كلفهم في مطلع حكمه

أن يخترقوا الحجب إلى « سر » الإنسان ، فعادوا إليه وقد شاخ واشقى على الموت وابلغوه أن الإنسان « يولد ويعيش ويعاني ويموت » . وهذه النتيجة تبقى صحيحة إذا غيرنا أية تفاصيل من حياة إنسان سواء أ جعلناه ملكاً أم رئيساً أم شحاذاً ، وسواء جعلناه مقاتلاً أو قديساً ، فإنه يظل إنساناً يولد ويعيش ويعاني ويموت .

إن هذه التأملات تنطبق على الحالة الإنسانية التي يمكن لأي مخلوق أن يحل فيها محل الآخر ، إلا أنها تصبح معدومة القيمة إذا طبقت على سيرة إنسان معين إلا حينما تحملنا السيرة على التصديق بأنه كان أكثر من رجل . وينطبق الأمر نفسه على دراسات الحضارات كوحداث كاملة ، أو على أساس أن التاريخ ليس له صانع وإنما هو سياق اجتماعي إنساني يحكمه صراع الطبقات ، أي عن طريق تفسير الظواهرات بكمياتها الإنسانية الشاملة .

إن الأحداث التاريخية هي ، آخر الأمر ، أحداث إنسانية ، ومن ثم فإن حقائق التاريخ ، بعكس حقائق العلوم الطبيعية ، تستدعي أن تتضافر عدة أسباب للوصول إلى نتيجة ما . ولكن الأسباب نفسها قد لا تؤدي إلى النتيجة نفسها ، في ظروف أخرى ، كذلك ، فإن سببا ما قد يؤدي إلى نتيجة في مكان ما ثم يؤدي ، هو بعينه ، إلى نتيجة أخرى في مكان آخر ، والسبب في ذلك كله هو تدخل العامل البشري ، فالإنسان هو الوحدة التي يدور التاريخ من حولها ، وكل جهد يحاول به صاحبه أن يعزل فئة من الناس خارج تاريخ الإنسان إنما هو جهد عبث لا غناء فيه . فضلا عن ذلك فإن الإنسان الفرد - أي إنسان - له حرية وله ميول واهواء واتجاهات ، وهذه كلها تدخل في التاريخ حين يصنع ، وربما حين يكتب .

وسواء اكانت الحوادث صغيرة ام كبيرة ، محسوسة ام غير محسوسة ، قصيرة ام طويلة ، فان الجامع بينها هو ان الحلال قبلها يختلف عنه بعد وقوعها ، فالعالم قبل نابليون يختلف عن العالم بعده وكذلك الدنيا بعد ثورة اكتوبر او بعد الحرب العالمية الثانية . وهكذا فالعبرة في الحوادث ، التي هي مادة التاريخ ، هي ان يحصل تغيير في الاحوال ، سواء اكان كبيراً ام صغير ، محلياً ام عالمياً . وحوادث التاريخ ، اذن ، هي تغييرات ، والحوادث ، اذن ، هو التغيير . واذا اردنا ان نتبين اهمية حادث ما ، فنحن نقارن الاحوال قبله وبعده ، وعلى هذا الاساس ، فنحن نعتبر ظهور من نسميهم عظماء الرجال او صناع التاريخ حوادث ، فيوليوس قيصر او الاسكندر حادث وكذلك خالد بن الوليد او طارق بن زياد واذا اعتبرنا كلا من اولئك الرجال حادثاً فنحن نأخذهم في مجموعة وننظر الى حجم التغيير الذي احده في مسيرة البشر .

وهذه النظرة لا تمنعنا من التفكير ملياً في ان التغيير ، في حقيقة الامر ، مستمر وهو لا يتوقف على مجهود اشخاص باعيانهم ، وهذا التغيير يحدث نتيجة لسير الزمن نفسه . وتقول سيمون دي بوفوار : « إن اقوى عامل في حياتنا هو ذلك الشيء الذي لا يحس ولا يرى ولا يدرك له وزن ، ألا وهو الزمن » . واذا استطعنا ان نتصور ان الزمن يمكن ان يتوقف لرأينا ان الحوادث هي الأخرى يمكن ان تتوقف ، والحق ان الشاعر الذي قال :

والليالي من الزمان حبالى مثقلات يلدن كل عجب

لم يظن الى عمق الحقيقة التي توصل اليها في هذا البيت .

ولكننا مضطرون لان نعترف بأن في مسيرة التاريخ ، وبالتالي فيما يمكن ان تكون عليه قوانين التاريخ ، جانباً واضحاً متروكاً

للفعل الحر ، جانباً لاتحدد زمانه ومكانه وابعاده الأسباب التي تقع تحت معقوليتنا . إن افعال الانسان في الماضي ، وإن كانت تخضع الى حتمية معقدة الحدود ، فانها ، في الوقت نفسه ، تحوي عناصر من « حرية التصرف » كانت تفاجئنا في كثير من الاحيان ، إلا اننا لا نستطيع ، ونحن في اطار السببية الحتمية إلا أن نقرر أن ثمة امكانات معقولة كثيرة حدثت بفعل المصادفة ، احتمال واحد جرى وماتت الاحتمالات الباقية . ولنتأمل انتصار « قطز » على المغول في عين جالوت ونجاة صلاح الدين ثلاث مرات من الاغتيال . . . فكيف تقوم العلاقة السببية الحتمية ما بين الواقع والاحتمال العبثي الرواغ ؟ السببية في التاريخ هي ، في الواقع ، محاولة الكشف لا عن « السبب » ولكن عن تلك المجموعة المركبة من الاسباب والعوامل الكامنة في كل حدث ، لأن وجود المصادفة في التاريخ أمر غير قابل للانكار . يقول « لوفيفر » :

« ليس ثمة ضرورات حتمية ، ثمة دوماً امكانات فقط والانسان باعتباره سيد امكاناته هو الحكم الذي يحدد استخدامها. »

فهل تكون المصادفة هي جهلنا باسباب الأحداث ؟ قد يصح ذلك بمقدار ، ولكن هناك مصادفات واضحة الأسباب ، وهي من نوع آخر ينشأ عن وقائع مستقل بعضها عن بعض ، وكثير من الأحداث التي وقعت في تقاطع الحاجات والغايات ، في اكثر من مجتمع ، لم تكن حتمية وانما احتمالية . ويقف كثير من الباحثين امام ظاهرة النازية كحل احتمالي ، كان يمكن أن يقوم عنه اكثر من بديل ، وقد يختلف عنه في كثير من السمات والنتائج . صحيح أن هتلر ليس إلا النتيجة الناجمة عن علة الاضطراب الأساسية في زمنه، الا وهي الاخفاق في ايجاد الانسجام بين علاقات الإنتاج الإجتماعية وقوى الإنتاج الموسعة ، ولكن ، ألم تشهد هذه الظاهرة مجتمعات أخرى وعالجتها بشكل آخر ، وانتهت الى نتائج أخرى ؟

ولكن ، اين مكان المصادفة او الطاريء من خلال الحتمية
الضرورية ؟ ان معنى المصادفة او الطاريء هو ان يكون شيئاً
معلوماً او موجوداً ، ولكن وجوده غير ضروري منطقياً ، كما ان عدم
وجوده ليس مستحيلاً منطقياً ، اي ان الطاريء يأتي في غير محله ،
وبمعنى آخر ، فان الحادث الطاريء هو طاريء اذا وقع نتيجة تلاحم
سلسلتين من الأحداث موصوفتين بقوانين متنافرة .



الرجل البارز من خلال الايديولوجية والسلطة :

يبدو من جميع ما أوردناه أن تصورنا للفرد البارز مصروف الى الذين لعبوا دوراً سياسياً أو فكرياً اجتماعياً افضى الى تبدل اجتماعي - سياسي . وكأننا بذلك نسقط من حسابنا اعلام الفكر والفن والادب والعلوم بعامه والمصلحين ، على إختلاف أنواعهم ، أي تلك السلسلة الطويلة من الوجوه الانسانية المشرقة التي اسهمت في حضارة الانسان . وللتساؤل وجاهته ، ولربما يأتي يوم تصبح فيه الريادة لمثل هؤلاء الأفراد البارزين في مجالاتهم ، اذ يلاحظ بعض الباحثين أن هناك هوة بدأت تتسع بين العلوم الانسانية المعاصرة والفكر الايديولوجي السياسي ، ولا بد ، لاستمرار التقدم الانساني ، من أن يقام جسر فوق هذه الهوة ، لأن الصراع السياسي لم يعد يقوم على استلام السلطة من خلال المؤسسات فحسب ، وانما أصبحت سبيله ، ايضاً امكان البحث عن المشروع السياسي ، شأن المشروع العلمي ، من خلال تعقيد المعرفة والعمل بالافئين ، أي أن الخيار العصري في المشروع السياسي أصبح ، في أساسه ، اعطاء الزمن منحي .

ولكننا ، حتى يومنا هذا ، بعيدون من هذا الامكان ، الذي لا نملك عنه أكثر من تصور عام ، ولربما كان تصوراً ايديولوجياً ايضاً . لهذا ، قصارانا ، في الالاحاح على ظاهرة الفرد البارز في التاريخ ، أن نعتمد ، في مقولته ، ما استقر عليه الباحثون من أنه الرجل الذي يشارك مشاركة فعالة في صنع الاحداث ، من خلال مألديه من سلطة أو مألديه من قوة وتأيد يمكن أن يفضيا به الى استلام السلطة . ولا غرابة في ذلك ، اذ لم يتم تقدم المجتمعات فقط

لان عالماً وفق الى نظرية علمية او الى اختراع آلة او اداة وانما كان تقدمها عندما تيسر قوى الانتاج او علاقات الانتاج وضع هذه النظرية او الاداة او الآلة في خدمة طبقة ذات سلطة سياسية او ساعية اليها . لقد اخترع الصينيون الورق والمطبعة والبارود ، ولكن الثورة الثقافية التي يمكن ان تقوم على المخترعين الأولين لم تفد منها الفائدة الجلى إلا أوروبا وكانت من دعائم نهضتها وكذلك البارود الذي قامت عليه المدافع التي حطمت مناعة حصون الاقطاعيين ، وظلت الصين غارقة في سبات التخلف والأقطاع حتى اوائل القرن العشرين .

لهذا نجد أن بين الرجال البارزين الذين يقلبون الاطر القائمة ويبدون وكأنما يخضعون لارادتهم الجماعات والدول ، وبين الجماعات ، الكتل الجماهيرية التي تضغط بثقل عواطفها وتطلعاتها على الأحداث ، افقاً واسعاً حافلاً بهذه العلاقة التبادلية - وحيانا الوحيدة الطرف - التي تلبست في الماضي ولا تزال تتلبس اشكالا من الايديولوجيات والنظريات والنزعات الغيبية او العلمية . ويتبادر ، من خلال ذلك سؤال او تساؤل : من أين تتوافر للرجل البارز او العظيم هذه القدرة ولماذا تدعو الحاجة اليه ؟ والآراء شتى حول الموضوع ولعل من المفيد والطريف استعراض بعضها .

يرى هيجل أن الناس لا يعرفون ما يرومون ، في حين أن الرجال التاريخيين هم الذين يقولون قبل سواهم ما يريدونه الناس ، فهم يتكلمون عن الآخرين ويحددون أهدافاً وموضوعات لأولئك الذين يعيشون في القلق وعدم الرضى، وهم يستشعرون رغبة غير محدودة في شيء آخر ، ولأنهم يعرفون ما يريدون فهم يتسلمون السلطة ويفرضون ارادتهم كقانون .

ويرى فرويد أن الرجل العظيم إنما يمارس نفوذه على معاصريه بطريقتين مختلفتين : بشخصيته وبالفكرة التي يدافع عنها . وهذه الفكرة يمكنها إما أن تتملق رغبة قديمة للجماهير وإما أن تظهر لها هدفاً جديداً ويقول : ونحن ندرك لماذا يمكن للرجل العظيم أن يأخذ كل هذه الأهمية ، لعلمنا أن أكثر الناس يستشعرون حاجة طاغية لسلطة يعجبون بها وينحنون أمامها وتبسط عليهم سيطرتها وتسيء اليهم أحياناً . لقد علمنا علم النفس الفردي من أين تأتي هذه الحاجة المشتركة للسلطة : إنها تأتي من الانجذاب نحو الأب . »

وهناك ، وفقاً لتصنيف ماكس ويبر قادة يوصفون بالقيادة « السحريين » طالما أن قيادتهم تجد شرعيتها في مبادئ لا هي تقليدية ولا هي عقلانية . وقد يكون هذا النمط من القيادات « ثورياً » ليس بمعنى أنه ينادي ، ضرورة ، بالعنف أو ينمي قوته على حسابيه ، ولكن ، بمعنى أنه يرفض الوضع الراهن بجميع مظاهره ، أنه أيضاً ، وبالضرورة ، هامشي وانتقالي لأنه ينتمي إلى كل من العالم الذي ينشط فيه والعالم الذي يريد خلقه فعلاً . وبسبب هامشيته وشخصيته « الثورية » ينشئ نظريته الخاصة عن العالم ، بالإضافة إلى مجموعة قيم خاصة . وبما أن هذه القيم تختلف ، أساساً ، عن مثل المجتمع النافذة المفعول والضابطة له ، والتي يسمى إلى تحويلها ، فيصبح هدفه الأكثر مباشرة خلق نواة — حزب — يمكن للمجتمع الجديد أن يبنى حوله ، ذلك لأن هذه القيادة الطارئة لا تريد التكيف ضمن النظام القائم ، لكنها تريد تأكيد ذاتها عن طريق إقامة نظام جديد .

ويمكن القول أيضاً ، كما قال ويبر بالفعل ، أن القيادة « السحرية » مرتبطة بشخص معين وتوجد فقط طالما أن حاملها حي لتشيبتها ، فكان القائد السحري يكتسب السلطة ويحافظ عليها ببرهنته على قوته في الحياة .

وهذا يعني أن القيادة السحرية هي ، في الوقت نفسه ، غير ثابتة وبرجماتية من حيث الجوهر . وعلى القائد السحري أن يكون متيقظاً ومستعداً على الدوام لاثبات وجوده لئلا تنطفئ رسالته . ولكن هذا لا يعني أن على القائد السحري من أجل جعل قيادته شرعية الاعتماد على اتباعه . كما يؤكد ويبر أن القائد السحري لا يستمد سلطته من الدساتير والقوانين أو من عادة تقليدية أو تعهدات ايمان اقطاعية ، وبالتالي ، طالما أن سلطته مستمدة من تصميمه الداخلي ، أي من اقتناعه بأنه مختار شخصياً من أجل المهمة ، فهو لا يدين بالولاء لأحد . وبتعبير آخر ، تكمن فيه السيادة بفضل الرسالة التي يحملها ولا تكمن في الشعب الذي يتبعه ، لذلك فهو سيدهم وهم اتباعه ، وكما يعبرون بأسلوب ملطف ، أنه معلمهم وهاديتهم وفاديتهم ، وهم تلامذته واتباعه .

وينحو بعض الباحثين المعاصرين منحى آخر في طبيعة السلطة التي يمارسها الرجل البارز فيردون ذلك إلى ما يسمى « القيادة المشخصة » : وتنطوي هذه القيادة على وجود قائد يجسد حركة تاريخية وثمة ولاء قوي لشخصه ، واقتران هذا الولاء بالولاء للحركة التي يؤمن أو ينادي بها ، واعطاء هذا القائد صفات فريدة غير عادية ترتبط درجة التضخيم لها بحدة التناقضات التي تنطوي عليها الأوضاع التي تحيط بها ، ومع درجة بارزة من تركيز السلطة في يد القائد ، ترتبط درجة اتساعها وقوتها بنوع المخاطر والازمات التي تحيط بها ، وبجذرية التحولات التي تدعو إليها وحدة التناقضات المدعوة إلى معالجتها .

ويرون أن تكرر هذه الظاهرة بهذا الشكل في التاريخ الحديث ، بوجه خاص ، يعني أنها لا ترتبط بارادة القائد أو الاتباع الواعية أو بشكل مباشر بهذه الارادة ، بل بطبيعة الأوضاع التي تحيط بها ، وأن دياكتيك هذه الأوضاع هو الذي يفرضها .

وتظهر مثل هذه الشخصيات في الاحداث التاريخية التي تشكل منعطفاً مصرياً قومياً أو إنسانياً ، وتندرج فيها جميع ثورات العصر الحديث ، وابعد من العصر الحديث ، حتى يخلص هؤلاء الباحثون الى أن اسباباً موضوعية هي التي كانت تفرض هذه الظاهرة مستقلة عن ارادة الافراد .

وتاويل هذه الظاهرة لديهم يرد الى اسباب عامة منها : ضرورة الرموز العينية الحسية لهذه الحركات التاريخية ، بمعنى أن الناس كي يمكنهم اعطاء ولأنهم الحماسي وحتى يكشفوا عن طاقاتهم ويكرسوها في خدمة قضية كبيرة ، يجب أن ترتبط بقائد - رمز يشخص المطامح والتطلعات التي ينشدونها ويتجاوزون بها واقعهم . ومن هذه الاسباب تركيز السلطة لديه كرد على المخاطر والازمات وللانتقال من ولاءات قديمة الى ولاءات جديدة ولالغاء الأنظمة والقيم والعلاقات السياسية والاجتماعية السابقة واستبدال أنظمة وقيم وعلاقات جديدة بها .

وبما أن الأحداث المصرية التاريخية تعني موانع وصعوبات كبيرة هائلة ، لهذا فإن نجاحها يضيف على من يقودها سلطة معنوية كبيرة ، كما أن الاعتقاد على قيادة معينة ، يتم في اطارها التغلب على ازمات كبيرة أو تجاوزها ، ينمي الاعتقاد بفرادتها وتفوقها ، وبأن القائد يعتمد على صفات وامكانات غير عادية تضيف عليه شرعية خاصة ، وتؤدي بالتالي ، الى شعور من التبجيل والرهبة والولاء الكبير له . ولئن عزّ على جميع الناس اتيان الانجازات العظيمة في كل مضمار ، فانهم يستطيعون ذلك بشكل بدلي عن طريق القيادة الكبيرة لأن ذلك يولد فيهم شعوراً بالمشاركة في منجزاتها ونجاحاتها وفي النفوذ الذي ينتج عن ذلك ، فيشعرون بقيمة ذاتية عن طريق اقتران اسمهم باسم القائد أو الدور الذي قام به .

إن هوية الفرد تتحدد عادة بالرجوع الى نماذج اجتماعية ،
ايدولوجية ، فكرية ، سياسية . . . الخ تقتزن بها . وهذا العامل
يزداد اهمية في الأوضاع المعقدة والأزمات ومراحل التحول الاجتماعي
السريع ، حيث يحتاج الفرد الى هوية جديدة فيعمل على تقييم
ذاته ، مركزه وموقفه ، بالاقتران بنماذج تساعد على إختيار ذاته
وتحديد سلوكه . وهكذا فان القائد الذي يتمتع بدرجة كافية من
النفوذ يدفع الملايين العديدة من الناس الى تقليد افكاره واعماله .

وبما ان الناس يجهلون عادة القوى الموضوعية العامة التي
تؤثر في سلوكهم الفردي وتحدد ارادتهم ، فهم يميلون غالباً الى
الاعتقاد بانهم يتميزون بارادة حرة طليقة في تقرير اعمالهم ، ويعززون ،
بالتالي ، قوة هائلة الى قادتهم . لهذا ، ليس بالغريب أن نجد
الناس ، بعامة ، يربطون مجرى الاحداث بالارادة الفردية ، وبالتالي
يجعلون تحولات التاريخ انعكاساً لارادة « القائد » أو « البطل » .

والسؤال الذي يطرح نفسه ، سواء انطلق المرء من الآراء
المبسوطة أو سواها ، من أين يستمد الرجل البارز دوره أو هيمنته ،
بجانب مزاياه الشخصية ؟ والجواب ليس باليسير لأنه منوط بفترات
تاريخية مختلفة وأوضاع اقتصادية واجتماعية متباينة ، ولكن يظل
هناك ما مايشبه القاسم المشترك يمكن التماسه ، تقريباً ، فيما
يسمى « الايدولوجية » أو ايدولوجية السلطة أو السلطة المشاقة ،
سواء أخذت هذه المفاهيم بمعانيها السلبية أو بمعانيها الايجابية
المعقولة ، وحسبنا لمحة عن ذلك .

تبدو الايدولوجية على الفور ، وفق الادراك الأول الذي
تكرسه التعريفات الرائجة بمثابة منظومة من الافكار راسخة في
البنى الاجتماعية ، فهي في تعريف : « منظومة لتفسير العالم
الاجتماعي ينطوي على نظام من القيم المقبولة ، وتقترح اصلاحات

ينبغي انجازها وانقلاباً يخشاه الناس أو يأملونه . » وهي في تعريفه آخر : « منظومة من التصورات (صور ، اساطير ، افكار أو مفاهيم) لها منطلقها ودقتها الخاصين بها ، وتتمتع بوجود ودور تاريخي في قلب مجتمع معين . » وفي تعريف ثالث : « منظومة من الآراء تحدد من جراء اعتمادها على منظومة من القيم المقبولة ، اتجاهات الناس وانماط سلوكهم ازاء أهداف التطور المتوخاة وأهداف المجتمع والفئات الاجتماعية أو الفرد . » .

والايدولوجية ، من خلال هذه التعاريف ، هي الصور الثقافية الأكثر وضوحاً ، فيها تجد ضروب التحيز مبرراتها وتنمو بالمعارف والرموز ، فالفئات الاجتماعية تعتنقها وهي تولد حركات اجتماعية . إن لها وسائلها في الإنتشار ، واساليب معقدة في البرهنة ودلالات جاهزة للوقائع والاحداث التي تطرأ . ومن مهامها أنها تؤمن الاجماع الذي لا بد منه للاعمال السياسية .

فهل الايدولوجية اداة استلاب أو اداة تحرير ؟ هل هي ايجابية أو سلبية ؟ والجواب المتفق عليه هو انها كلاهما معاً ، تبعاً لدورها وبالتالي مضمونها الطبقي ودور الطبقة التي تتلبسها ، وبالتالي فهي الاسطورة والوهم في حال ، وفي أخرى ، تستشرف المنحى العلمي وتفتح عليه .

لهذا ما من حركة سياسية كبيرة في التاريخ ، القديم والحديث ، إلا قامت على شيء من الايدولوجية ، قل أو كثر ، وحتى لو كانت لتلك الحركات نظريات اجتماعية علمية . . . وهكذا تبدو الايدولوجية لنا وكأنها ، في أحسن حالاتها النظرية وقد استبطنت وتمكنت من الفرائز والارادة والعاطفة والدوافع اللاشعورية تمكنها من العمليات الواعية والمنظمة عقلياً . وبكلمة ، ان النظرية التي استحالت ايدولوجية هي الوعي وقد استحالت ارادة .

وليست الايديولوجيات تقريراً عن الوضع الذي تحدده
فحسب ، بل هي تقرير عن وضع من يتبناها ايضاً ، وهنا يبتدئ
سؤال : كيف تستطيع الذوات العينية أن تتعرف على نفسها في
اعمالها الفردية أو الجماعية دون أن يضاف عليها معنى الايديولوجية ؟
ان الايديولوجية ، بمعنى ما ، فكرة تملئها المقتضيات الذرائعية ،
قبل كل شيء ، فكرة تستخدم لاسقاط العمل في تماسك متخيل
يجعله ممتعاً ويضمنه ، فكرة تستخدم ايضاً لحجب مصالح بعض
المسؤولين في المجتمع عن انظار المسؤولين الآخرين ، وحتى عن انظارهم
هم انفسهم ، كما يمكن للايديولوجية أن تعتبر لحظة أساسية في
المشروع الهادف الى الاطاحة بالعالم القديم وبناء عالم جديد . كما
انها تعبير ينتصر على التعبيرات الأخرى ، ويريد أن ينتصر عليها ،
اذ ليس النسيان الذي تخلفه الايديولوجيات الرسمية هو انعدام
الذاكرة ، بل هو تصفية اعراف صائرة الى الزوال ، مهما يكن من
أمر ، مع كل ماتستلزمه هذه التصفية من قسر . ولا تقتصر
الايديولوجيات الرسمية على أن تجعل التعبيرات المنافسة نسبياً
منسياً ، بل تحط من شأنها باسم التقدم . وبهذا الصدد ، تضطلع
الايديولوجيات بدور محدود ، بصورة خاصة : انها الحقل الأوسع
لتقييم التقدم الذي يدعم سائر الممارسات الايديولوجية الأخرى .

واذا كان صحيحاً أن الايديولوجيات هي التربة المشتركة
للنظم الاجتماعية والنظم العلمية ، فالأمل بأن تصفو سماء المجتمعات
وسماء العلم بزوالها أمل وهمي . لقد شاع منذ بضعة عقود موضوع
« نهاية الايديولوجيات » ولكن الواقع لا يزال يهزأ بهذه « المآثم »
التي يقيمها السياسيون وعلماء الاجتماع . ولكن ، بما ان
الايديولوجيات هي ممارسات التكامل ، فيمكن للانسان أن يتصور
زوالها دون أن يتعرض البنيان الاجتماعي للخطر ، لأن في حوزة كل
ثقافة من الثقافات عوامل تماسك ربما كانت ، من جهة أخرى ،
أشد نجوعاً حسب تعبير المذهب الوظيفي . ولكن ماذا يحدث

عندئذ ؟ لا يزال الجواب حائراً ، اذ يمكن للأفراد عندئذ أن يجاهروا بكل جرأة بما يرغبون وبما يقصدون اذا لم تعد الايديولوجية مرجعهم ، ومن جهة أخرى فان الآليات المكلفة بالتحكيم لا تعود تبني إلا على مستندات تقنية . ثمة اذن ، من ناحية ، خاصة تتصف بالهيجان ومن ناحية أخرى نجوع أشد تحديداً ، ولكن ، كيف يمكن أن تلتقي هذه العفوية الفردية مع تماسك التقنية الغفل هذا ، وفي أي عيّن ؟ وبأية تسويات خفية يتم التوفيق بين القيم والوقائع ؟ إن طمع التكنوقراطية الراهنة في تصفية الايديولوجيات يرتكز في الواقع على ارادة فرض ايديولوجية واحدة .

لقد ذكرَ ماركس في « رأس المال » بهذه الحقيقة البديهية : يسقط الانسان أمامه ، على خلاف النحل ، بنيانه الاجتماعي ، ولناخذ الكلمة بمعناها المزدوج فكل انسان يتخذ لنفسه عن المجتمع اسقاطاً ومشروعاً ، وذلك هو معنى الايديولوجية المزدوج .

وحتى الماركسية لا يمكن أن تكون ، في حد ذاتها ، نهاية الايديولوجية ، لأن الماركسية لا تهدف الى إحلال لفظية معينة محل لفظية معينة أخرى . واذا أردنا التمييز بين منهج المعرفة ومنهج العمل في الماركسية - كمنهج للمعرفة - لا تطرد الايديولوجية إلا بالنسبة الى تاريخ الانسانية الماضي باعتبار أن الماضي قابل فقط لأن يعرف لا لأن يبدل ، أما بالنسبة الى تاريخ الانسانية المقبل ، وهو التاريخ القابل لأن يصنع ، فان الماركسية تؤكد على ضرورة مواجهته بمنهج العمل لا بمنهج المعرفة وحده . وبكلمة ، ان النقيض الحقيقي للايديولوجية هو المجتمع الاشتراكي الذي يكف فيه الانسان عن أن يكون تاريخ ما قبله تاريخه .

ومن خلال ذلك نجد ان الرجل البارز يحتاج الى افتراضات ايديولوجية ، اذ لا يستطيع أحد أن يصف المستقبل كما سيكون ،

ومع ذلك فإن العمل يقتضي أن يكون المستقبل هو المرجع باستمرار . إذن ، لا بد من تكوين تصورات عنه ، تصورات ليست « اوصاف الأشياء وانما هي تعبيرات الارادة » . فكم من السياسيين الذين يتكلمون عن « المجتمع الفاضل » وعن « المجتمع العادل » أو ... يفكرون تلقائياً على هذا النحو ذاته . وقد يكون من السذاجة بمكان أن يحكم المرء مسبقاً بأن ذلك ، بالنسبة اليهم ، ليس سوى ضروب من التضليل مخصصة للجمهور ، يرفضون هم أن يتقبلوا بها ، أنهم موزعون من جراء تبنيهم للايديولوجية بين التحليل والاقناع وبين الريبة والرضى الانفعالي . وهذه الاثنينية تتيح للايديولوجية أن تعيش بوصفها قليلاً ضرورياً للعمل وأن تعد بمثابة موضوع ايضاً . وهذه القيم والموضوعات ، هنا ، محاور يترجح بينها المرء اكثر مما هي مواقع ثنائية التقسيم ، ويجب الحذر من مقارنة الوقائع المنجزة بالتصورات التي تم قبولها قبل القيام بالعمل ، وبالتالي الحكم على الرجال البارزين في ضوءها . وهنا نجد سر الرجال البارزين صانعي الاحداث : إن ما يحبهم قوتهم هو ، بالذات ، ما هم في اشد الحاجة اليه لكي يدخلوا اليقين والطمأنينة الى نفوسهم ، اذ يلزمهم الاعتقاد بأنهم يجسدون بلادهم أو جماهير بلادهم أو التاريخ أو الثورة ... ولا تكفي ، في هذا المجال ، ارادة السلطة ، كما انها معروفة عبارة ديغول : « هل كان مايسميته الاسكندر معيره ويوليوس قيصر حظه ونابليون طالعه شيئاً آخر غير الاعتقاد بأنهم المختارون لكي يلعبوا دوراً تاريخياً ؟ » وبدون هذا الاعتقاد أو اليقين لا توجد مشروعية داخلية ، وبدون هذه المشروعية لا يمكن الاستيلاء على السلطة .

وهكذا نجد ان الايديولوجية واقع له تأثيره على الناس ومؤسساتهم يجب أن يحسب حسابها ، ولو كانت باطلة ، كما يجب حساب القوة التاريخية . وربما كانت الايديولوجية ، من جهة اخرى ، حقيقة على نحو ما : فهي تقوم مقام نظرة شاملة الى التاريخ

لا يمكن لاية عقلانية مدققة ان تحل محلها ، انها تستبقي العمل ايضا وتدعم الارادة دون ان تستغني عن العقل ، فهي ، اذن ، وظيفة بمعنى ما .

ولكن الايديولوجية العامة تنطوي ايضا على ايديولوجية السلطة ، والسلطة مستمدة من مفهوم الدولة . وكما يقول انجلز : تتجلى الدولة على انها القوة الايديولوجية الاولى الضاغطة على الانسان . وكل قوة ينتجها البشر وتستقل عنهم هي قوة مولدة للايديولوجية ، والدولة ، بعد ، ليست القوة الايديولوجية الاولى فحسب ، بل هي قوة ايديولوجية متضاعفة فالدولة ، تلك القوة الايديولوجية ، تخلق بدورها ايديولوجية جديدة بمجرد ان تصبح قوة منفصلة عن المجتمع .

إن ايديولوجية السيادة ينبغي الا تخدعنا والا تخفي ماتريد هي ان تنساه ، اعني ان الدولة هي ممارسة العام ممارسة خاصة . اما كيف يمكن للسلطة السياسية ان تمارس ؟ فيجب طرح القوة في البداية ، بداية تتجدد باستمرار ، وطرح مايعارض هذه القوة ، اي القوة ايضا ، فليست السلطة اولا مبسطة او مغلولة بمسوغات مجردة ، انها تتجسد في اولئك الذين يمثلونها ، سواء اكان تعيينهم بالوراثة او الانتخاب او اي شكل آخر .

يقول ب.ب انطوان في كتابه « من السلطة الشخصية الى الديمقراطية » :

« فمنذ ان تسمى السلطة على هذا الشكل وتنفرد ، يشعر الانسان ، بوصفه ذاتا ، بخضوعه الى انسان آخر ، حتى ولو لم يكن ثمة استغلال يعانيه او يخشاه من قبل صاحب السلطة ، فالمساواة البدئية ليست محترمة ، والحرية التي وجدت في الرئيس

شكلها الأول الفعلي ستتجلى في الذات بمثابة قسر للحرية ، وذلك
يأن تحس خضوعها على أنه عبودية ، ومنذ أن تسمى السلطة ستقوم ،
اذن ، في وجهها ، معارضة السلطة . »

ونحن واجدون في ممارسة السلطة ، من خلال الدولة ، غالبية
تلك العلاقات بين الانسان والمجتمع وبين الانسان والانسان . وانه
يخشق علينا الى اقصى حد أن ندرك ، خلف الظواهر البسيطة ،
المركز الحقيقي للعلاقات بين المجتمع والدولة أو بين الجهاز الذي
يسير شئون مجتمع من المجتمعات وبين المجتمع نفسه . والصعوبة
تكمن فيما يلي : إن الظاهر ليس ظاهراً محضاً بل ينطوي على جانب
من واقع ، فالمجتمع غريب عن الدولة وغير قابل للانفصام عنها في
آن واحد ، والدولة عبء يرهق كاهل المجتمع ولكنها ايضاً الملاك
الحارس للمجتمع الذي لا يستطيع بدونه حياة . وكثيراً ما تتجسد
الدولة ، وبخاصة في فترات التبدلات ، في شخص يمحض التأيسد
ويناط به الأمل .

لقد كانت الدولة أو السلطة ، عملياً ، جيكل وهايد الحضارة ،
فهي تعبر عن فضائل ورذائل الحضارة وتطورها التاريخي على نحو
يفوق دقة وحدة أية مؤسسة أخرى . ففي الدولة تنكشف وتتركز
تلك الثنائية المميزة لحضارتنا والمتمثلة في أن كل تقدم يقترن
يتقهقر ، وفي أن كل قفزة يقفزها الانسان الى الامام يدفع ثمنها
نكسة الى الوراء ، وفي أن كل تجل للطاقة الانسانية الخلاقة يقابلها
شلل طاقة خلاقة أخرى أو فناؤها . ولقد كانت هذه الثنائية ، على
ما يعتقد ، سمة بارزة في تطور دور رجال الدولة في ظل مختلف
الانظمة الاجتماعية والسياسية .

اذن ، فمناط الشخصية البارزة ذات الاثر التاريخي أن تكون
لها مثل هذه المكنة . واذا تجاوزنا المرحلة الانسانية التي كان فيها

الحكام أو الثائرون على الاوضاع القائمة يستمدون عصمتهم أو شرعية دعوتهم من مفاهيم غيبية ، وبالتالي يشعرون الرعية بأن اعمالهم مرضي عنها ومستوحاة من سلطة عليا ، نجد أن نفوذ الرجال البارزين في هذا العصر مستمد من مفهوم السلطة أو السلطة المقابلة (رغم وجود بعض ترسبات الماضي الأيديولوجية) التي يمكن أن تصل الى الحكم بالثورة أو سواها من اشكال المعارضة لتصبح بدورها سلطة قائمة .

واذا وضعنا المزايا الشخصية في حيزها الصحيح ، نجد أن هذه السلطة مستمدة من طبيعة شكل الدولة أو العلاقات الاجتماعية القائمة أو المقترحة أو المرجوة ، وبالتالي العلاقات بين الجماهير والرجل الذي تولى مقاليد الأمور أو الذي انتهت اليه عن طريق السلطة المشاقة ، وكلاهما يجسد ، ذاتياً وموضوعياً ، الشكل القائم والمنشود من العلاقات ، وهي علاقات موضوعية وبناها بنى أساسية . إن وصول انسان الى السلطة يخضع لاعتبارات شتى ، تبعاً للمرحلة التاريخية أو المستوى الاجتماعي - الاقتصادي والحضاري ، ولكن مايعيننا ، بالنسبة الى الفرد البارز ، هو مفهوم السلطة لديه والرؤية التي يسرت أن يكون له دور في سياق الاحداث .

والسلطة ، على صعيد المفهوم التجريبي لا تعدو كونها علاقة تبعية بين ارادة شخص أو اشخاص يفصحون عنها ، وتنفيذ هذه الارادة من قبل أناس آخرين . وحتى تنفذ هذه الارادة يقتضي الأمر أن يعبر هذا الفرد البارز أو ذاك ، باراته ، عن امر قابل للتنفيذ وأن يعرف مسبقاً ما هو ممكن وما هو مستحيل ، فضلاً عن مراعاته جزئيات لا حصر لها . وبما أن الحادث ، في حال نجاحه ، يلغي ضمناً مايعارضه اجتماعياً ، فمن الطبيعي أن تتوارى تلك الاحتمالات فلا يبقى أمامنا إلا الحادث والارادة التي افصحت عن نفسها بمباشرة واتيانه .

إن الشخص البارز يدخل نفسه في حلبة الحادث التاريخي ،
بحكم ما له من سلطة ، فهو أمر ومشارك ، والعلاقة بين الأمر
والمأمور هي ماتمكن تسميته بالسلطة المعبر عنها بالدولة ، بكل ما
تحتمله هذه الكلمة من مضامين ومعان ، والشخصية هذه ، عندما
تؤخذ بمفردها ، تحمل في ذاتها بعض الاعتبارات التي تبدو أنها
قادت فاعليتها الماضية وأنها تبرز فاعليتها الحاضرة وتقودها في
مشاريعها المقبلة ، أنها تحمل ، من خلال ذلك ، موروث الانسان
من مفهوم السلطة وايدولوجيتها .

ولا ريب في أن مفهوم السلطة أو ايدولوجيتها هذه تحمل
أحياناً تجاوزاً في شقها السلبي على شقها الايجابي . لهذا لاينبغي
الوقوف عند الحدود الايجابية واعتبار السلبية منها مجرد ضرورات
مبررة ، بل تنبغي الحيلة من كل مايعطي الدولة دوراً أكثر ماتتطلبه
الغاية التي استدعتها. إن الناس يعلمون الكثير عن استغلال الانسان
للانسان وأن تجاوز القائمين على السلطة مرده الى هذه الحقيقة .
ولكن هذا التحليل وحده لا يكفي ، ولقد نتج عن ذلك سوء فهم أو
تبرير فج أو تبسيط مخل لما سمي « عبادة الشخصية » . وحتى
يدرك المرء هذه الظاهرة فلا يكفي الحكم استناداً الى ملابس
مصلحية فحسب بل يلزمه أن يكون محيطاً بحقل المفاهيم والمدارك ،
وأن يحوز المعرفة العصرية في النظريات العلمية التي تتناول التاريخ
والاديان والاعراق وكذلك علم النفس الفردي . . . الخ . وعندها
يدرك أن هذه الظاهرة قد عرفت في الماضي وتعرف في الحاضر
ولا يمكن تقدير مدى استمراريته في المستقبل ، وأن كل تبرير أو
تفسير مبالغ فيه ، يعني بشكل غير مقصود ، تقديس السلطة
و « تشييء » الجماهير التي تصبح موضوعات لا ذوات .

وانطلاقاً مما سبق ايراده ، يذهب بعض الباحثين الى أنه
إذا كان البطل يعرف بأنه فرد صانع للأحداث ، يقرر من جديد

مسياقاً في التاريخ، فانه يترتب على ذلك أن يأخذ المجتمع الديمقراطي حذره منه بشكل دائم .

ففي المجتمع الديمقراطي بالذات لا تستطيع الزعامة أن تنتحل لنفسها سلطة بطولية ، وفي فترات محددة قانوناً، يجب على الحكومة أن تستمد إجازة بقائها من الموافقة التي يعطيها الشعب المحكوم عطاء حراً .

وكما كان « التيرانوس » (المستبدون) في بلاد اليونان القديمة يحوزون سلطة الفرد بالبيعة لأنهم صرفوا بلاء ما ، كما فعل اهل « طيبة » مع « اوديب » عندما ولوه ملكاً عليهم أو « تيرانوس » فكثيراً ماتتخلى الشعوب عن الديمقراطية بتركيز اشواقها وآمالها في شخص واحد ، تختاره أو يختار لها ثم توافق عليه . ولكن ، في غالب الأحيان ، عندما يتخلى عن الديمقراطية ، فان المنافع التي من اجلها ضحى بها تتدهور من حيث النوعية دون أن تصبح مضمونة أكثر من ذي قبل .

وعليه ، فان مفهوم الرجل البارز في ظل الديمقراطية يتحول قليلاً أو كثيراً عن معناه التاريخي ، فالإبطال في الدولة الديمقراطية يجب أن يكونوا رجال الرأي والتبصر الاجتماعي والانجازات العلمية والطاقات الفنية . ذلك لأن هؤلاء الرجال هم الذين يصوغون مثل المواطنين الفكرية العليا وآراءهم الاجتماعية والذين لا يستطيعون أن يحققوا الثمرة المرجوة من الديمقراطية بدون المعرفة والادراك الحسي المتسارع والذوق الرفيع .

ومن شأن الديمقراطية وواجبها أن تشجع الاعتقاد بأن الجميع مدعوون لجلال الأعمال وأن كلهم قد يختارون لها ، ومن شأن ذلك زيادة الجهود الإضافية التي غالباً ماتحول الوعد إلى حقيقة منجزة .

السؤال الكبير :

السؤال الكبير هو : هل السير الأساسي للفصل التاريخي والمتطور الاجتماعي هو حرفياً خط سير حتمي لامناص منه أم أنه ليس كذلك ؟ وإذا كان كذلك فإن كل زعامة قامت أو ستقوم هي عنصر ثانوي مساعد في تقرير الطابع الأساسي والتاريخي في الماضي والحاضر والمستقبل . وإذا لم يكن حتماً فإن الأمر يكاد يسأل ذاته : إلى أي مدى تكون فيه سجية زعامة معينة مسئولة سببياً ومسئولة أدبياً عن هذا الوضع أو ذاك ، وإلى أية درجة وفي أية أنواع من الحالات يكون من المشروع القول إن الزعامة تقرر الاتجاهات التاريخية التي تواجهها وأي نوع من الحالات يكون من المشروع فيه القول إنها لا تفعل ذلك ، وأي نوع يمكن قصره عليها ، على وجه التفرد والامتياز ، وأي نوع يمكن أن يتم على أيدي زعماء أو أفراد آخرين ؟

ولا يثور إختلاف كبير حول مزايا أو سجايا الزعماء صانعي التاريخ ، فمن المتفق عليه أن العبقرية شيء فريد ليس له مقياس كمي ، ومقياس عظمة البطل يكمن في درجة شعوره ووعيه لما دعي للقيام به .

القضية هي إذن ، قضية ما إذا كان من الممكن أن نعزو إلى عمل شخصيات ذات مواهب أو مراكز فريدة الفضل في تلك التغيرات الواسعة ، السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تميز العهود التاريخية أو الفضل في تلك الاحداث التي هي نقاط تحول في التاريخ . والظاهرة ، كما تكون تاريخية ، يجب أن تكون فريدة ولا

يمكن استبدال غيرها بها ولا يمكن تكرارها ، فكل ما هو عظيم هو ظاهرة انفصال وانقطاع .

والدور الذي اعطيناه للرجل البارز أو البطل أو العظيم لا يقف عند رجال الفكر أو الفعل فحسب - وان يكن من غير المستبعد أن يكون أبطال الفكر في الوقت نفسه أبطال الفعل وصانعي الأحداث، بل ينصرف ، بصورة رئيسية ، الى البطل صانع الأحداث أي الذي يترك طابع شخصيته الإيجابي على التاريخ ، وهو طابع يظل ظاهرة للعيان بعد أن يختفي صاحبه عن مسرح الأحداث ، وكذلك يجب التمييز بين الشخصيات التاريخية الشهيرة القادرة على أن تحمل الناس على الإيمان بها وبين الأفراد الذين اثروا في الأحداث دون أن يحققوا لأنفسهم شهرة شعبية عظيمة . كما يجب استبعاد مفهوم البطل كرجل صالح أخلاقياً ، وليس ذلك لأن الأحكام الأخلاقية غير مشروعة في التاريخ ، ولكن لأن بعض الخارجين على الأخلاق قد حققوا شطراً كبيراً في التاريخ ، فما يهم في هذا الشأن هو عملية تكوين التاريخ .

ويعاودنا السؤال الكبير بشكل أكثر دقة وتحديداً ، هل كان خليقاً بالشئ الذي نعتبره هاماً أن يحدث على كل الأحوال مهما يكن نوع الفرد الذي يؤثر في الأحداث التي أدت الى ذلك الشئ ؟ وهل من الصحيح إطلاقاً القول بأن فرداً كان ، بصورة رئيسية مسئولاً عن وقوع ذلك الحادث الهام أو عدم وقوعه ؟ إن ذلك يقودنا الى الفارق بين الفرد كرجل أحداث في التاريخ والفرد كصانع أحداث فيه ، أي الفرق بين الرجل الذي يكون في وضع يؤثر في الأحداث وآخر ، بفضل طاقاته وملكاته وذكائه الحاد وأرادته القوية وشخصيته ، يربط بنفسه الحدث ويرتبط به . وهذا التمييز يحاول أن يعدل من الحكم على الاعتقاد العام بأن البطل هو عظيم ليس فقط بسبب مايفعل ولكن بفضل سجاياه وماهيته .

لقد اشرنا آنفاً الى ان الفعل البطولي لا يمكن ان يعتبر حاسماً إلا عندما تسمح الحالة التاريخية بوجود سبل متعددة كبرى يسير عليها مجرى التاريخ . ومجرى التطور أو التاريخ هذا يجب الا يفهم على انه تطور الانسانية أو الحضارات أو الانسان وإلا فإننا سننتهي الى كلية عامة لاتجيب عن الفاية من هذا البحث أو كل بحث مماثل، وكذلك لان عمر الانسان وجهد الانسان وسعيه لها حدود ، بينما عمر الانسانية وجهدها وسعيها و « عقلها » لا تعرف الحدود ، وان محصلة التقدم الانساني العام تتجاوز قفزاً بعض المجتمعات الغافية أو الراقدة .

إن احتمال وجود بدائل ، في حالة تاريخية معينة ، محلية أو عالمية ، ولفترة انسانية محددة ، هو افتراض مسبق لفعل بطولي هام . اما النقطة ذات الاهمية الشاملة ، بالنسبة لاغراضنا ، فهي التحقق من وجود مثل بدائل التطور تلك ، ومن طبيعتها ومدى ديمومتها . اما الموقف الذي اتخذناه حتى الآن ، فهو يلزمنا الايمان بأنه كان ولايزال ، في التاريخ ، مثل تلك البدائل مشفوعة بنتائج قد تكون متناقضة معها ولكنها ربما كانت قد اعادت تقرير مجرى الأحداث في الماضي ، ولربما قررت مجرى الأحداث في المستقبل . ومن المقرر وجود حدود للامكانيات ، بما فيها حدود التأثير الممكن والمحتمل للفعل البطولي ، استناداً الى التسليم بالادوصاف المعممة التي تصف نواميس السلوك الاجتماعي .

وحيثما يقوم بديل حقيقي ، فان الوجود الفاعل الايجابي لرجل عظيم ربما يكون حاسماً ، لأن عناصر أخرى تشترك في تقرير النزاع بين البدائل ، وقد تكون العناصر أثقل وزناً من عنصر الشخصية . وحيثما نكون في وضع يمكننا من التأكيد على أن رجلاً صانعاً للأحداث كان له نفوذ حاسم ، في فترة تاريخية معينة ، فإننا نتخلى عن الايمان بالعلاقة السببية ولا نعتنق ايماناً بالطوارئ المطلقة ، وإنما

الملاحظة بأن اتجاهها جوهرياً أو رئيسياً كان من شأنه ألا يتحقق طولاً وجود هذه الشخصية .

يكون الوضع أحياناً أهم من الرجل كما يكون الرجل أحياناً أهم من الوضع وذلك تبعاً لما يتاح له من حرية ، وبذلك تزداد أهميته أو تتضاءل . وعندما يتحقق نصر عظيم فإن جميع سلاسل النتائج المترتبة عليه تبرز الى الوجود كما لو أنها لم تتوقف إطلاقاً .

وتبرز هنا فرضية : ماذا لو عملت سلاسل الاسباب الأخرى التي لانكف عن الحدوث فمات البطل بحادث عرضي أو مرضي ؟ ماذا يحدث عند ذلك ؟ هل يقف الطلب الاجتماعي داعياً فلا مجيب لنوائيه ؟ هنا لا بد من تقدير مدى الاستجابة ، فإذا كانت درجة الوعي والكفاءة والارادة متمكنة من نفر آخر فسيأخذ فرد بارز منها مكانه ، فإذا لم يكن هناك فرد آخر تتوافر فيه الصفات اللازمة ليلتقط الكرة وليصوبها في اللحظة المناسبة فيحدث ما يسمى « الفرص الضائعة » . ونادراً ما تغلق عواقب الفرصة المضاعة ابواب الخيار في المستقبل ، ولكنها تضيق فرجة الامكان فلا يبقى ثمة مجال كبير للاختيار إلا بين بدائل ملائمة نسبياً ، بالقياس الى الاحتمالات التي كانت قائمة قبل ضياع الفرصة .

ولنتأمل شيئاً من معنى الاستفادة من الفرصة المتاحة ، فيما قاله لينين حول قضية استلام السلطة عشية ثورة أكتوبر الاشتراكية :

« منذ الذي يجب أن يأخذ السلطة ؟ هذا لا يهم الآن لتأخذها اللجنة العسكرية أو مؤسسة أخرى . لنصرح بأنها لن تسلم السلطة إلا الى الممثلين الحقيقيين عن مصالح الشعب ، مصالح الجيش (عرض الصلح على الفور) ، مصالح الفلاحين ، ويجب أخذ الأرض فوراً والغاء الملكية الخاصة .

ولا يجوز في حال من الأحوال ابقاء السلطة في يد كيرينسكي،
وشركائه حتى الخامس والعشرين بأي شكل ، يجب حل المسألة
اليوم بكل تأكيد ، مساء أو ليلاً .

إن التاريخ لن يغفر التباطؤ للثوريين الذين كان في استطاعتهم
أن ينتصروا وسينتصرون بكل تأكيد ، إذ إنهم بهذا التباطؤ يجازفون
بخسارة الكثير غداً ، يجازفون بخسارة كل شيء ، ونحن إذ نأخذ
السلطة اليوم لا نأخذها ضد السوفييت بل من أجلها . إن أخذ
السلطة هو شأن الانتفاضة ، وهدفها السياسي يتضح بعد
أخذها .

من الهلاك أو التمسك بالشكليات انتظار التصويت المتقلقل في
٢٥ تشرين الأول (أكتوبر) . ومن حق الشعب وواجبه أن يحل
هذه المسائل لا بالتصويت بل بالقوة . ومن حق الشعب وواجبه
في اللحظات الحرجة من الثورة أن يوجه ممثليه ، حتى خيرتهم ،
لا أن ينتظرهم .

وهذا ما اثبتته تاريخ جميع الثورات ، وإن الثوريين ليقترفون
جريمة لا قياس لها إذا ما فوتوا اللحظة مع علمهم أن عليهم يتوقف
خلاص الثورة وعرض الصلح وخلص بتروغراد والخلص من الجوع
وتسليم الأرض للفلاحين . الحكومة تهتز ، فيجب الاجهاز عليها
مهما كلف الأمر . التباطؤ في العمل أشبه بالموت . »

وثمة سؤال آخر ، هل يكون الرجل البديل مساوياً تماماً
للأصل ؟ والجواب : قد لا يكون نسخة طبق الأصل ، قد يكون افضل
قليلاً أو أدنى قليلاً أو كثيراً ، بيد أن الاحداث لا بد أن تتأثر بذلك
ولا بد أن يترك ذلك طابعه على الاحداث ، إن خيراً وإن شراً ، أي
قد يكون بمكنة البديل أن يدفع بوعيه الى الاحساس بالحاجات التي
تلمسها سلفه قبل غيره وقد يجهضها .

الفعل التاريخي من خلال الوعي والإرادة :

الغاية التي يفترض في الإنسان أن يخدمها هي غاية تستنبط وتؤول من الغاية التي يحددها ويحققها، لأن البشر لا يصنعون التاريخ إلا إذا كانت لهم أغراض وغايات .

وكثير من الشخصيات التاريخية البارزة لم تع إلا قليلا أو وعت وعياً ناقصاً المكان الخطير الحافل الذي كانت تحتله في التاريخ، ومع ذلك لعبت دورها في مسيرة الإنسان .

ورغم أن جوهر التاريخ يقتضي ألا يتم أمر دون تصميم واع ودون غاية مرجوة فإن فهم التاريخ يستدعي المضي أبعد من ذلك ، وماذا إلا لأن الإرادات الفردية عندما تأخذ حيز العمل تنتهي أحيانا كثيرة إلى نتائج غير متوختة . لهذا فإن دوافعها ليس لها سوى أهمية ثانوية بالنسبة إلى النتيجة الإجمالية ، وتبقى معرفة أية قوة محركة تتوارى خلف هذه الدوافع .

ويؤكد انجلز في كتابه « لودفيغ فيورباخ » أن التاريخ لا يصنع أبداً بغير أهداف شعورية وبالتالي — وبوسعنا أن نعتقد ذلك — بغير ذوات تاريخية عينية . وهذه الإرادات هي من الكثرة بحيث أن نتائج جهودها تناقض غالباً مقاصدها ، فليس للبواعث إذن ، سوى « أهمية ثانوية » ولا بد ، بالأحرى ، من البحث عن القوى المحركة التي تختفي وراءها ، وتحديد هذه الصور هو موضوع العلم . وقد أضاف لوكاش عندما شرح إنجلز :

« إن ماهية الماركسية تقوم على إبراز قوى التاريخ المحركة
الواقعية بالنسبة الى وعي الناس لها . »

وتبعاً لذلك ، فثمة ، في رأي لوكاش ، وعي واقعي ووعي
ممکن . وهذا الوعي الممكن ، الشاغل الوحيد للعلم ، ينكشف بدءاً
من علم نماذج للأوضاع في سيرورة الانتاج ، التي يمثل فيها الانتاج
« امكانها الموضوعي » فيقول :

« عندما نعزو الوعي الى كلية المجتمع نكتشف الفكر والعواطف
الموجودة لدى الناس في وضع حياتي معين ، نكتشف فيما اذا كانوا
قادرين على ان يفهموا فهماً كاملاً هذا الوضع والمنافع التي تنجم
عنه ، سواء بالنسبة الى الفعل المباشر او بالنسبة الى بنية المجتمع
التي تطابق هذه المنافع . »

وليس هذا الوعي مجموع مايفكر به الناس او يعيشونه فعلياً
ولا وسطه الحسابي ، فالمهم اولاً هو الفرق بين الوعي الممكن
والتصورات الواقعية فهل هذا الفرق مثلاً مختلف حسب الطبقات ،
وهذا مايمكن تفسيره بتنوع الأوضاع . ؟علماً بأن هذه الأوضاع معينة
هي ذاتها من الخارج ، لان الوضع :

« معطى بنسبة بنائية معينة ، بمثابة علاقة صورية محددة ،
يبدو انها تسود جميع اشياء الحياة . وينتج من ذلك أن البطلان
أو الوهم اللذين يتضمنهما مثل هذا الوضع الواقعي ليسا شيئاً
ما تحكيمياً ، بل هما ، على العكس ، التعبير الذهني للبنية
الاقتصادية الموضوعية . »

إن جوهر الماركسية العلمي يقوم على استقلال القوى المحركة
الحقيقية في التاريخ بالقياس الى الوعي (النفسي) الذي يمتلكه

الناس . وفي اشكال المعرفة البدائية كان هذا الاستقلال يتجلى « في الواقع ، بالطريقة التي كان الناس ، من خلالها ، ينظرون الى هذه القوى على انها شكل من اشكال الطبيعة التي يلاحظونها وعلى ان القوانين التي تحكمها هي ضرب من قوانين الطبيعة (الازلية) ... ولم ينتبه الناس الى ادراك الصفة التاريخية لهذه الاشكال إلا بعد زمن طويل حفل بجميع النظريات التي تناولت مصادر السلطة والمعين الذي تمتع منه والدور الذي تقوم به .

وكل عمل يقوم به الناس يعونه ولا ريب ، ولكن هناك فرقاً بين وعي صحيح ووعي قاصر أو زائف أو تاعس ، ومع ذلك ، وأياً كان شكل الوعي ، فقد لعب دوره في سياق التاريخ . لقد أخذ الصراع الطبقي ، في المجتمعات القديمة ، شكل الصراع بين المدينين والدائنين ، وهذه العلاقة النقدية كانت تنطوي على تفاوت اقتصادي أي على تعارض في شروط الحياة ، اعمق من ذلك بكثير ، كما أن وعي الدولة ، كحقيقة ظاهرة ، كان يخفي وجه الطبقة في المجتمعات القديمة ويمنعه أن يتجلى ويبرز ، لذلك لم يكن الوعي ليلتقط إلا ظاهراً العلاقات الحقوقية التي تأخذ ، تبعاً لذلك ، تمام معناها ودورها .

ولكن التطور الذي واكب القرن الماضي والقرن الحالي رفع الوعي الى منزلة لم يكن بالفها فيما سلف من الأزمان . لقد كان معروفاً أن جميع ما تم في دنيا الانسان انما هو من صنع الانسان : الحروب والثورات وتطور المجتمعات ، واذا كان ثمة من جديد فهو أن الفعل التاريخي اليوم ، لم يعد مجدياً أو ناجحاً مالم يرافقه الوعي ويتوافر عليه عدد من الناس ينطلقون من تحليل الواقع الموضوعي ، فيصوغون ، عن وعي ، الأفكار والنظريات والخطط ووجهة السير . وتدخل الأفكار والنظريات هذه في عداد الذاتي في حين أن الممارسة والفعل يترجمان عن الذاتي في الموضوعي ، وكلا النوعين يمثلان الفاعلية الواعية ، وهي خصيصة تميز بها الانسان .

وواقع الانسان اليوم ، الذي يستحضر الشامل الشخص أو الكلي ، يحمل اليوم الى الوعي معنى جديداً . واذا كانت الفردية ، بمعناها الصحيح ، هي مجموع هذه العلاقات ، فان قيام الشخصية الفردية يعني اكتساب وعي هذه العلاقات ، وتفقد هذه المعرفة لملاء الشخصية وصورته لان العلاقات الضرورية عندما تعرف بضرورتها تتغير سماتها ، ووعي هذه الضرورة يجعل الجهد ناجعاً ومحرراً . إن علم القوانين الضرورية التي تحكم المجتمعات جعل من الممكن استخدامها ، عن طريق تطور التقنية ، لصالح الانسان ، كما أن علم العلاقات الضرورية في الحياة الاجتماعية وادراك المحصلات الضرورية للعلاقات الاجتماعية وأثرها على الانسان ، جعل ممكناً امتلاك الذات والتحويل الناجع للعلاقات الاجتماعية . وهكذا تصبح المعرفة اقتداراً أي حرية ، والتبدل الذي يطرا على الشخصية والناشيء عن وعي هذه العلاقات هو ، في الوقت نفسه ، تبديل مجموع تلك العلاقات . وما من انسان يبدل من ذات نفسه أو يغير إلا في نطاق تبديله وتغييره المجموعة المعقدة للشروط والعلاقات التي يظل الانسان فيها في مكان العقيدة أو واسطة العقد .

وعندما يرد الوعي الى الكلية الاجتماعية يتكشف أن الافكار والعواطف التي كان عليها الناس ، في وضع حياتي معين — اذا ما تسنى لهم الاحاطة بها وبالمصالح التي تنجم عنها ، سواء بالنسبة الى الفعل المباشر أم بالنسبة الى البنية المطابقة لهذه المصالح — يتكشف لهم أن هذه العواطف وهذه الافكار وهذه المصالح الناشئة عنها ، تمضي كلية في شمولها عواطف وافكار ومصالح مجموع الطبقة أو الشعب .

لقد كان هم البروليتاريا — وهي آخر طبقة في جدلية الطبقات الاجتماعية — أن ترقب من خلال السعي الموضوعي للتطور ما الذي يسير وما الذي يحدث حتى تستخدمه لصالحها ، وبذلك ظلت

« الضرورة » العنصر الموجه ، وضعياً ، هذا التطور . ثم أصبح هذا الموقف ، فيما بعد ، عائقاً أو شيئاً تجب مقاومته . وخطوة خطوة ، ومن خلال سياق التبدل والتغيير ، راح هذا العائق يتزحزح تبعاً حتى يأتي اليوم الذي يستبعد فيه نهائياً . إن المعرفة الواضحة لما هو حقيقي ، لما يجب أن يحدث ، تبقى ، رغم كل شيء ، قائمة وتظل ، رغم كل شيء ، الشرط الحاسم والسلاح الأجدى في النضال .

لهذا صار لازماً على القوانين بعامة وقوانين الاقتصاد بخاصة أن تصبح خادمة للمجتمع الذي يدار بوعي . إن التفاضلي عن قوة الأشياء حماقة وغباء ، ولكن أدراك هذه الحقيقة تجعل مقاومة الأشياء سبيلاً الى ازاحتها أو تخطيها وليس مجرد الانقياد لها . إن قوانين الاقتصاد التي تحرك المجتمع متخفية عقول الناس ، ينبغي لها أن تتجلى أو تعبر عن نفسها « ايدولوجياً » في عقول الناس بأشكال غير اقتصادية . وكما أن القوى الغريبة الموضوعية التي سادت التاريخ حتى اليوم ، تنتقل اليوم لتصبح تحت رقابة الانسان ، فان مرافق حتى اليوم كمجرد ايدولوجية يمكن أن يصبح المضمون الخاص بالحياة الانسانية ، أي ولادة الانسان كإنسان . يقول ماركس :

« يعتبر الناس ، في خلد التعاليم المادية ، نتاج الظروف والتربية ، وبالتالي فان البشر الذين طرأ عليهم التبدل ، هم نتاج ظروف وتربية متبدلة ، هذه التعاليم تنسى أن البشر ، على وجه التحديد والدقة ، هم الذين يبدلون الظروف ، وأن المربي بحاجة ، هو نفسه ، لأن يتربى . »

إن التفاضلي عن شكل العلاقات الاجتماعية ومنعكساتها في الوعي يؤدي الى جعل التاريخ نهياً لسيادة اللامعقول والقوى العمياء

التي تتجسد في « روح الشعب » أو في « الرجال الملهمين » عندها
لا يدرك التاريخ عقلانياً وإنما ذرائعياً .

وفي هذا الإطار ، توضع الشخصيات التاريخية ، فالشخصية
التاريخية ، اليوم ، لا يمكن أن تفسر من وجهة نظر العلم أو العالم
النفسي وحده لأن ملامحها العقلية والإخلاقية هي نتاج تفاعل مستمر
بين قواها النظرية والعقلية وبين الأحوال الاجتماعية . وليست
الأحوال الاجتماعية دائماً مسوغة للعقيدة أو مساعفة لها ، فقد
تكون ساحقة لها ، ولكنها ، حتى عندما تكون مسوغة ، فإن هناك
حدوداً لمدى إمكانات الفعل البطولي . ويمكننا الاستدلال على هذه
الحدود بين المجموعة المركبة المتشابكة للتقاليد الاجتماعية والعادات
والاعراف والادوات والمناهج العملية وتصادم أو تنافر الجماعات .



الضرورة والكلية :

وهكذا نجد أن عصرنا ينظر الى الموضوع نظرة اكمل واشمل مما عرفته عصور الانسانية فيما عبر من ايامها . انه عصر الجماهير ، عصر الوعي الطبقي ، وعي الطبقة التي قدر لها موضوعياً أن تلغي ما ينافيها لتنتقل الى مجتمع لا طبقات فيه ، عصر الفكر وقد تسليح بالمنطق الجدلي في ادراك الضرورة والكلية ليحل مشكلة التعارض بين الحرية والضرورة ، بين الذاتي والموضوعي ، بين الفعل الارادي والفعل الحتمي ، بين النظرية والممارسة ، بين الفرد البارز والجماهير ... فالمشكلة وإن حافظت على الاساس الذي قامت عليه يزداد وعيها ومحاولة حلها غوصاً في الاعماق ، اعماق المجتمع والانسان والفكر .

وأي مجتمع ، اذا اخذ كل او كبنى اجتماعية متميزة متكاملة ، تقوم فيه علاقة محدودة بين الناس على مستوى معين من تطورهم التاريخي ، ويتم وعيها والوصول الى تكوين مفهوم عنها . ولهذا السبب ، فان حركة المجتمع الانساني نفسها يمكن الوقوف عليها من خلال قوانينها الداخلية كنتاج للناس انفسهم ، وفي الوقت نفسه ، كنتاج للقوى التي انبثقت عن علاقاتهم والتي نات عن رقابتهم .

وما من امر يتم في عالم الانسان خارجاً عن التاريخية والضرورة ايا كان المنهج الفكري أو الايديولوجي الذي يأخذ به الباحث . فالانسان جزء من الطبيعة ولكن موقفه منها ليس موقفاً تأملياً بل فاعلاً ، اذ ليس هم الانسان تفسير العالم وتأويله وانما تبديله وتطويره ايضاً . والمعرفة ليست مجرد تأمل وانتماء وانما

هي رغبة وسلطة لتفسير العالم . وهذه الطبيعة التي يأخذ الانسان موقعه كجزء منها يظل له الاقتدار على تطويرها ، لأنها ليست واقعاً سرمدي السكون ، فالحركة تتخللها ، والانسان صانع مسهم ، بقدر كبير ، في هذه الحركة وفي وعي التفسير الذي ينتاب الطبيعة ، والسؤال الذي يطرح نفسه عن دور الانسان لا يأخذ هنا إلا معنى واحداً ، أذ يعني فقط ما يمكن أن يصير اليه الانسان ، وبعبارة أدق : هو مبلغ الحدود التي يظل فيها الانسان صانع نفسه . ولا يمكن أن تعرف فردية الانسان إلا عن طريق مجموع العلاقات التي يقيمها كل انسان مع الطبيعة ومع أقرانه . وهكذا يشكل كل فرد واقعاً محدثاً بمعنى أن الفرد ، بالمكان الذي يشغله من الطبيعة والتاريخ والمجتمع ، هو المحصلة الفريدة لمجموع هذه العلاقات ، ومثل هذا المفهوم هو الذي يعترف للفرد بأوفر قدر من التعقيد والثراء ، أذ لا تكفي معرفة العلاقات الراهنة في نظام معين ، بل تقتضي معرفتها من خلال عملية الخلق . وبذلك لا يمثل الفرد منظومة العلاقات القائمة آنياً فحسب وانما يمثل ، في الوقت نفسه ، تاريخ هذه العلاقات التي أوجزت الماضي برمته . وهكذا لا يعود الفرد تجريداً أو مجرد فكرة عامة جوفاء وانما حقيقة معقدة بوصفه المركز والعقدة من العلاقات النشطة في صيرورتها الدائمة ، من خلال علاقات فاعلة ومتحركة .

إن الصيرورة التاريخية تلغي استقلال اللحظات والأوقات . وبسبيلها الى ذلك أن تضع امام المعرفة ، الكلية المشخصة للعالم التاريخي ، أي النشوء والارتقاء المشخصين الكليين نفسيهما ، كموضوع لمنهجية يمكن ادراكها . وفي الوقت نفسه فان العلاقات بين النظرية والممارسة ، ومعها العلاقة بين الحرية والضرورة ، تأخذ وجهة أخرى ، فالواقع الذي صنعناه بانفسنا يخلص عندئذ من أية صفة وهمية ، بدرجة أو بأخرى . وإذا كنا اكفيا لاعتبار الواقع يمثابة التاريخ ، فعندئذ نكون قد ارتفعنا الى صعيد يسمح بالتمكن

من الواقع « كصنيع » انفسنا . إن وحدة الذات والموضوع ، الفكر والكائن ، التي أخذ « الفكر » على عاتقه أمر البرهنة عليها واطهارها يجد هذا الفكر مكان تحققه فيها ويجد جوهره في الوحدة بين مايصنعه الفكر بقوانينه وبين تاريخ الصيرورة الواقعية ، وبذلك تغدو الحرية لا غاية في ذاتها وانما وسيلة وسلاحاً . ويمكن لكل مجتمع ، وبالتالي يمكن للانسانية قاطبة ، من خلال وعي الطبقة التاريخية أن تأخذ ، بوعي ، في يدها « أعنة التاريخ » ولا تلقى تبعاً لذلك « ضرورة » الارتقاء الاقتصادي الموضوعي ، ولكنها تأخذ جدة الوضع الأصلية والنوعية ، انها المرة الأولى التي تستطيع فيها دوراً جديداً ووظيفة جديدة .

وعندما تكشف نواة الكائن كصيرورة اجتماعية يمكن عندئذ لهذا الكائن ، الذي ظل غير واع هذه الحقيقة ، أن يبرز كنتاج للفاعلية الانسانية ، كما يمكن لهذه الفاعلية بدورها أن تبرز كعنصر حاسم في تطوير الكائن نفسه وتبديله ، وهكذا يصبح الانسان ذات الصيرورة وموضوعها ، ولا يعود كافياً أن ينعطف الفكر نحو الواقع فحسب بل يصبح لازماً على الواقع أن ينعطف نحو الفكر .

والكلية التي اعتمدناها ونعتمدها في هذا البحث ليس معناها الكائن في صيرورة تمام العالم فحسب ، وانما كل كلية تجري عبر التجربة الاجتماعية والتاريخية ، في أي بلد أو قطر ، كما تتكون وتكشف عن نفسها بالممارسة الاجتماعية ومن خلالها وبصراع الطبقات ومن خلاله . انها جماع الأحداث المعروفة كلها التي ترد في التحليل الأخير الى كونها نتاج البشر وتسمى الكلية . وهكذا نجد للتاريخ تركيباً باطناً يرجع الى تحول الواقع البسيط للظواهر الجزئية ولكل ما يمضي دون توقف ، وهو لا يصير تاريخاً إلا باتحاد الكلي مع الفردي بحيث يأخذ ، في ضوئه ، وبكل صفاته ، اهمية لا يمكن الاستغناء عنها ، ويصبر كلياً على نحو ما ، أي عبوراً يتحقق فيه الوجود .

إن اعتبار الظاهرات الاجتماعية من وجهة نظر فردية لا يمكن أن يقود الى الكلية ، واقصى ما يمكن بلوغه هو ادراك هذا المظهر أو ذاك في مجال جزئي أو أدراك اجزاء متفرقة على شكل « أحداث » لا رابطة بينها وقوانين جزئية مجردة . إن الكلية لا يمكن ابرازها أو عرضها إلا اذا كانت الذات التي تعرضها كلية ايضاً ، وحتى تعي الذات نفسها ينبغي لها أن تعي الموضوع ككلية . هذا وان النظرة الى الكلية كذات لا يمكن أن تستقيم إلا للطبقة التي تمثلها في المجتمعات المعاصرة . وهذا ماصحح به ماركس آراء هيغل التي ظلت تحوم بين وجهتي نظر : « الرجل العظيم » و « الفكرة المجردة » عن الشعب .

وتدرك هذه الكلية من خلال الجدل ، ولا يمكن أن تدرك بدونه ، ومنذ اللحظة التي تنكر فيها الكلية ، بداية ونهاية ، شرط المنهج الجدلي ومقتضاه ، منذ تلك اللحظة لا يعود يفهم التطور أو الثورة ك لحظة ارتقاء ، وانما كعمل منعزل عن التطور الكامل ، وبالتالي يصبح صنيع « النخبة » أو « القلة » .

لهذا لا يمكن أن يقوم دور الفرد البارز في زماننا ويدرك ويقيّم إلا من خلال الصيرورة والكلية والموضوعية والجدل ، اذا اردنا أن يظل واقعه وديناه واقع البشر وديناهم في جدلية الحياة المتنامية ، لأن دور الفرد البارز وتمكنه من صنع الأحداث لا يتم في فراغ أو عزلة وانما يتم من خلال الواقع التاريخي في تداخل جدلي موضوعي طرفه الآخر الناس الذين يصنعون التاريخ ايضاً . وهكذا لا يعود الفرد البارز مجرد مشارك أو مخمّر أو فاعل ، من خلال الكلية وبها ، بل يصبح جزءاً منها ، مادام صعوده وارتقاؤه وتطوره ، خلل المرحلة التاريخية ، ليست سوى وجه من وجوه التطور والارتقاء الواقعيين .

اذن ، فالرجل البارز هو الشخص الذي امتلك علم الممكن التاريخي ، وهو بوعيه هذا وسلطته وتمثيله للطبقة أو مجموع الشعب انما يبدل الوسط ، أي جماع العلاقات التي يشكل كل فرد جزءاً منها ويشغل فيها حيزه الثابت المتخير . وصورته من خلال الواقع الجدلي ، أي من خلال التداخل بين دوره والقوى التي انبثقت من علاقات الناس وخرجت عن رقابتهم ، تجعلنا ننظر اليه بوصفه يشكل جزءاً من كل وهو يؤثر في هذا الكل بمقدار ما يستوعب تأثير الضرورة ، في الصيرورة والكلية ، ويتكيف بمقتضاه . ودور الفرد البارز ، من خلال ذلك ، يظل ابداً سلبياً وإيجابياً في آن واحد بالنسبة الى الكل ، وحركته هدامة وبناءة معاً بحيث انه على علاقة بكل جزء من اجزاء هذه الكلية الاجتماعية نفياً وإعادة تركيب ، أي انه في حقيقة أثره التاريخي نفي لهذا الكل واحتواء له بشكل جديد ، وفي هذه العلاقة الجدلية يعاد بناء الكل بالشكل الذي اسفرت عنه الأحداث .

وما دامت المعرفة هي انعكاس الواقع أو الوقائع في العقل فعبقرية الرجل البارز هي القدرة على اكتشاف الروابط والقدرة على الشمولية أي على شمول روابط الواقع الاجتماعي التاريخي والممارسة الانسانية الثورية ، ولعل ذلك مايسر له حرية العمل ويجعله على إحساس أو يقين بأن لديه خيارات اكثر من مناوئيه وأن له وجهة نظر مشرعة المستقبل ، وهذا مايجعل مثل هذا الفرد صانع وعي وخالق نهضة وبالتالي صانع أحداث .



الفرد البارز من خلال الرغبة والممكن التاريخي :

ولكن ، ما من أمر عظيم يتم في التاريخ دون هوى أو شوق ، بيد أن شوق الرجل البارز أو العظيم لا يتم إلا بتحسسه الحقائق المستقبلية ، كامتداد وامتلاء للذات ، وبقطعه مع الظروف الراهنة أو القائمة وباندماجه في تصوره الشامل دون أن يسمح بشفرة فيه .

وهذا الشوق أو الهوى يأخذ شكل حقيقة أو فكرة يجد فيها الفرد الامتداد الادبي والاخلاقي لحاجاته وغاياته وطموحاته، ويصبح الوسيط لمجموع القوى التي تتحرك في الاتجاه التاريخي المصري الذي يتبناه ويعمل له ، كما يصبح وسيطاً لمسئولية ليست مسئوليته الشخصية إلا بالقدر الذي يجسد فيه المصالح الجوهرية التي تنامت اليه . وثم تداخل بين الذاتية والكلية ، ولا تعدو حرية التصرف كونها الضرورة المتضمنة في ذلك التصرف ، لأن الذاتية إنما تمضي عبر الممارسة فتصبح موضوعية ، مادام الفعل لا يتم في دنيا المجرد وإنما يتم خلل عملية تاريخية تحققها خلال الذاتية ومن ثم الموضوعية قبل أن تترجم عن مسيرتها الجدلية التي تتلاقى فيها الفكرة أو الحقيقة أو المثل الأعلى مع الواقع - كما تتلاقى الحرية والضرورة - أو الحقيقة أو المثل الأعلى مع الواقع - كما تتلاقى الحرية والضرورة - لتفضي الى تركيب جديد يعبر عنه بالحدث التاريخي . إذن ، كل عمل هو بذاته ولذاته مزيج وتداخل من اعمال خاصة أو فردية وظروف موضوعية ، حتى يتاح للفعل الذي يمارسه الفرد البارز أن يعدل ، بجانب تعديله في الواقع ، الشخصية المنطوية على تلك العلاقات الاجتماعية التي قام عليها ذلك الواقع .

وإذا كانت ارادة كل انسان حرة حرية مطلقة ، بمعنى انه اذا كان بوسعه ان يفعل مايريد فلن يكون التاريخ إلا سلسلة من المصادفات لا تشدها الى بعضها لحمة أو وشيجة ، وإذا جاز ذلك فمعناه ان الماضي في هذا المنطق حتى غايته تقويض لكل امكان لوجود اي قانون عام للانسانية . ولئن كان ثمة قانون شامل ملزم يحكم اعمال الناس فلا يمكن أن يكون هناك خيار حر . ولئن أخذنا الانسان كموضوع للملاحظة — من أية وجهة نظر كانت : لاهوتية أو تاريخية أو اخلاقية أو فلسفية — نجد ان القانون العام للضرورة يحكمه كسائر الكائنات ، ولكن اذا تفحصناه على وجه مشخص ، في مجال وعينا ، فلا بد أن نستشعر انه كائن حر . لهذا كانت حرية خيار الفرد قائمة بطبيعتها على هذه الضرورة التي يستكين لها ثم ينفذ منها في عملية من الرضوخ والانعقاد تمثل معنى الحرية العميق . اذ من المعروف ان الجبرية والقدرية (الارادية) لا تتعارضان إلا في مفهوم غير جدلي وغير تاريخي ، لأنهما ، تبعاً للمفهوم الجدلي في التاريخ ، قطبان يتحدان برابطة من التكامل المتبادل للانعكاسات في الفكر ، الذي يعبر عن نفسه بوضوح من خلالها .

وموضوع التاريخ ليس الارادة وانما تمثيل هذه الارادة أو الشكل الذي تتلبسه ، والتاريخ يبحث في شكل التمثيل الذي أخذته الارادة والرغبة اللتان حققنا فيه حل مشكلة التعارض بين الحرية والضرورة . إن العلاقة بين الضرورة والحرية تتناقض أو تتزايد تبعاً للزاوية التي يتفحص من خلالها الحادث أو الفعل ، ولكنهما تظلان متناظرتين عكساً ، وفي جميع الأحوال فان الحرية تزداد أو تنقص تبعاً لزيادة أو نقصان مفهوم الضرورة المرتبطة بوجهة نظر من يدقق في الحادث أو يتفحصه . واول قاعدة للدراسة هي العلاقة بين الانسان والعالم الذي يحيط به والتفهم الواضح لما يعايشه ، وكذلك العلاقة الآنية التي تشده الى العالم . وهكذا يتزايد أو يتناقص تمثيلنا للحرية أو الضرورة التي تشدنا الى العالم الخارجي .

وعلى أية حال ، فإن الشروط الموضوعية لا تقرر في الحرب أو الثورة ، مثلاً ، النصر أو الهزيمة . ولئن كان المسرح الذي تجري فيه هذه الفاعلية إنما يقوم على ما تسمح به الشروط أو الظروف الموضوعية فلا بد من المجهود الإرادي الذاتي ، وبذلك يتأكد الجدول الذاتي - الموضوعي للتاريخ ، فالشروط القائمة تضع حدوداً للمكانات ، وعمل الناس يصنع التاريخ من خلالها . قد نستطيع أن نتنبأ بمجيء الثورة أو الحرب ، ولكننا لا نستطيع دائماً أن نتنبأ بعاقبة الثورة أو الحرب ، فلقد تتوقف هذه العاقبة على درجة الوعي والإرادة والتصميم ، لدى الناس ، وكذلك سجايا ومناقب وإرادة الشخصيات القيادية البارزة ، وتدخل في الشروط الموضوعية درجة استعداد الجماهير أو أعدادها . وإذا كانت الشروط الموضوعية غير مهيئة أو أن الجماهير أو قادتها لم تحسن أن تلائم بين إمكاناتها ومتطلبات المعركة أو المرحلة فإن الحركة قد تجهض حتى ولو كانت معززة بشهادة تاريخية .

ولئن كانت الضرورة أو الضرورات لا تعيق سعي الرجل البارز فلا بد من وعيها وربط المجهود البشري بها . وعندما تستقر في الوعي ضرورة عمل ما ، يصبح هذا الوعي هو الشرط المسبق والضروري للخطوات التالية : « إن العالم يملك منذ عهد بعيد الحلم بشيء يكفيه وعيه حتى يمتلكه في الواقع » ، ومثل هذه العلاقة بين الوعي والصبوات والواقع هي التي تجعل ممكناً قيام الوحدة بين المأمول والقائم بين النظرية والإرادة (الأيديولوجية) والممارسة ، بين الفرد وأثره في صنع الأحداث . وعندما ينطوي هذا الوعي على الخطوة الحاسمة التي يقتضيها سياق التطور التاريخي حتى يبلغ غايته ، أي عندما يقوم دور النظرية على أن يجعل ممكناً عملية هذه الخطوة ، عندها ينبثق وضع تاريخي تصبح فيه المعرفة الصحيحة للمجتمع ، بالنسبة لطبقة ما ولقاداتها ، الشرط المباشر لتأكيد ذاتها في النضال والعمل . وعندما تصبح معرفة الذات ،

بالنسبة لطبقة ما وقادتها ، معرفة صحيحة للمجتمع كله ، وعندما تغدو هذه الطبقة وقادتها ، بواسطة هذه المعرفة ، ذات المعرفة بموضوعها ، تقوم النظرية عندها على امتلاك مباشر وملأئم لتطور الثورة الاجتماعية ، وعندها تصبح ممكنة الوحدة بين النظر والعمل ومعها الانتقال من واقع الى آخر ومن مرحلة تاريخية الى أخرى . ومن خلال ذلك ، وفي اللحظات الحاسمة أو المشعة ، يرتفع دور الرجال البارزين .

ولئن كانت الجبرية الاجتماعية تفترض وقوع الاحداث حتماً والزاماً فان المستحيل ، والحالة هذه يصبح شيئاً لم « يئن اوانه » . وواقع الحياة ينفي هذه الصورية أو الميكانيكية العمياء أو المهددة بالوهم ، اذ لا بد من النقيض وارادة الفعل ازاء ما هو قائم . وقد تحدث لينين بحق بأنه لا يوجد موقف بذاته وفي ذاته إلا مال له ولا مخرج منه . واستشهد لتوضيح فكرته هذه بالبرجوازية منوهاً بأن البرجوازية ، في أي موقع أو حال تكونه ، تتوافر لديها امكانيات لايجاد الحلول ، وقد تكون هذه الحلول اقتصادية بحتة . ولكن الأمر لا يقف عند ايجاد الحلول نظرياً وحتى واقعياً بل يقتضي ان توضع في مكانها من خلال الصيرورة والكلية ، فاذا خرجت هذه الحلول من عالم الاقتصاد النظري ووصلت الى الواقع ، واقع النضال الطبقي ، يظهر عندئذ ما اذا كانت هذه الحلول قادرة على أن تتحقق وتفرض نفسها . وكل طبقة ، اذا ظلت بمفردها وبذاتها ، يمكنها أن توجد الحلول ، ولكن هذه الحلول تتعثر عندما تكون أمامها طبقة تشاققها ، أي النفي التاريخي لها ، لهذا فالحكم على الحلول لا يمكن أن يستقيم النظر فيه إلا من خلال صراع الاضداد أو صراع الطبقات .

وموقف الفرد البارز ، في تمثيله أفكار عصره النامية وآمال ورغائب الطبقة التي ينتمي اليها لا يخرج على هذا المعنى . ومن

خلال هذا التوليف يمكن تقدير دوره وتقييم هذا الدور وتحليل ما قام وما أخطأه أو ما كان يجب أن يقوم به وما وافق فيه الموضوعية أو الكلية أو الضرورة وما جانبها فيه ، وأية قيم كان عليها وما هي حدود مسؤوليته في حال التقصير . إن مجرد الافتراض بأن بعض « الأخطاء » أو « مهارة » بعض الأفراد هي الأصل الوحيد للاخفاق . أو النجاح أمر لا يمكن أن يقدم تحليلاً أو تقييماً صحيحاً ، لأنه ينطلق من تصور يبدو ، بقدر ما ، وكأنه يعول على « المصادفة » والمصادفات ، كما أشرنا ، هي عوامل من الدرجة الثانية ، كما لو أن فلاناً وفلاناً وجد تماماً في هذا المكان أو ذاك فارتكب هذا الخطأ أو ذاك أو قام بهذه المأثر أو تلك .

إن الإصرار على الأخطاء وحدها لا يمكن أن يفضي إلى غاية أكثر من التثبيت من أن الشخص المعني لم يكن على مستوى الدور المنوط به ، وإلى شكل من الفهم للأمور ، إذا كان صحيحاً ، فله قيمته ، ولكنه يظل ثانوياً بالنسبة إلى تحليل الواقع أو الوقائع وتفحص سلاسل الأسباب المعقدة وتصور درجة الوعي ، والفعل الخارجي من خلال نقاط التقاطع أو التصالب . . . الخ كما أن الأهمية المبالغ فيها التي تنسب إلى الأدوار التي قام بها بعض الأفراد البارزين تدل على العجز عن « موضعة » هؤلاء الأفراد وكفاءاتهم لدى قبلهم . بأعمالهم بشكل حاسم . ويدل هذا العجز أيضاً على أن الحكم عليهم يقبل قدراً من الجبرية يوازي أو يساوي الجبرية الموضوعية نفسها .

وإذا تجاوزنا وضع المسألة بهذا الشكل المبسط وأحياناً المشوه لحقيقة الواقع المعقد ، وإذا رأينا في العمل الناضج الصحيح الذي قام به هؤلاء الأفراد أو التقصير الذي بدر منهم سبباً يسهم في تكوين المجموع فنكون بذلك قد مضينا شوطاً أبعد من مجرد النقد أو التعميم إلى تقدير الامكانيات الذاتية لأعمالهم والتي بمقتضاها استطاعوا احتلال المناصب التي كانوا فيها وإلى دراسة الامكانيات

الموضوعية التي كانت بحوزتهم أو قيد تصرفهم ، وعندئذ ينتقل الموضوع الى صعيد اعمق ، صعيد التنظيم السياسي والوعي العام ووعي الطبقة أو الطليعة، وتشابك الاحداث الداخلية والخارجية... وبالتالي سلسلة العوامل التي يسرت وقوع الحادث التاريخي أو حالت دونه .. وعندها يكون التقييم لدور هؤلاء الافراد اقرب الى الموضوعية لأنه أخذ من خلال الكلية ودرجة الوعي ، وهو حكم يجتنب الكثير من عثار الفكر أو الهوى ويجعل مواصلة الجهد لبلوغ ابعاد الآمال أو تدارك الفرص الضائعة امراً ممكناً .



نظرة عامة الى دور الفرد البارز من خلال ماضينا القريب :

وتظل لهذا الموضوع اهميته وآنيته ، كوجه من وجوه الحياة العامة ، حياة كل شعب ، فيما تولاه رجاله البارزون فأصابوا فيه أو اخطأوا . ولئن كان تاريخنا الماضي بحاجة لأن تعاد كتابته من منظور هذا العصر واعادة تقييم ادوار رجاله ، فان تاريخنا المعاصر القريب ادعى للاهتمام والعناية لأن هذا الماضي القريب الصق يحاضرنا واقرب الى العظة والعبرة والتأمل من خلال مسيرة الحاضر .

ولا تزال معالجة هذه المشكلة في واقعنا المعاصر قاصرة عن بلوغ غاياتها ، لقرب الفسحة الزمنية التي تفصلنا عن اولئك الرجال وبالتالي لارتباط اسمائهم بحركات اجتماعية وسياسية بدل اكثرها من نهجهم ولا يعلم ماسيئول اليه مستقبلها ، فضلا عما يقتضيه ذلك من استقصاء ودراسات ومقارنات تتناول الحياة العامة والخاصة لهؤلاء الرجال .

ونحن في حدود هذه الدراسة العامة المحددة الهدف لا نطمح الى اكثر من رصد بعض الظواهرات البارزة المشتركة والتذكير بهذا الموضوع الهام ، لا سيما وأن ظاهرة خطيرة تستوقف النظر بدات تلف الفكر السياسي لدينا وتقوم على اغفال دور هؤلاء الرجال والتقليل من شأنهم أو الانتقاص من قدرهم أو تجاهلهم والتعفية على آثارهم دون تحليل أو تدقيق أو مراجعة أو تقديسهم وتحنيطهم دون الالتزام بنهجهم في الغالب ، وفي كلا الحالين يخرج هؤلاء الرجال من حيز الاهتمام والتقييم وحتى من التاريخ فتقطع بذلك سلسلة الاستمرارية التاريخية التي تلقي الضوء على الحاضر فكأن لنا كل يوم تاريخاً أو فجر تاريخ .

وأيّ كان الأمر فقد جمع بين هؤلاء الأفراد واقع متماثل تقريباً تسوده ايدولوجية تقليدية واحدة ، وهذا الواقع الذي اضطربوا أو تحركوا فيه هو واقع المجتمعات المتخلفة التي كانت ترزح تحت سلطة أو نفوذ استعماري ، مجتمعات لم تحكم لحمتها بعد ، وتحمل من اشكال الماضي وانماطه ما يشبه المتحف التاريخي: طبقات قديمة متأصلة متأسلة قراكة تلفها ايدولوجية تقليدية تجاوزها العصر ، وطبقات جديدة لم تستقم واحدة منها ولم تستقم لها قاعدة موضوعية أو وعي مستقل ، ومن خلال ذلك كانت ثمة قلة من المتعلمين أو المستنيرين تحمل تطلعات عصرية لم تتأت لها ذاتياً وإنما علقته عن طريق التشبه والمقارنة نتيجة اللقاء بين الشرق والغرب في ظروف تاريخية غير مؤاتية ، فغلبت عليها اللحظة الارادية دون أن تواكبها اللحظة الفعلية في الواقع أو اللحظة العقلية في عالم الفكر المفضي الى العمل . لهذا ، لم يكن أمامها ، بجانب بعض الدعوات الى التحديث الاجتماعي ، من هدف واقعي ممكن التحقق إلا المناذاة بالاستقلال وجلاء الجيوش الأجنبية أو انحسار النفوذ الاستعماري . وفي أثناء ذلك أو من خلاله كانت التصورات المستقبلية تغلب على مباشرة التحول ، وبكلمة ، كان العنصر الايدولوجي يتّسخم على حساب الواقع ليصبح بعد الاستقلال من المسائل الشائكة .

اذن ، كانت هذه القلة تصدر عن ايدولوجية عامة أو سياسية عصرية ، ولكن هل كانت هذه الايدولوجية ايدولوجية راسخة الجذور يمكن أن تنسب الى مجتمعات حاملها ؟ من المعروف انه كانت هناك ايدولوجية تقليدية تتفاعل مع اكثر من واقع قطري ومع أفكار العصر تبعاً لمدى تحسسه مسيرة التاريخ وما انتهت اليه الحياة العصرية ، وكذلك طبيعة قوى الانتاج أو علاقات الانتاج فيه وبالتالي مواقع الطبقات منه . فخرجت من ذلك أفكار وتصورات وتطلعات ، أحتوت ، فضلاً عن الامثالات الماضية تطلعات عصرية متفاوتة في نزوعها وتشوفها ، كقطعة الاسفنج التي تمتص وتفترز .

ويكاد أن يتفق معظم الباحثين على أن الملامح الأولى للبنية الأيديولوجية المشتركة على المستوى العربي تتمثل في ظاهرة التضخم الأيديولوجي . لقد عاش العرب فترة يؤسهم في عصر انحطاطهم والحكم العثماني ، ولكن هذا البؤس لم يترافق بتضخم أيديولوجي ، فقد كان بؤساً واقعياً وایدیولوجياً لأنه ما كان يعي نفسه وما كان يعي أنه بؤس . وابتداء من اللحظة التي امكن فيها لهذا البؤس أن يصبح واعياً امكن لصيرورة التضخم أن تبدأ ، وهذه اللحظة لم تكن إلا لحظة لقاء « الشرق » ب « الغرب » . ومع « تصدير » نمط الانتاج الرأسمالي الى الاقطار العربية محمولا على مد الموجة الامبريالية ، امكن للعرب أن يدركوا ، ببطء ، وتدرج ، ان عالمهم ليس هذا العالم وأن وضعهم ليس وضعاً طبيعياً وأن حضارتهم ليست هذه الحضارة . وبكلمة ، امكنهم أن يدركوا من خلال قانون التطور غير المتكافئ ومن خلال التفوق الملموس لمس اليد ، للفرقة الأوروبية ، انهم بأئسون وان يؤسهم لا حدود له .

وكان طبيعياً أن يكون محور الفكر والأدب في عصر النهضة الحديثة يدور حول سؤال واحد : ما الذي يقعد الشرق عن مجاراة الغرب ، أو بالتالي ، ما سبب تفوق الغرب وما هي طرق اللحاق به . وكان طبيعياً ايضاً أن تنصرف القناعة الى ان من الاسباب الرئيسية لتقدم الغرب هي تقدم العلم والصناعة وكانت هذه الحقيقة العيانية تقترن ، دون عمق ، بمختلف الانعطافات الأيديولوجية تبعاً للتكوين الشخصي أو العنقي أو المذهبي أو القطري للأخذ بها .

اذن ، كانت الأيديولوجية العربية الحديثة أيديولوجية « مستوردة » ، ولكنها على خلاف المستوردات الأخرى لم تكن تحافظ على شكلها ومضمونها ، وانما يطرأ عليها تبديل تبعاً لانغراسها في هذه الأرض أو تلك . ولئن كان الوجود ، كقاعدة عامة ، سابقاً للوعي ، فهو ليس مبداً مطلقاً ، وبالتالي فان التطور الأيديولوجي

العربي يؤكد الشق الآخر من اطروحة المادية التاريخية القائلة بأن الوعي قابل أحياناً لأن يتقدم على الوجود ، ولكن ليس على أساس التنبؤ بالمستقبل - من خلال الدراسة العلمية لقوانين تطور المجتمع والتاريخ - وإنما بفعل قوة المثال التي يرفعها مبدأ التطور غير المتكافئ الى مصاف القانون الموضوعي .

لقد امكن للايديولوجية الديمقراطية الليبرالية أن تتقدم زمنياً على الوجود المادي للبرجوازية العربية ، كما امكن للايديولوجية الاشتراكية - الاصلاحية او الثورية - أن تتقدم زمنياً على الوجود المادي للبروليتاريا . وحتى السلفيون وقعوا تحت تأثير الايديولوجية الغربية عندما وجدوا انفسهم مكرهين على اعادة تفسير التراث باتجاه ديمقراطي وباتجاه اشتراكي ايضاً .

ولكن ، اذا كانت جذور الايديولوجية لا تكمن في الواقع العربي نفسه وإنما في واقع المجتمعات الأخرى المتقدمة تاريخياً ، فهل يعني ذلك أن الايديولوجية العربية هي ايديولوجية طوباوية بالمعنى السلبي لهذا الوصف ؟ والواقع أن الايديولوجية العربية لا يمكن أن تكون طوباوية لمجرد أنها ايديولوجية حلم وليست ايديولوجية واقع ، لأن الحلم الذي تنشده هو واقع ، ولكن في المجتمعات الأخرى . اذن ، فالايديولوجية العربية لا يمكن أن تكون طوباوية بسبب الهدف الذي تضعه نصب عينها ، وهي لن تكون كذلك إلا اذا عجزت عن رؤية الخطوات العملية الأساسية القائدة الى الهدف التي تتمثل في الايديولوجية نفسها . ومن المحزن أنها اخطأت هذه الغاية ، على الأقل ضمن منظور هذا الجيل ، فبدت كالايديولوجية الألمانية ، التي تحدث عنها ماركس وانجلز : متدنية منحنية ، في العديد من مظاهرها تضخمها المرضي ، الى طبقة ضبابية صوفية تحجب الواقع وبالتالي تبرره وتكرسه بدلا من أن تكون الاداة الثورية لتحويله .

أما الايديولوجية التقليدية الموسومة بمؤثرات فترة الانحطاط، فلم تكن ، هي الأخرى ، ثابتة ولكنها كانت تتحرك في مواجهة التحديث أخذاً ببعض معطياته التي تستطيع هضمها مع بقائها ايديولوجية تقليدية ، محاولة انكارها التقليدي للآخر الى تعويض استكفائي عاجز في الواقع ، فغلقت منافذ العقل الناقد ، على ضيقها ، عن تأمل بؤسه الحقيقي ، وبالتالي « عوضت » غيبياً عما يجب أن يتحقق فعلياً ، مبررة الفوارق الحضارية بالاختلاف لا التخلف . في حين أن تبني إحدى الايديولوجيتين العصريتين : البرجوازية او الاشتراكية ، كان يستدعي اعداد الخلفية العقلية التي عرفتتها تلك المجتمعات . وتبعاً لذلك يمكننا أن ندرك حقيقة الدوافع الى نشوء الوعي التقني الصرف الذي يتجاوز مفهوم الايديولوجيات او ، بالأحرى ، يمكن أن يندمج ، ولو الى حين ، مع اية منها .

ومن خلال هذا المنظور ، كانت الايديولوجية العصرية ، التي لا تقوم على واقع ذاتي ، عاجزة عن الحلول محل الايديولوجية التقليدية رغم ماكان بينهما من محاولات امتصاص متبادل وتمثل لم تسفر إلا عن تشكلات غير متجانسة تسمى نظائرها في الجيولوجيا « التشكلات الكاذبة » . وكان من شأن بعض المؤثرات الآتية ، التي تتعاقب بين فترة وأخرى ، أن ترد كل شيء الى موقعه الحقيقي .

وضمن هذا الإطار ينبغي لنا أن نضع ، لا الافراد البارزين فحسب وانما الجمهور ايضاً .

لقد جاء معظم الرجال البارزين العرب في وقت كانت فيه الوطنية منطلقة فأخذوا من الشعب تأييداً هائلاً وسهلاً نسبياً ، ولكنهم لم يؤدوا ، في مقابل هذا التأييد ، الثمن في صورة مؤسسات راسخة للشعب تمكنه من المشاركة الحقيقية ممثلة في هذه المؤسسات ،

وبعبارة أخرى ، كان هناك نوع من الاندفاع العاطفي الجماهيري لتأييدهم لأنهم عبروا عن تطلعات قومية ، ولكن ، لم يكن لهذه التطلعات مايسمح بتجسيمها ويؤسسها ، ويسمح لها بالصمود للتحديات التي تجد من خلال عملية التطور .

ولقد كانت المأساة أن معظم تلك الحكومات التي استقلت بلدانها لم تكن تتوافر لها الروح المسؤولة . كانت تعيش الاستقلال ولكنها لا تبذعه ولا تطوره ، وكل شيء يجري وكأن الاستقلال أصبح نوعاً من الهدية غير المأمولة والمعتبرة غاية في ذاتها ، رغم أن الاستقلال الحقيقي هو المسؤولية ، وكل شعب لا مسئول تجاه مصيره لا يمكن أن يكون سيداً مستقلاً . كما أن معظم تلك الحكومات ومعها الكثيرون من رجال السياسة والفكر السياسي كانوا يستخفون بأثر الايديولوجيات الانفعالية والشعارات الفضفاضة ، صحيح أن الأمر ، في الأغلب ، أمر افكار تستمد قوتها من ينباعها الانفعالية ، افكار عصية على التأثير بأية محاكمة أو تجربة أو حقيقة ، ولكن هذه الصحة جزئية فحسب وكان بالإمكان - وهو ممكن دائماً - اكساب العجينة الايديولوجية الرخوة بعض صلابة الوعي المفتني بالبصيرة والعلم ، وتلك رسالة كان جديراً بأن تحمل كما أن محاولتها لم تكن بالمطلب المستحيل . وصحيح ايضاً أن المعلم نفسه في حاجة ماسة لمى أن يتعلم ، وانه عاجز عن التحرر المطلق من افكار قبلية تؤثر في توجيه استدلالاته ، ولكن هذا ايضاً ليس على القدر الذي يتصوره « الايديولوجيون » من الشمول ، ويظل في المستطاع بلوغ الموضوعية النسبية . ولئن كانت الموضوعية المطلقة مثلاً اعلى لا سبيل اليه ، فذلك لا يصلح أبداً ذريعة تبرر الخضوع الطوعي لسلطة « ايديولوجية » شمولية مطلقة هي الاخرى . ومن يفعل ذلك يكن كمن يفرق نفسه طوعاً في البحر ليجتنب الابتلال برشاش امواجه .

وليس لنا ابدأ أن نتهم اناس العصور الخوالي بأنهم لم يرتقوا
الى مثل اعلى لم يكن يتطابق مع ظروف زمانهم ، ولكننا لن نكون اقل
يعداً عن المنطق اذا نحن نقلنا مثلنا الاعلى الراهن الى ذلك الزمان
وحاولنا أن نكتشفه فيه . كما أن رد تطلعات وعينا اليوم الى تطلعات
عصر خلا محاولة اصدق وصف لها هو الرجعية .

اجل ، في غياب الطبقة التاريخية طرحت جميع الافكار العظيمة
في : الحرية والقومية والوحدة والديمقراطية والاشتراكية . . . ولكن ،
في التطبيق وفي افضل الحالات وافضل الرجال ، كانت هناك
تمعشات بل قل استحالات ، واحياناً كانت هناك فواصل . وكان
يمكن الخروج على هذه المفاهيم في كثير من الاحيان ، أي كان هناك
التزام بقضية فكرية وعدم الالتزام بهذه القضية في التطبيق . ولعل
ذلك كان المعيار الحقيقي في الحكم على بعض التجارب والاشخاص
للوصول الى النسبة الحقيقية أو النسبة الطبقيّة لهذه القيادات
في الصراع الفكري . واعتقد أن النقطة المحورية في جميع السلبات
التي رافقت ذلك الفكر وحامله ، عندما وصلوا الى مراكز السلطة
والمسؤولية ، هو عدم الايمان بحركة الجماهير المنظمة أو الخوف
منها ، ثم ما يترتب على ذلك من عدم تمكين هذه الجماهير المنظمة ،
عملياً وفي نهاية المطاف ، من أن تشارك مشاركة ايجابية في ادارة
شئون البلاد عن طريق ممثليها الحقيقيين .

ولغياب الطبقة التاريخية ايضاً وعدم التزام هؤلاء القادة
أو الساسة بمنطلق ينبغي أن يفرض منطقاً الى غايته كان التقليل
وانصاف الحلول والطرق الثالثة ، لأن تصورات هؤلاء القادة أو
الساسة كانت عملياً وموضوعياً غير موجودة أو ممكنة ، ولم يكن
لديهم تخيل أو تصور لمجتمع موحد جديد .

وكان بعض هؤلاء القادة الذين حملوا مثل هذا الفكر أو التصور يقومون في خطأ عندما يعتبرون الفكر والتجربة (النظام) شيئاً واحداً مع انهما شيئان متميزان واعتقادهم هذا لم يكن يجد تغطية له إلا في انتقائية ذرائعية تتجاوز الفكر بأن تخضعه أو تضعه في خدمة التجربة (النظام) . وقد كان ذلك يجبرهم الى الخشية من أن يتغلغل الفكر بين الناس ، أي أن ينزل هذا الفكر الى الجماهير ، كانوا ينادون بالثورة ، ولكنهم لا يريدون الثورة « التحتية » لأنهم حريصون على حسم قضايا الثورة بانفسهم ، وهذا ما وجد من يسميه « أصالة » .

وهكذا أصبحت القرارات العلوية ، على الرغم من تقديميتها ، تشكل بديل العمل الجماهيري والديمقراطي ، فتتلقفها « الطبقة الجديدة » التي نشأت عن التخلخل الطبقي وغياب المشاركة الشعبية ، وتفرغها من مضمونها في كثير من الأحيان . ورغم أن بعض القيادات كانت في مجملها قيادات تقدمية واختياراتها تقدمية إلا أنها ظلت ، في النهاية ، مجرد افراد محدودي الامكانيات والقدرة بالقياس الى امكانيات وقدرة الجماهير الشعبية المنظمة . وكان لذلك ، على صعيد القائد أو الفرد البارز ، أن زاد في تركيز السلطة في يديه ، وبالتالي ، حدّ من قدرة الجماهير على المبادرة ومكن هذه « الطبقة الجديدة » من محاصرة النظام و « التهام » المنجزات .

وقد يكون بعضهم حقق انجازات تخوله ، بحق ، شعبية ما ، ولكن هذه الشعبية ، غير السائلة أو المسئولة في غالب الأحيان ، كانت تحمله على أن يعتبر القرارات الحاسمة منوطة به فيتحاشى الدراسات والآراء ولا يقيم نسقاً أو نظاماً من الاجراءات التي يقتضيها القرار أو تقوم به بعد صدوره .

وبالمقابل ، كثيراً ما كان يرافق ذلك قبول الجماهير أو أكثريتها فكرة تفويض مطلق لفرد أو فئة ، وهنا ينبغي لا الوقوف عند الفرد أو الافراد البارزين وانما ينبغي الوقوف عند القوى الجماهيرية أو اصحاب المصلحة تجاه تعاطف العامل الذاتي المتمركز في شخصية القائد . وعلينا أن نجد الخيط الموصل بين الموقف الايديولوجي للقائد الذي استثار به الجماهير وانتقال هذا التصور الى الجماهير واعتناقها له والتعبير عنه حماسياً وعاطفياً وحلماً . . . ثم الانتكاس والارتكاس عندما يتضح لها ما في تصوراتها واحلامها من مبالغة أو وهم . إن ما اصاب الفكر والقادة في جدلية التطلع والواقع اصاب ، على صعيد آخر ، الجماهير وكانت له انعكاسات مأساوية .

إن المواقف السياسية التي كان يملها حدس القادة كانت تتجاوب مع ما يتحرك في اعماق الجماهير ، وكانت الكلمات تستجيب لمثل هذه العواطف ، وقد يكسب القائد الذي يحسن التعبير عنها افضل من سواه . وكان القائد أو رجل السياسة البارز يملك حرية ذاتية في المزاجية بين دعوته والظروف الموضوعية المتأخرة من سياسية واقتصادية واجتماعية ، ولم تكن هذه المزاجية ، بالبداية ، تحظى تماماً بالنجاح المطلوب ، فكان على القائد باستمرار أن يخطب ود الجماهير بتحريك ما يمكن في اعماقها دون أن يوفق للتبديل في حياتها بحيث تتوافق العواطف مع الحقائق الموضوعية أو الواقعية .

ومثل هذا الواقع يسر للرجال السياسيين ، وبالتالي لبعض الأحزاب أو التنظيمات السياسية ، في السلطة أو المعارضة ، أن تترجح بين المثالية المجردة والمناورات المحضة ، وكانت دائماً تعود الى محاولات التوفيق والحلول الوسط .

إن تجاهل لعبة القوانين العامة وحزمة الوظائف الاجتماعية ودلالاتها اللفظية أو التعبيرية ، من شأنه أن يمنع الوصول الى مرحلة النجوع وابرار حياة الجماعة عن طريق عمليات المقارنة ومحاولة التصحيح ، لأن المجتمع لا يستجيب حقاً ما لم يدخل الفعل الخارجي في الحزمة الداخلية للوظائف والرموز المعبر بها .

وكان للجماهير ، بالمقابل ، احساس او وجدان مواز ، كان يبدو في اذهانها على شكل حاجة الى انسان يعبر عن جميع الاحزان والمطامح والآمال ، وباختصار ، عن كل مايضطرب به عصرنا في اعماقه . وكان لا بد أن يبرز هذا الرجل الذي يستجيب لهذه الاختلاجات من الشكوك والآمال اللاهبة ، كان لا بد أن يخرج من عزلة الروح وعزلة التاريخ حاملاً حل اللفز الذي تطوق رموزه الحية الجميع ، وكان لكل جماعة أو فئة رجلاً تخلع عليه اشواقها وتحمله همومها مرتقبة معه حل هذا اللفز .

وهكذا قامت لبعض الحكام مكانة كان للاثارة دور كبير في تضخيمها ، لأنها في المرحلة الأولى لاقت جمهوراً طبعاً يثق ويؤمن ويتحمس . وكان يكفي الجمهور بأن يمتلك الرجل البارز مواهب خطابية وان ينفذ من خلالها الى اشواقها وآمالها وأن يصوغها صياغة تقرب تحقيقها الى الازهان حتى تسدل غشاوة لا تميز بين ما يحققه وما يعد به فالمستقبل يعاش نشوة تصله بالماضي ، تجاوزاً للحاضر أو انكفاء دونه . ومثل هذا الجمهور لا بد أن يستشعر سعادة لأنه تجرد من حقوقه وتملكته نحو زعيمه نزعاً « فيتيشية » تخضعه لانجذاب واستغراق تمليهما عبادة وجه ما . وهكذا نجد أن « عبادة الشخصية » ظاهرة معقدة تجد جذورها في ماض وايدولوجية وواقع اجتماعي معين واسهام ممن يحيطون بالشخصية ويتملقونها ويذكرون بها وكأنها خبز الصباح . ويقابل ذلك من الجمهور التأييد والرضى المبالغ فيه ، والمشبّه بالحاجة الى الأب .

ولئن أساءت هذه النزعة الى الجمهور فانها افسدت على الرجل البارز ملكة التقدير الصحيح للواقع ولامكاناته الشخصية وادخلت في قناعته فكرة خطرة بقدره لا يملكها وعصمة لا تيسر للانسان فان ، لأن الشعب خلع عليه من اشواقه ماخلعه من نفسه .

ولكن واقع هؤلاء الأفراد هو أيضاً واقع التعارض بين الرؤية والارادة والحقائق الموضوعية وحسن التعامل معها ، فالكثير من اخفاقاتهم ينبغي أن يفتش عنها في غير اشخاصهم ، دون أن يقلل ذلك من مسؤولياتهم ، ولعل انجلز يصور لنا شيئاً من واقع بعض اولئك الأفراد عندما يقول :

« اسوأ مايتعرض له زعيم حزب سياسي متطرف هو أن يكون مضطراً لاستلام السلطة في ظرف لا تكون فيه الحركة قد بلغت ، بعد ، تمام نضجها ، لتتم هيمنة الطبقة التي يمثلها . لأن مايمكنه عمله ، في هذه الحال ، لا يتعلق بارادته وانما يتعلق بالمرحلة التي بلغتها المنازعة بين مختلف الطبقات ودرجة تطور شروط الوجود المادية والانتاج وكذلك التقلبات التي تقرر ، في كل فترة محددة ، مبلغ تلك المنازعة .

إن مايجب عليه عمله وما يتطلبه منه حزبه لا يتعلق به دائماً وانما يتعلق بدرجة النضال الطبقي وشروطه . انه مشدود الى التعاليم التي بنىها والمطالب التي طرحها ، حتى ذلك الحين ، ولكن تلك التعاليم أو المطالب لم تصدر عن العلاقات الآنية للطبقات الاجتماعية القائمة بقدر ما صدرت عن تفهم الاتجاهات العامة للتطور الاجتماعي والسياسي . وهكذا يجد نفسه ، بالضرورة ، أمام احجية لا حل لها : إن ما يمكنه صنعه يناقض كل عمله السابق ، مبادئه وجميع تقاليد حزبه المباشرة ، وما يود عمله ازاء ذلك غير قابل

للتحقق ، وبكلمة ، فهو مضطر الى ان لا يمثل حزبه وطبقته وانما الطبقة التي تكون الشروط ناضجة لممارسة سلطتها . وهو مضطر ، في سبيل مصلحة الحركة ، ان يدافع عن مصالح الطبقة الغريبة عنه وان يهدد طبقته بجمال ووعد وان يطمئنها بأن مصالح تلك الطبقة الغريبة هي مصالحها الخاصة . ومن يقع في هذا الوضع الخاطيء فهو ضائع لا محالة . »

ومن يقابل بين واقع وظروف بعض القادة وبين ما اورده النص المذكور يجد الكثير من وجوه المطابقة ، لان المجتمعات العربية لم تحظ بطبقة كاملة التكوين والوعي وبالتالي لم تكن مصالحها هي التي تؤخذ في الحسبان وانما كان هناك تصورات نظرية ووقائع لا تتوافق معها ، ومن هذه الزاوية كان هناك جمهور لا تنتظمه طبقة وان تكن تنتظمه فاقّة أو حرمان ، لا يتصور الممكن من خلال سياق تطوري ، هو صانعه ، وانما يتصور الاهداف أو الرغائب في حلها المثالية أو المطلقة ، بازترداد الى صور الماضي الزاهية أو تطلع الى صور الحضارة الراهنة ، وفي كلا الحالين لا يعدو ان يكون مايشده صورة متخيلة لما يجب ان يكون دون السؤال عن ماهيته وسبله . لهذا سرعان ما تعود المشاققة والمنازعة بين هذا الجمهور أو افراد هذا الجمهور وبين بيئتهم وبينهم وبين انفسهم .

لقد بدا للانسان العربي أن حاضره لا يليق بما الجزه أو حققه اجداده كما أنه لا يليق بما تحققه الانسانية المتقدمة فيمضي في طريق ذي اتجاهين . ورغم أن الحاضر ليس خلواً من الايجابيات وحتى بعض المآثر والبطولات ، فقد اختلعت الأمور في ذهن العربي لتعارض الرموز المجسدة في واقعها لما رسمته في الخيال عن نفسها . لهذا كانت صور الشخصيات السياسية تترجح بين الصورة المثالية وما يمكن أن تنتهي اليه في معترك الأحداث والتقلبات والظروف الموضوعية المعقدة والمؤثرات الخارجية المبهطة ، فاذا البطل أو الرجل البارز

غير المحصلة التي افضت الى ظهوره وبالتالي لا يعود أحد يتتبع خط سيره ، فكأنه القي بمظلة ، وهكذا تكون البداية والنهاية غير معقولتين .

وهكذا لا تعود تلاحظ مسيرة تطوره ولا أحد يهتم بها ، لأن كل شخص في مركز القيادة إنما يقاس أو يقارن بالنموذج من الماضي الزاهي أو الحاضر المتقدم : ماذا عمل وماذا كان عليه أن يفعل . وقد تشترك الأمم كافة في ذلك ، بيد أن المفالة واغفال الواقع أو الغاءه هو الظاهرة الخطيرة ، لأن الحكم عليه في البداية يناقض الحكم عليه في النهاية . وفي فترات التقلبات السريعة ، كما حدث في الكثير من الاقطار العربية ، فما كان أيسر من اسباغ الصفات وانتزاعها .

ولعله كان ، في كل ذلك ، من صراعات الأخلاق أو الضمير الشعبي أو الهيجانات العميقة ما كان يدفع الى ترجي تبدل القائمين على الأمور دون حكم موضوعي عليهم لما عجزوا عن تقديمه ودون تقدير مسبق لما يؤملونه من سواهم ، أي أن هذه الاندفاعات لم تكن تستند الى تقييم سياسي مبرر . وهكذا اصحت كراهية من عيبه بالأمس تواكب كل خطو جماي ، كالذاهيات الغاديات ، يتبعن أو يفارقن موكب عيبه أو زفاف . ويتم ذلك خلل عملية استهلاك للمعتقدات والقيم الثقافية والاسباب الموضوعية وحتى الاخلاقية يقول جالك بيرك :

« إن العنف اللفظي الذي يستفيض لدى العرب وقدرتهم على الشتم والتمجيد ليس من شأنهما إلا اعطاء صورة عن هذه الاندفاعات التي تتجاوز الاجتماعي والأخلاقي والسياسي وحتى التاريخي ، كما أنها تعبر عن قلق الإنسان أمام نفسه . »

وإذا ظل الإطار الاجتماعي ، اجمالاً ، هو نفسه ، وهذا ما كان يتم غالباً ، فإن الهيجان النفسي والمعنوي والاهواء الجامحة تزداد ضراماً ، لأن هذه القوى المنفلتة من عقل النسبي في التاريخ ، ترتكس وتكمن ثم تشرع في المطالبة بأن يعاد النظر في تصور المستقبل أي أن يعاد النظر في : الافراد والافكار والمؤسسات ، ولو تمت التضحية بكل ما صرف أو انفق أو بذل لاجادها. ويخطيء من يظن أن بالامكان صنع التاريخ من خلال ذلك ، لأن مثل هذا « الصنيع » لا يعدو أن يكون هو نفسه نهاية التاريخ .

ولا عجب اذا رأينا أن معظم الرجال الذين اعتلوا موجة الحركات السياسية قد انتهى أكثرهم نهاية مأساوية أو عفي على آثارهم أو لفتهم ظلال الاهمال والنسيان أو لحقت بهم حتى قبورهم جميع الأخطاء ما اقترفوه ومالم يقترفوه واعتبروا مسئولين عن جرائم لم يرتكبوها كما نسبت اليهم ، قبل ذلك ، امجاد وانتصارات لا يستحقونها أو لم يصنعوها .

وارانا مضطرين الى التنويه ، ولو كان فيه مايؤلم ، بما يقول بعض الباحثين من أن من عادة الفرد المتخلف لجوئه الى الحقائق المطلقة التي سرعان ماتصبح غير مطابقة لواقع متغير . وهل يكون لب التخلف إلا أن تفضل الجماعة انقاذ المطلقات بانتحار الأفراد عوضاً عن انقاذ الأفراد ولو ضحي بالمطلقات ؟ أن أبرز علامات التخلف أو التأخر ، لدى الأفراد والشعوب ، هو تخلف الوعي عن الواقع ، وأن دور الشعوب في وثباتها ودور الأفراد البارزين في ممارستهم ادوارهم التاريخية ، هو ، في جوهره ، رفع الوعي الى مستوى الوضع التاريخي ، لأن في ذلك فهماً لذوات الأفراد واجابة عن مشاكل المجتمع وتحقيقاً لمرامي الأمة . قد يجد رجل السياسة نفسه ، في بعض الحالات ، مكرها على المراهنة بأن بعض الاحداث واقعة لا محالة ، في أجل محدود من الزمن ، وقد يحشد قواه وقوى انصاره برسم

تلك المعركة ولكن هذا الاحتمال محذور على رجل الفكر اذ لا يمكنه إلا ان يتوقع تعقيدات الواقع وإلا أن يتثبت من مساره العميق .

ورغم ذلك ، فان ما أحاق بمعظم هؤلاء الرجال ليس سبباً كافياً لهذا التجاهل والاغضاء ، لهذا لا بد من اعادة النظر فيما اتوه وتمحيص ما تم تجاهله أو الغض منه . واذا كان لا بد من كلمة حق تقال ، انصافاً للكثيرين منهم ، فهي أن الاحلام التي راودتهم أو حملت لهم لم يكن بالكافي وعيها حتى تتحقق بالفعل ، لأن للفعل طريقه في وعي الطبقة كذات وكموضوع للصيرورة . وهذا امر التبس على الكثيرين واقعاً وانعكس في الفكر إشكالا ، فكان منه الحيرة والتردد وبلبله الأهداف ، وما تخلفه من وعي نظير لها طبع بطابعه النفوس فلم تخرج عن حيز المراوحة . وكان من عواقب هذا الوضع أن وقر في اذهان الكثيرين العجز المسبق عن التأثير في الاحداث بله صنعها ، فوقعوا ضحية مؤثرين : قصورهم الذاتي وقصور الوعي العام واضطرابه وتشوّهه ، وذلك لأن الطبقة الموعودة بالمستقبل لم تعلن ، في العالم العربي ، عن سر وجودها الكامل لتشكل بوجودها الواقعي ووعيها الانحلال الفعلي للنظام أو الانظمة التي سبقتها ، وبالتالي لم تحظ النظريات الكاشفة عن حقيقتها ومراميها بأن تكون المنارة الواضحة إلا لدى قلة من الناس . ولم يرتبط هؤلاء الرجال بالتحول أو الثورة ، أو بالرغبة في أحدهما ، إلا بروابط واهية غير مفهومة لم تكن في جوهرها إلا التعبير الواقعي أو المنزع الإرادي عن الفكر المضطرب الذي كان يمضي في ردود فعل آنية تعمل وكأنها مجموعة من المصادفات .

لقد مر الكثيرون من هؤلاء الرجال في خيال جيل لم يشعر بالاستمرارية قدر شعوره بالانقطاع والانقسام . وكلل الأحلام التي لم تتحقق أو الاحلام المزعجة ينأى المرء عن استعادتها ، في حين أن الحاجة الزمنية تملئ بشأنها غير ما يمليه الاحساس المباشر ازاءها .

اذ لا بد من استعادتها وتحليلها لأنها مرحلة من حياة الأمة وإن تكن لها نواقصها ومنغصاتها . كما انها مرحلة من مراحل تطور الوعي العام الذي يحتاج بدوره الى التحليل والتقييم حتى يستقيم أمره بشكل اصح وادق واكثر شفافية ، ومادام الحاضر لا يمكنه ان يلغي الماضي لأن هذا الماضي بعد من ابعاده ، وانما يتم تجاوزه جديلاً باسقاط ما يرث منه واستبقاء ما يعين على مواصلة الطريق .

ولهذا السبب . ينبغي لصورة اولئك الرجال ان تظل قيد التأمل ، فأية ظروف موضوعية اطلعتهم واية امكانات كانت لديهم واية اخطاء ارتكبوها حالت دون نجاحهم ، وهل كانت من الجسامة بحيث بدلت من سياق الاحداث وكيف كان ذلك ، ولم انعدمت القدرة على عدم تمكينهم من اتيانها ، وفي الحال المقابلة لماذا قعدت بهم همتهم عن بلوغ ماكانوا يرجونه ، مع استجماعهم الرغبة والطموح وما هو مكان الحادث العارض أو الطارئ أو الاحداث الخارجية أو المصادفات في تبديل بعض السمات الجزئية أو الأساسية لما كان يؤمل لسياق الاحداث . وتبعاً لذلك فلا مناص من التعرف على جميع الظواهر الايجابية والسلبية وربطها جديلاً بالسياق التاريخي في ملاساته المعقدة وابرار العلاقة الجدلية بين أثر الفرد وأثر الظروف الموضوعية بغية وضع الاحداث موضعها من الكلية والصيرورة التاريخية ، ووضع الرجل البارز في حدود مسئوليته كفرد .

إن ظاهرة تحميل هؤلاء الافراد المسئولية كلها ومن ثم استبعادهم من منال الفكر والتقييم وتناسي ماكان لهم من دور أو أثر أمر ينم على ظاهرة سلبية أو مرضية تشبه فقدان الذاكرة . وفضلاً عن ذلك فهذه الظاهرة تخفي وراءها داء امض وادهى ، اذ تنطوي على النظرة الى هؤلاء الافراد بمعزل عن التنظيم السياسي الذي كانوا يتولونه أو الجماعات التي كانت تظاهرهم أو كانوا يمثلونها . ولقد اعطت الحياة اكثر من دليل ، بلغ حد اليقين ، على

أن البنى التي قاموا عليها كانت تحمل بذور الوعي القاصر نفسه والعجز والتردد نفسيهما ، وكانت تحمل بذور الخطأ الذي ارتكبه هؤلاء القادة . كما أن زوال هؤلاء الافراد عن مسرح الأحداث ، بسبب أو بآخر ، لم يبدل من الأمور شيئاً ولم يق من الوقوع في اخطاء مماثلة ، رغمًا عن أن بعضهم كان يتمتع بشعبية غامرة وبتأييد جماهيري كبير . وهذه الظاهرة تدعو لتأمل درجة الوعي التي بلغت تلك الهيئات السياسية الوسيطة وحتى الجماهير نفسها ، وهو موضوع كبير ولكنه يظل جديرًا بالدراسة وحاجة ملحة يقتضيها الحاضر كما يقتضيها التطلع الى المستقبل .

إن ربط الخيبات أو النكسات أو المصائب بافراد معينين يقصد منه أحيانًا اخفاء مسئولية الآخرين ، على مختلف المستويات ، الذين كانوا يشاركون في تلك القرارات السياسية أو الاجتماعية أو يدفعون اليها أو يوحون بها أو يؤيدونها . إن المشاركة في الخطأ ، بداية أو تقبلاً ، ومحاولة التملص من الاعتراف به ، تشكل وجهاً من وجوه الوهن المعنوي الذاتي كما تمثل عدم الرغبة في ممارسة النقد الذاتي ، وبالتالي انعدام الرغبة في تصحيح الخطأ وسد الثغرة التي ينفذ منها الخطأ والرضى بالواقع الراكد . كما تنطوي على عملية تمويه عن طريق الإيحاء بأن الحال قد تبدلت أو ستبديل باستبدال فلان بفلان ، أي بزوال « السبب » أو « الأسباب » الداعية لها والتي تتلبس عادة شخصاً بعينه أو عدة اشخاص باعيانهم ، ومن ثم تعطى البراءة للجميع . وهذا الشعور « المريح » أو الضمير « المطمئن » يعفي من محاسبة النفس جميع الذين اسهموا مع « الضحية » أو « الضحايا » في الحياة السياسية من منظمات وهيئات وحتى من جمهور ... وبذلك تفتقد العلاقة الجدلية بين الدور الذي يلعبه الرجال البارزون وبين الواقع بضروراته وبين درجة الوعي لدى المنظمات والهيئات السياسية والجماهير المؤيدة لها .

وبالمقابل فثمة سمة عامة تكاد أن تكون مشتركة بين معظم هؤلاء الافراد البارزين ، ولعلها تعود في شق كبير منها الى شيء من الايديولوجية التي لفت حياة امتنا حقبا طويلا وعششت في الضمير أو اللاوعي ، والتي من شأنها أن تزين ، عند قصور الوعي أو الفعل ، هدهدة بالأمل أو الحلم غير المفضي الى العمل ، كما تأتي تعويضاً عن القصور الذاتي والكوابح والمثبطات الداخلية أو الخارجية .

وهذه السمة تشوه ما يجب أن يقر في النفوس ، من مفهوم عن رجل الدولة ، بما في ذلك نفوس اولئك الافراد البارزين . إن رجل الدولة البارز هو من يتناول الواقع بالتبديل ويمارس فاعليته فيه ، وهدفه الأول بناء الممكن ، ويشعر بأنه مسئول عن الحسن والسيئ ، اما من يعتبر نفسه صاحب رسالة علوية لا يأتيه الخطأ ، أو يعتبره الناس كذلك ، فلن يدور في خلدته إلا اقتسار الواقع ومحاولة « خلقه » من جديد ، توهما ، وهو كمن يؤمن بالكلية الغيبية وبامكان بلوغ الانسان غاية الكمال المثالي بغائية حتمية وكذلك المجتمع ، وهو امر غير معقول فما من شيء يتحقق دون جهد الناس وسعيهم ودون خطئهم وصوابهم . وهكذا نجد أن رجل الدولة الأول يهتم بالفكر لنفعها والثاني لـ « حقيقتها » المثالية ، وبين نشدان الكمال المثالي الذي يتجاوز الواقع تصعيداً وتعالياً ، أو تجافياً ، وبين مواجهة هذا الواقع واستخلاص الحقائق القابلة للتجسد في حياة الناس ، بون شاسع .

وكان من شأن الفلو في تعظيم الدور الذي القاه « القدر » على عواققهم ومن شأن استشرائه أن ملك نفوس بعض اولئك الرجال ما يشبه الهوس التنبؤي ، فطلعوا على الناس بحلة اسطورية ، كأنها افلتت من غياهب العصور ، أو كأنها جواب التساؤل الحائر العاجز الكامن في اللاوعي . اما الحلة الواقعية الموضوعية فلم يكن بالمتاح

لها أن تتحقق وتأخذ في شخص الرجل البارز قواماً ولصاباً ، مالم يكن هناك سياق تطوري أو ثوري يمكن تلمسه والاهتداء به . وقد كان هذا السياق مغيباً أو مطموساً أو جنينياً ، وفي أحسن الاحوال لم يكن يأخذ سوى شكل ارهاصات أولية ، وتبعاً لذلك لم تنطبق على أولئك الافراد صفة رجل الفكر العظيم ، وهو الذي يهيء اذهان للناس للتغيرات الاجتماعية الثورية التي هي في طريقها اليهم ، او رجل الفعل العظيم الذي ينظم النضال لصالح الطبقات أو الفئات الاجتماعية الموعودة بالمستقبل ولا صفة « صانعي الأحداث » لأن الحياة بعدهم لم تتغير كثيراً عما كانت عليه قبلهم .

وقبالة هذه السمة المشتركة ثمة ظاهرة أخرى تستدعي الاهتمام وتعلق بكيفية استخدام الذكاء والارادة من قبل هؤلاء الافراد في مواجهة الضرورات الداخلية والخارجية ، الذاتية منها والموضوعية واستخلاص الفعل التاريخي من خلالها . إن انتصار الذكاء والارادة ليس من شأنه اطلاقاً انتهاك حرمة الضرورات الطبيعية والاجتماعية ، وليس من شأنه تجاوز ما تقتضيه مواجهتها ، وانما يوفر مجهودهما اماكن الانتصار أي قيام أوضاع يستند إليها التحول ، تحول ما هو « ممكن أن يكون » الى ما هو « كائن » ، وهذا مانعنيه عندما نقول ، بشكل رجعي المفعول ، بان المستحيل قد تحقق .

ولعل من اشد فواجع تاريخنا المعاصر ايلاماً هي الفواجع التي كانت تصدر عن « الاحلام السعيدة » والصراخ بكلمة « مستحيل » فكان النقيضين قد تلاقيا ، وكأن هناك جبلاً يتحرك بإشارة من البنان وآخر لامزحزح له . وبسبب من هذا الوعي البائس كان الهروب الى الأمام اسقاطاً للرغائب أو كانت الطاقات والموارد الكافية للانتصار لا تحشد إلا بعد فوات الأوان .

واذا كان هناك من أمر خلقي يصح في جميع الفترات التاريخية، فإن هذا الأمر هو الوعي والفعل في اللحظة الحاسمة أو الملائمة حتى لا تضيع الفرصة المتاحة . إن فرص الاختيار محدودة ، وكل قرار باختيار ينطوي على تشييد جديد لبناء الذات (الكيان الانساني) والمجتمع . وان كل تجربة رشيدة انما تهدي اليها قوانين التطور وتجارب الأمم وحسن فهم الواقع والاستفادة من امكانياته ، وتهدف هذه التجربة الى تحقيق السيطرة والسيادة على المشاكل الملحة . وهذا هو الفعل التاريخي الذي يمكن من خلاله النظر الى ادوار الافراد البارزين .



الخاتمة :

لقد طرأ على مفهوم الرجل البارز في عصرنا ما طرأ على المفهوم السياسي العام من تبدل نتيجة تعقيد الحياة العصرية وتوسع دور الدول في المجتمع المدني واحتياجها لتصور « مشروع سياسي » أشبه بالمشروع العلمي ، واعتمادها ، في توافر المعلومات والقرارات ، على عدد أكبر ، بما لا يقاس من الخبراء والاختصاصيين في كل مجال ، الأمر الذي جعل القرار السياسي رهنا بخيارات غير سياسية تملئها تصورات أو مصالح جماعة أو فئة من الباحثين أو التكنوقراطيين . ولئن ظل مفهوم الايديولوجية السياسية هو السائد أو المهيمن ، إلا أن عجنته بدأت تكتسب بعض الصلابة العلمية . وكثيراً ماتجىء هذه المادة المضافة معدلة لتلك الايديولوجية السياسية وقد تتجاوز ذلك حتى لتحرفها عن منحها الأصلي . فنحن ، إذن ، إذا جاز التعبير ، أمام شكل جديد من ثنائية السلطة ، ولو بدا الأمر ظاهراً على غير ذلك . ولهذه الظاهرة الجديدة نتائجها المباشرة والبعيدة المدى ، ولا سيما في منعكساتها على حياة المواطنين والمجتمع ، أي على ما يترك لهم من حيز للمشاركة في اتخاذ القرارات الهامة التي تمس حياتهم الراهنة أو مستقبلهم .

لقد قامت صفة « المواطن » في المفهوم العصري على تصور حدين : الدولة والديمقراطية ، بمضامينها النسبية المختلفة ، كما قامت حقيقة الفرد البارز أو أي شخص ذي سلطة سياسية على ممارسة العام ممارسة خاصة من خلال رؤيته وكفاءاته وحسه العملي واستشرافه المستقبل . وبين العام والخاص حقل من الوسائط

يتمثل في المؤسسات أو الفئات الوسيطة . وكل إختلال أو خطأ في التقدير يعتري إحدى حلقات هذه السلسلة أو هذه المعادلة ، قد ينشأ عنه ما ينال من الرؤية الأصلية أو المستشرف أو الغاية وقد يؤدي ، اذا كان الهدف كبيراً ، الى افدح المخاطر أو الخسائر .

اذن ، لا بد من معدل ، اي لا بد لمن سيتحملون مغبة هذه القرارات أن يكون لهم تماس بالمعطيات وبالمبررات الداعية لاتخاذ هذه القرارات . وهكذا أصبح مفهوم الديمقراطية أو المشاركة يحمل ، موضوعياً ، اكثر من الصفة التجريدية أو الصورية ، ليصبح جزءاً من اوليات الحياة العصرية المعقدة ، التي تدار بموجبها المجتمعات . انطلاقاً من « مشروع » يحكم الحاضر وقد يحكم المستقبل ، أي ممارسة الوجود الانساني ، بوعي ، من خلال الزمن .

واذا كان التاريخ السياسي في بلد ما انما يتحدد بالعوامل الاقتصادية : الثروات الطبيعية ، انماط الانتاج ، علاقات الانتاج وتوزع الطبقات ، فان ذلك يظل ضمن الشروط الموضوعية العامة . وكما ان الربان ، داخل نهر عريض ، يمكنه أن يوجه باخرته ، فان قائداً سياسياً أو رجل دولة ما ، يمكنه ، بادخاله في حسابانه بعض الضرورات ، أن يوجه الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في بلاده . وقد عمل الكثيرون من رجالات الدول على اعجال التطور وعمل آخرون على تجميده أو على ابطائه .

وفي أيامنا هذه ، بقدر ما تكون الحكومة شعبية ، أي بقدر ماتكون انبعاثاً عن الشعب ، بقدر ماتيسر للبلاد الفرص والامكانات لأن تتطور نحو آفاقها الذاتية . وبقدر ماتكون فتوية بقدر ماتسعى لتلبية رغبات ومصالح اقلية - وغالباً ماتكون طفيلية هامشية - تفيد من تلك الاوضاع على حساب الاكثرية وتعامل الشعب ككتلة صماء لا تحس ولا تعقل . وبقدر ماتكون الحكومة شعبية بقدر ماتتحدد

دور الفرد البارز فيما يحسنه ويفيد منه مجتمعه ، وبقدر ما تكون هذه الحكومة فئوية بقدر مايمكن هذا الرجل أن يلعب دوراً مبالغاً فيه ، ونادراً ما يكون في صالح السواد الاعظم من الناس . ولا بد أن تجيء في كلا النظامين شخصيات بارزة ، ولكنها ، في الحال الأولى ، تصبح حدثاً من أحداث التقدم ، وفي الثانية ، قوة عطالة طاغية ، في الأولى تترك أثراً باقياً يكون بدء الانطلاقة الى مرحلة خالية وفي الثانية لا بد ، في النهاية ، أن يتداعى البنيان شأن سد غلب عليه الماء مخلفاً ضجيجاً ودماراً وبؤساً للشعب .

إن « فلسفة » الحكم اليوم أو ادارة المجتمعات تقوم على مشاركة المواطنين للحاكمين على جميع المستويات من خلال منظور عام أو مستهدف عام يراه الحاكم ويراه الشعب ، وإن تباينت في تصور التنفيذ الوسائل والامكانات . ولا علاقة لذلك بقوة نظام ما أو ضعفه ، اذ ثمة بون شاسع بين رجل قوي وجهاز تنفيذي قوي وسلطة قوية مدعومة ومراقبة من قبل رأي عام ومؤسسات غير مسبقة الصنع .

وختاماً ، لا بد أن يقوم بين الرجل البارز والشعب ، من حاجز يصطنعه ويتمثل في الاحترام المتبادل . ولئن غاب الشعب أو الفتي دوره في الرجل البارز فقد ضاع الهدف من وجود الرجل العظيم ، وفي الحال التي يظل فيها الرجل البارز واعياً لدوره ولدور الشعب ، فإن الانتماء إليه والولاء له يتساويان ونذر الانفس للقضية التي يحملها . وهكذا يمكن أن تمتد خيوط التواصل بينه وبين الشعب عن طريق اقواله وافعاله ، وعن طريق تقديره بأنه انسان له قدرة محدودة وله أجل محتوم ، وأن مايجب أن يستمر ويبقى هو افكاره ورسالته .

انتهى

مصادر البحث

- ١ - التاريخ والوعي الطبقي جورج لوكاش
- ٢ - دور الفرد في التاريخ ج . بليخانوف
- ٣ - البطل في التاريخ سيدني هوك
- ٤ - العلامة ابن خلدون أيف لاکوست
- ٥ - الأيديولوجيات ترجمة : الدكتور ميشيل سلمان
فرنان دومون
- ٦ - الماركسية والأيديولوجيات جورج طرابيشي
- ٧ - مجلة « عالم الفكر » الكويتية - المجلد الخامس - العدد الأول لعام ١٩٧٤
- ٨ - مجلة « دراسات عربية » العددان ١٠ و ١١ لعام ١٩٧٧

سلسلة الأفكار

صدر منها :

- ١ - التحريفية والجمود العقائدي تأليف اوبراد بيانوفيتش ٢٥٠
- ٢ - فلسفة الردة تأليف د. خاتشيك مومدجان ٢٥٠
- ٣ - كومونة باريس تراثها الثوري واهميتها التاريخية ٥٠٠
- ٤ - علم النفس الديني تأليف سيرل برت ٥٠٠
- ٥ - الاشتراكية والنزعة الانسانية سيرغي بوبوف ٩٠٠
- ٦ - علم النفس الاجتماعي مجموعة من العلماء السوفيات ٩٠٠
- ٧ - الثورة التي لم تتم اسحق دويتشر
- ٨ - الحقيقة كلها روجيه غارودي
- ٩ - هل للانسان مستقبل برتراند راسل
- ١٠ - اخلاقنا واخلاقهم تروتسكي جون ديوي جورج نوفاك
- ١١ - الحرب والحضارة ارنولد توينبي
- ١٢ - الارهاب والشيوعية تروتسكي ٧٠٠
- ١٣ - نقد علم الاجتماع البرجوازي المعاصر ٧٠٠
- ١٤ - دراسة في البيروقراطية السورية ١٢٥

إن دور الفرد البارز في التاريخ ليس مجرد معضلة عملية
وانما يشكل من أعظم المشاكل النظرية في التحليل أو التأويل
التاريخي .

لقد ازداد الاهتمام في زماننا بأقوال الرجال البارزين وأعمالهم
الى درجة لم يرق اليها قبلا . ولعل مبعث الاهتمام هذا هو عدم
الاستغناء عن الزعامة حتى اليوم في كل حياة اجتماعية وفي كل
شكل من اشكال التنظيم الاجتماعي أو السياسي .

وهذا ما يدعو لمواجهة دور الأفراد البارزين من خلال الحدود
التي يفرضها عليهم الوسط الاجتماعي الذي عاشوا فيه والمبادئ
التي قاموا بها والأعمال التي انجزوها ، لأنه ما من امر يتم في عالم
الانسان خارجاً عن التاريخية والضرورة .

والكتاب الذي تقدمه للقارئ العربي اسهام في معالجة هذه
المشكلة على صعيد الفكر ومحاولة إعمال هذا الفكر في تحليل بعض
الظواهرات من خلال واقعنا العربي .

النشر والتوزيع في الاقطار العربية

دار دمشق بيروت : دار الجيل - شارع سوريا بناية صمدي وصالحة ص.ب ٨٧٣٧
دمشق : شارع بور سعيد هاتف ١١١.٢٢ - ١١١.٤٨